

المكتبة من على الإبراهيم

الْكُوَيْتُ ...

دراسة سياسية

دار النشر والنشر
بيروت

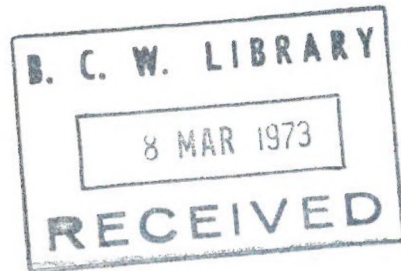
دار النشر والنشر
بيروت

الكتور حسن علي الابراهيم

A
953.67
I 14 k

الْكُوَيْتُ ...

دراسة سياسية



دار النشر
بيروت

دار النشر
بيروت

الهدوء

إلى الكونيتي، البحار والغوص
الذي استطاع له بكابرمان الحياة بهمة
وإعسا قبل أن يصبح النفط مصدر الثروة
والخزير على بلدي العزيز

م

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للمؤلف

١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

فهرست

الصفحة	
١٣	المقدمة
١٧	الفصل الاول : الكويت طبيعتها واصلها
٢٠	نظام الدولة الحديثة : اصله وطبيعته
٢٩	الفصل الثاني : الكويت والتوازن المحلي للقوى (١٧٧٦ - ١٨٩٦)
٣١	اولا - الكويت بعد استقرار العتوب : بداية التاريخ المدون
٣٣	ثانيا - موقع الكويت الاستراتيجي كمرفأ
٣٣	ثالثا - منافسة الكويت للبصرة خلال الاحتلال الايراني للاخيرة في عام ١٧٧٦ - ١٧٧٩
٣٦	رابعا - التهديد الوهابي للكويت
٣٨	خامسا - افول نجم الكويت المؤقت وانبعائها
٤٠	سادسا - ملاحظات ختامية
٤٢	الفصل الثالث : الكويت والتوازن الدولي للقوى
٤٣	اولا - الشيخ مبارك والتوازن الدولي للقوى

الصفحة

٤٦	ثانيا - الخط الحديدي والمصالح الالمانية
٥٠	ثالثا - التوسع والمصالح الروسية في الخليج العربي
٥٦	رابعا - اتفاقية عام ١٨٩٩ وتأسيس الحماية البريطانية
٦٠	خامسا - موقف تركيا من اتفاقية عام ١٨٩٩
٦٥	سادسا - اعلان الحماية البريطانية عام ١٩١٤
٦٥	سابعا - التهديدات الوهابية ودبلوماسية السفن الحربية البريطانية
٦٦	ثامنا - مؤتمر العقير والتحديد النهائي لحدود الكويت
	الفصل الرابع : البترول يصبح عاملا هاما في توازن القوى الدولية
٧١	اولا - امتيازات النفط في الشرق الاوسط :
٧٢	ايران ، العراق ، العربية السعودية
٨٤	ثانيا - امتياز النفط في الكويت
٩٤	ثالثا - امتياز عام ١٩٣٤ وما يترتب عليه
١٠٣	رابعا - تعديل عام ١٩٥١ وامتياز عام ١٩٥٨
١٠٥	خامسا - امتيازات النفط الحديثة في الكويت
١٠٧	سادسا - ملاحظات ختامية
١٠٩	الفصل الخامس : النفط وتطور الكويت الحديث
	اولا - اقتصاد الكويت قبل النفط : التجارة ، صيد اللؤلؤ
١٠٩	ثانيا - انتاج النفط على المستوى التجاري
١١٣	ثالثا - واردات الحكومة ونفقاتها
١١٩	رابعا - قروض الكويت للحكومات العربية
١٢٧	خامسا - خطر الاعتماد على مصدر واحد للاقتصاد والحاجة الى اقتصاد متوازن
١٣١	

الصفحة

١٣٤	سادسا - التطور الاجتماعي والسياسي
١٣٦	الفصل السادس : ظهور الكويت كدولة مستقلة
١٣٦	اولا - الكويت تنال استقلالها
١٣٩	ثانيا - مطالبة العراق بالكويت
١٤٠	ثالثا - الخلفية التاريخية لمطالبة العراق بالكويت
١٤٢	رابعا - عودة الكويت الى لعبة توازن القوى
١٤٢	على الصعيد الدولي : مناقشة مجلس الامن
١٤٤	على الصعيد الاقليمي : مناقشة الجامعة العربية
١٤٥	خامسا - انضمام الكويت الى عضوية الامم المتحدة
	سادسا - التطور الإداري
١٤٨	سابعا - تجربة في الديمقراطية
١٥١	ثامنا - الديمقراطية في التطبيق (تقييم)
١٥٥	الفصل السابع : الكويت والمستقبل
١٦٣	هوامش الكتاب
٢٢٣	الملاحق
٢٥٣	ثبت المظان

الجدول

الصفحة

الاول : انتاج شركة ارامكو من النفط والمبالغ المدفوعة للحكومة السعودية ٠٠٠

٨٢

الثاني : نفط الشرق الاوسط : الدول المنتجة الرئيسية والشركات الرئيسية المستثمرة والملكيات ٠٠٠

٩٠

الثالث : المبالغ المدفوعة للعراق والكويت والعربية السعودية ٠٠

١٠١

الرابع : حالة الابار المحفورة (ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٩٦٤) ٠٠٠

١١٤

الخامس : انتاج النفط الخام في الكويت (بملايين البراميل الامريكية) والعائدات التي استلمتها حكومة الكويت (بملايين الدولارات الامريكية)

١١٦

السادس : شحنات النفط الخام حسب المناطق المصدر لها ١٩٧١

١١٨

السابع : عائدات الدولة والنفقات (بملايين الدنانير الكويتية) ٠٠٠

١٢١

الثامن : النفقات على التعليم (١٩٤٦/٤٧ - ١٩٧٠/٧١) ٠٠٠

١٢٥

الجدول

الصفحة

التاسع : عدد التلاميذ والمعلمين في مدارس الحكومة (١٩٤١/٤٢ - ١٩٧٠/٧١)

١٢٦

العاشر : القروض الرئيسية لصندوق التنمية الكويتي مصنفة حسب الغاية والبلد (اعتبارا من اغسطس ١٩٦٦ بملايين الدولارات)

١٢٨

الحادي عشر : السعر السائد للنفط الخام (بالدولارات الامريكية)

١٣٣

الخَرَائِط

الخريطة	الصفحة
١ - الحدود الكويتية حسب المفاوضات الانجلو - عثمانية من ١٩١٢ - ١٩١٣	٦٤
٢ - الحدود الكويتية بعد مؤتمر العقير	٧٠
٣ - اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦	٧٦

المَقَدِّمَةُ

من المميزات الرئيسية للقرن العشرين هذه الموجات المتصلة من الدول والامم الحديثة النشوء . ويتجلى ذلك في تضاعف العضوية في الامم المتحدة ، فقد زادت من ٥١ دولة مثلت في مؤتمر سان فرانسيسكو الى - ١٣٢ - دولة عضو في نهاية عام ١٩٧١ ، وتعتبر الكيفية التي تظهر بها هذه الامم أو تنال استقلالها والتطور السياسي والاقتصادي لهذه الدول مسائل ملحة للعلماء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين . ولقد أثبتت هذه العملية التطورية أنها قاسية جدا ، فمن بين هذه الدول التي برزت في فترة ما بعد الحرب قليل فقط بلغ مرحلة النضج .

هذا المؤلف هو دراسة واقعية تسعى لتحليل العوامل المختلفة التي أسهمت في ظهور وتطور دولة الكويت الحديثة .
يفتقر إقليم الكويت الى مميزات خاصة به وليس له ما يفرقه عن باقي شبه الجزيرة العربية ، أو من هذه الزاوية ، من المنطقة الصحراوية في جنوب العراق . وهكذا فقد حظيت الكويت لدى المستشرقين والرحالة باهتمام أقل من اهتمامهم بمعظم مناطق الخليج العربي وكان معروفا عنها القدر اليسير حتى أزمنة حديثة نسبيا .

في حوالي العام ١٧١٦ نزل العتوب وهم من قبيلة عنزة اقليم الكويت وقد تمتع آل الصباح منهم بأعلى درجات النفوذ والاحترام ، ومن ذلك التاريخ حتى عام ١٨٩٦ حين استولى الشيخ مبارك على السلطة من أخيه كانت الكويت من الناحية الاسمية جزءا من ولاية البصرة الخاضعة للباب العالي لكنها كانت متمتعة بالحكم الذاتي ، وكانت بريطانيا في ذلك الحين تعترف بخضوع الكويت المطلق للباب العالي .

يمكن أن يسجل لمبارك ، الذي ولي السلطة بعد اغتيال أخويه الاكبرين أنه أسس دولة الكويت الحديثة ، وقد أمكن بفضل قدرته السياسية ابقاء الكويت خارج نطاق الصراعات السياسية في داخل الجزيرة العربية ، وحين هددت الكويت من قبل الاتراك تمكن مبارك من جر الانكليز الى معاهدة حماية .

سنتناول في هذه الدراسة الفترة المبتدئة بالعام ١٨٩٦ عندما تسلم مبارك الكبير السلطة حتى الوقت الحاضر ، ولن يخصص للفترات السابقة الا اهتمام بسيط باعتبار أن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو اظهار وتحليل العوامل المختلفة التي أسهمت في ظهور وتطور الكويت كدولة حديثة .

وهذه العوامل هي : الدور الذي لعبه الشيخ مبارك في توازن القوى المحلي والدولي ، دور بريطانيا في حماية الكويت في بداية هذا القرن وفي عام ١٩٦١ ، وأثر اكتشاف البترول على التطور الاقتصادي والسياسي للكويت . ويتم تحليل هذه العوامل في ضوء التوازن الحساس للقوى الذي ألفت الكويت نفسها فيه . فقد مرت الكويت بثلاثة أنواع من توازن القوى ، أولا - توازن القوى المحلي ، ثانيا - توازن القوى الدولي ،

وثالثا - مزيج من توازن القوى الدولي والاقليمي .

خطة الدراسة :

يقسم الكتاب الى سبعة فصول مع ملاحق وثائقية . يقدم الفصل الاول عرضا موجزا للخلفية التاريخية لتنظيم الدولة الحديثة ، اذ ندرس فيه عناصر بنيان الدولة ، والفروق بين نظرية الدولة والدولة الامة ونقص مثل هذه العناصر في الكويت ، أما الفصل الثاني فيقصد منه أن يكون عرضا تمهيدا لتاريخ الكويت المبكر بقصد دراسة دور التوازن المحلي للقوى في صيانة الاستقلال السياسي لبلدة الكويت ، وفي الفصل الثالث نحلل التوازن الدولي للقوى المتمثلة في مشروع الخط الحديدي لبغداد وبالتالي ظهور مسألة الكويت في الدبلوماسية الاوروبية ، وفي هذا الفصل نحلل دور الشيخ مبارك والسياسة البريطانية في الخليج العربي ، ونحاول في الفصل الرابع أن نحلل ونقارن بين امتيازات بترول الشرق الاوسط متوصلين الى النتيجة بأن الكويت ، نظرا لالتزامها بمعاهدة مع بريطانيا ، عوملت بطريقة غير عادلة في هذا المجال بالمقارنة مع البلاد الاخرى المدروسة . وهنا ندرس امتياز عام ١٩٣٤ بمعيار مشروعته قانونيا ، ونفحص في الفصل الخامس دور البترول في تطور الكويت الداخلي والخارجي ، ففي مجال التطور الداخلي لعب النفط دورا رئيسيا في تحويل الكويت الى دولة رفاه ، وفي الشؤون الخارجية ساعد النفط الكويت في تدعيم مركزها في العالم العربي عن طريق برنامج سخي للمساعدة الخارجية ، أما الاستقلال والتطور السياسي الحديث فيشغلان موضوع الفصل السادس ويدخل في هذا الفصل النزاع العراقي الكويتي الذي

هدد سيادة الكويت وكذلك دراسة التطور الدستوري للكويت،
وأخيرا نحلل في الفصل السابع مستقبل الكويت كدولة مستقلة
في ضوء التهديدات الداخلية والخارجية لاستقلالها وهو ما
يشكل نتائج هذه الدراسة وخلاصتها .

وفي النهاية لا يسعني الا ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان
لاستاذي الدكتور ادوارد بيوريك الذي اشرف على اصل هذا
الكتاب باللغة الانكليزية كرسالة لنيل درجة الدكتوراه في
الفلسفة (علوم سياسية) والذي لولا الجهود الجبارة التي
ساعدني بها لما رأى هذا المؤلف النور .

الكويت سبتمبر ١٩٧٢

حسن علي الابراهيم

الفصل الأول

الكويت: طبيعتها وأصلها

شهد القسم الاخير من القرن العشرين ظهور عدد كبير من
الدول والحكومات المبنية على أنماط أوروبية ، ولقد حاول
العلماء السياسيون والاجتماعيون اكتشاف أوجه الشبه بين
العملية التطورية لهذه الدول الحديثة والدول الأوروبية عندما
برزت منذ قرون ، فلاستاذ روبرت ايميرسون Rupert
Emerson مثلا يجعل العبارات التالية محور مؤلفه المعروف
« من الامبراطورية الى الامة » :

« جاء ظهور القومية بين الشعوب غير الأوروبية
نتيجة للانتشار الامبريالي للحضارة الأوروبية
الغربية في كل انحاء الارض . بدنياميكية ثورية
أمدت هذه الحضارة الشعوب في كل مكان بهوية
أساسية ، وقد أسهم نشاط عوامل مماثلة في العالم
بأبراز نتائج في آسيا وافريقيا وغيرها ليست متماثلة
فيما بينها وحسب بل وأيضا نتائج تماثل تلك التي
تمخض عنها العالم الغربي الذي انطلقت منه خلال
القرون القليلة الاخيرة » (١) .

تلك هي وجهة نظر العديد من العلماء في ميدان التطور
السياسي ، على انه لا ينبغي أن نعتبر نفوذ أوروبا الغربية ثابتا
ومن طبيعة واحدة في العالم كله، يذكرنا (كارل دوتش (Karl
Deutsch) بأنه « لا يمكننا أن نفترض أن شروطا معينة

ستؤدي في قرن ما الى ذات النتائج التي أدت اليها شروط قرن آخر ولو تماثلت هذه الشروط الى حد ما ، بل ولا يمكننا أن نتأكد من وجود هذا التماثل التقريبي ذاته (٢) ، ويمضي دوتش محاججا « ان نفسر أن المسائل التاريخية تعلمنا عن المشكلة المعاصرة للوحدة هو تفسير بالقياس ، وذلك ما يفعله معظم الناس حين يحاولون توجيه الاحداث الحاضرة بالتجارب الماضية ، لكن الاستعمال الحصيف للتجربة لا ينبغي أن يعتمد كلية على التشابهات ، فأمثلة الماضي توحى لكنها ليست قاطعة ، فهي تشير الى اتجاه عام ولكن ليس الى جهة محددة (٣) » . واذن يمكننا الاستنتاج بأن العلم بالتجارب الغربية ذو أهمية كبرى ، ولكن لا يمكننا التعميم منها بدون العلم بالشروط المحلية والتاريخية للشعوب الناشئة ، يشير « غونار ميردال » Gunnar Myrdal « الى أن احد اسباب التحامل في البحث العلمي حول البلدان النامية في جنوب آسيا يتأتى من التسرع في القيام بأبحاث واسعة في أرض لم تحرث من قبل ، وباعتبار أن البحث يجب بالضرورة أن يبدأ بالنظرية ، فان مجموعة من الافكار المسبقة أغرت باستعمال أدوات زورت في الغرب ، وبالأجمال خدمت غرضا مفيدا هناك ، لكن دون اعتبار مسبق لملاءمتها في جنوب آسيا ٠٠٠ ان الطريقة الغربية يجب أن تعتبر طريقة متحيزة » (٤) . لكن الطرق الغربية « اعتبرت نماذج أساسية » ، (٥) وبالتالي « فان أصحاب النظرية الاقتصادية ، أكثر من غيرهم من العلماء الاجتماعيين ، اتخذوا موقفا يوصلهم الى افتراضات عامة يعمونها من ثم كافتراضات صالحة لكل زمان ومكان وحضارة » (٦) . فليس عجيبا والحالة هذه أن بعض العلماء الاجتماعيين ، وعلى الاخص أولئك المهتمين بالدراسات الميدانية ، قد أصبحوا أسرى فرضياتهم ، ثم ان بعض أساليب البحث التي اتبعوها ليست قابلة للتطبيق في كل الحالات (٧) .

لقد أعطى ظهور قوميات جديدة أو انبعاث قوميات قديمة هذا القرن بحق اسم : **قرن العنف والثورات** . وقد وصف ماركس الصلة بين عملية التحويل والعنف بجملة بسيطة ، قال : « العنف هو مولد كل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد » . منذ الحرب العالمية الثانية شهد العالم اضطرابا وعنفا مستمرين في البلاد النامية أو المسماة البلاد «المتحدثة» (Modernizing) (٨) . وهذا ، في جزئه الاعظم «نتاج التبدل الاجتماعي السريع وانخراط الجماعات الجديدة في السياسة مع ببطء التطور في المؤسسات السياسية » . (٩) كذلك شهد العالم الهوة تتسع بين العالم الغربي والعالم الآخر ، ففي حين ترزح الدول النامية تحت وطأة عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية يتقدم العالم الغربي نحو النضج السياسي والازدهار الاقتصادي والتقني .

تساءل العديد من العلماء عن السبب في الاهتمام الكبير بدراسة العمليات التطورية للدول النامية . يقدم «غونار ميردال» احد الاجوبة الأكثر منطقية لهذا ، فهو يرى أن هناك ثلاثة تغايرت متشابكة تشجع هذا الاهتمام ، وهذه التغيرات هي : « اولاً - التصفية السريعة لبنيان السلطة الاستعمارية ، ثانياً - ظهور الرغبة الملحة بالتقدم في البلاد المتخلفة ذاتها أو بالاحرى من أولئك الذين يفكرون ويتكلمون ويتصرفون باسمها ، وثالثاً - التوترات الدولية المتفاقمة في الحرب الباردة التي جعلت مصير البلاد المتخلفة مسألة تهم السياسة الخارجية للبلاد المتقدمة » (١٠)

ليس المقصود من هذا الفصل أن نبحث التطور السياسي بحد ذاته لان ذلك يتطلب أكثر من مجرد فصل واحد ، بل القصد منه دراسة القضية التي بين أيدينا ، أعني ظهور الكويت كدولة جديدة في الشرق الاوسط عام ١٩٦١ وبالتالي كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي .

تختلف الكويت عن العديد من البلاد النامية الاخرى في الواجهات الآتية : اولاً : فالكويت لم تولد كنتيجة لعارض سياسي كما هي حال العديد من البلاد الافريقية . لقد مرت الكويت بتطور سياسي عبر قرنين ونصف من الزمان . ثانياً : ومعظم البلاد الحديثة الاستقلال كانت متخلفة فاذا كنا نفهم أن عبارة بلد متخلف « مشتقة من معايير اقتصادية مبنية بالدرجة الاولى على انخفاض دخل الفرد وليست متصلة بأي نظام اجتماعي وسياسي وقانوني » (١١) ، فانه بإمكاننا أن نصف الكويت كبلد بالغ التقدم (١٢) . لكن الكويت ، كمعظم الدول الحديثة الاخرى تبنت نظام الدولة الجديدة من أوروبا كنتيجة لتوسع الامبراطوريات الأوروبية في كل زاوية من زوايا الارض . لذلك فانه من المهم أن نتتبع أصل الدولة في العالم الحديث ، وهكذا نرى أن الكويت تفتقر الى معظم العناصر اللازمة لبناء الدولة ، ومع ذلك فقد برزت كدولة مستقلة . أما العوامل التي تضافرت لاجراء دولة الكويت فستحلل في الفصول التالية .

نظام الدولة الحديثة : أصله وطبيعته

يستمد نظام الدولة الحديثة ، الذي يجري العمل عليه في كل انحاء العالم ، أصله من أوروبا العصور الوسطى . « فمن العصور الوسطى برز في أوروبا نموذج مختلف جذرياً للسلطة بنى على اساس الاختصاص الاقليمي وعلى افتراض المساواة بين السیادات الاقليمية » (١٣) ومفهوم السيادة هو من الاهمية بحيث أن الكاتب دي انتريفز D'Entrevies يربط الدولة الحديثة بقيام مفهوم السيادة وقبوله بصورة نهائية (١٤) .

حطم نظام الدولة الحديثة في أوروبا الامارات القطاعية والطبقات حين توارت الكنيسة والولاءات الاسروية ليحل محلها الولاء للدولة ذاتها . « لسنا نهتم بالملكة الام ، أنا أحترم أُمي لكنني أشعر بالتزام أكبر منها نحو الدولة » (١٥) ، ذلك ما قاله

لويس الثالث عشر في العاشر من نوفمبر ١٦٣٠ في مناسبة «Day of Dupes» حين رفض الملكة الام ودعواها لصالح دعوى الدولة . يقول فريدريتش Friedrich « ان ذلك اليوم اكثـر من اي يوم سلف ٠٠٠ يمكن ان يعتبر ميلاد الدولة الحديثة » (١٦) ، على ان بعض العلماء السياسيين والمؤرخين ، توخيا للبساطة ، يرجعون ظهور نظام الدولة الحديثة في أوروبا لمعاهدة وستفاليا والثورة الفرنسية (١٧) .

لقد احدث نظام الدولة الحديثة توسعا في الجيوش النظامية وهكذا أسهم في التحطيم الشامل الذي تسببه الحرب - باعتبار طبيعة الحرب أصبحت أقل شخصانية وآلت الى توريث أمة بكاملها - وفي تأسيس بيروقراطيات ثابتة وفي تنظيم اساليب الضرائب . بعبارة موجزة ، غير القرن السابع عشر الوجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأوروبا وأنهى الى الابد المؤسسات القطاعية السائدة في القرون الوسطى .

اما التطور والتبدل الذي انتاب الدول ذات السيادة في أوروبا فقد استغرق قروناً طويلة :

« امتد التحديث السياسي لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالطبع قروناً عدة . وبوجه عام فان التوسع في المشاركة في السياسة جاء بعد عقلنة السلطة وجعل بنيانها مختلفاً . تعود المشاركة الموسعة (في السلطة) للقسم الاخير من القرن الثامن عشر ، اما عقلنة السلطة وتعديل بنيانها فقد بدأ جدياً في القرن السابع عشر » (١٨)

تتصف الدولة الحديثة في رأي هنتنغتون Huntington « بعقلنة السلطة وتعديل البنيان التنظيمي والمشاركة العامة فيها » (١٩) ذلك في رأيه ما يميز « النظم السياسية الحديثة من القديمة » (٢٠)

لقد اهتم العديد من العلماء اصحاب النظريات السياسية

بتعريف مفهوم الدولة والدولة الحديثة . يجادل اوتو هينتز Otto Hintze مثلاً بأن « انشاء الدولة يبدو معتمدا بصورة أصلية على الفئات الاجتماعية المرتبطة ببعضها بروابط الدم والمشاركة معا في موطن مكاني معين » (٢١) ، أما هارولد ج . لاسكي H. J. Laski فيرى الدولة بمعيار السلطة والسيادة . يقول : اعني بالدولة « المجتمع الموحد . . . الذي يملك سلطة شرعية ، لها السيادة قانونيا على الفرد او الجماعة التي تشكل جزءا منه » (٢٢) .

اما في رأي كولسكي W.W. Kulskie فالدولة ما هي الا :

« مفهوم يعبر عن نموذج معين للعلاقات الانسانية المنظمة ، فالافراد الذين يكونون اشخاصا في هذه العلاقات يشكلون الحقيقة الحية الوحيدة . اذ لا تقوم الدولة خارج عقولهم وليس لها عقل أو ارادة خاصة بها . يمكن وصف الدولة بأنها تجسيد للجماعة المنظمة من الافراد الذين يعيشون على اقليم معين ويعتبرون مسؤولين بالتضامن عن أعمال حكومتهم التي لها الادعاء بولائهم الكامل وبالحق في التعبير عنهم في العلاقة مع الدول الاخرى . » (٢٣)

على ان بعض العلماء ينظرون الى الدولة كأداة للاستقلال من قبل طبقة معينة ضد الطبقات الاخرى (٢٤) . في الاعلان الشيوعي ، يرى ماركس وأنجلز الدولة الحديثة « لجنة لادارة الشؤون المشتركة للبورجوازيين كافة » (٢٥)

تلك قلة من التعريفات التي فاض بها علم السياسة منذ مكيافلي وهوبس ، ولكن نظرا لعددها الكبير وتفاوتها البين فان من المفيد أن نحدد نطاق دراستنا بمفهوم الدولة السائد في دراسة علم السياسة الحديث في أمريكا اليوم ونعني مفهوم ديفيد ايستون D. Easton . يرى ايستون انه نظرا للالتباس

والتفاوت في المعاني فان عبارة دولة بالذات ينبغي تجنبها بحذر من قبل علماء السياسة ، اذ لا فائدة ترجى منها في عمل تجريبي . ويمضي ايستون للقول ان علم السياسة لا يهتم بانواع معينة من المؤسسات أو المنظمات بل بنوع من النشاط يمكن ان يعبر عنه من خلال مؤسسات مختلفة ، اما هذا النشاط الذي يشتمل على انشاء وتنفيذ سياسة اجتماعية ، فيما اصبح يعرف في علم السياسة بايجاز عملية وضع السياسة فيشكل النظام السياسي » (٢٦) ، لكي يحقق علم السياسة « درجة دنيا من الانسجام والاتساق » يجب ان يركز على « التوزيع الحاسم للقيم في مجتمع معين كما يتأثر باستخدام وتوزيع السلطة . » (٢٧)

ليس المقصود من التلخيص السابق لطبيعة ونشوء الدولة الحديثة ان نوجد أوجه شبه بين الشرائط في اوروبا خلال القرون الوسطى والشرائط الحديثة في آسيا وأفريقيا ، فلفهم الاخرة لا بد من التمييز بين مفهومي الدولة الامة والدولة فحسب .

في البلدان النامية لا تتطابق الدول دوما مع الامم في حين ان هذا التطابق موجود في اوروبا وأمريكا الشمالية ، وهكذا يصف هينتز Hintze الدولة والامة على النحو التالي :

« في حين ان الدولة والمجتمع مرتبط احدهما بالآخر فان الدولة والامة قد لا تتطابقان ، لان المجتمع هو (اضيق عادة) دائرة الكائنات الحية المرتبطة ببعضها في حياة جماعية مستمرة ، أما الامة (وهي عادة اكثر شمولا) فهي في دائرة تسود فيها تقاليد متوارثة من فترة سابقة للجماعة يمكن ان تستمر دون حياة مشتركة . حينما نتحدث عن المجتمع يكون في ذهننا الحاجات المتبادلة ونظام الاتصال الذي يربط الناس ببعضهم ، نطاق الحياة الاقتصادية ، الحضارة المادية ، والمدنية الظاهرة ،

اما حين نتحدث عن الامة فيكون في ذهننا التراث المشترك، جماعة تشترك في اللغة والاخلاق والقانون والدين وبدرجة أعلى من التقدم الحضاري في الفنون والآداب ، باختصار الاشياء المثالية والنموذجية الحضارية المتطورة في جماعة تضم أناسا مرتبطين متصلين من جيل الى جيل . « (٢٨)

يلفت الاستاذ هانس كوهن Hans Kohn الانظار الى واحد من أهم الامثلة البارزة للفروق بين التجارب الاوروبية وغير الاوروبية فهو يشير وبحق الى ما يلي :

« في العالم الغربي، في انكلترا وفي فرنسا، في هولاندا وفي سويسرا ، في الولايات المتحدة والممتلكات البريطانية ، كان نشوء القومية حدثا سياسيا بالدرجة الاولى سبقه انشاء الدول القومية المتسقة، أو كما في حالة الولايات المتحدة تطابق معه ، أما خارج العالم الغربي ، في اوروبا الوسطى والشرقية وفي آسيا فان القومية لم تنشأ متأخرة فحسب بل ، عموما ، في مرحلة أكثر تأخرا من جهة التطور الاجتماعي والسياسي ، فقلما تطابقت حدود الدولة القائمة مع القومية الناشئة ، نشأت القومية هناك احتجاجا على نظام الدولة السائد وتناقضا معه لا لتحيله الى دولة الشعب بل لتعيد رسم الحدود السياسية وفق مطالب اثنوغرافية (عرقية) . « (٢٩)

يذكرنا ستير J.R. Stayer « بأنه في اوروبا قامت السياسية وفق مطالب اثنوغرافية (عرقية) » الدولة ثم تبعها الامة وكان التحويل طويلا وطبيعيا ، وهكذا تم دون كبير عناء أو مطالبات عاطفية مبالغ فيها « (٣٠) . لعل سرعة انشاء الدولة هي من اهم اسباب عدم الاستقرار في الدول

النامية ، ان المفهوم الحديث يربط الدولة بالامة - الذي أوجد تعبير الدولة الامة - ما هو الا نتاج تجربة غربية .

يجد التفاوت بين الدولة والامة مثالا واضحا له في العالم العربي ، فهنا تتزايد الدول كبيرها وصغيرها ، وبعضها أنشئ بصورة اصطناعية في نهاية الحرب العالمية الاولى كنتيجة لتفكك الامبراطورية العثمانية وتوازع العالم العربي من قبل الدول الغربية . يعبر شارل عيساوي عن التجربة المخيبة للآمال القومية ، حين يقيم الوحدة العربية بالعبارات التالية :

« اتجهت كل بلد بسبب انهماكها في الصراع ضد دولة أجنبية معينة لعزل نفسها عن البلاد الاخرى ، ففي كل بلد بدأت تنزع تقاليد ونماذج أجنبية - فرنسية في سوريا ولبنان ، انكليزية في العراق وفلسطين، ايطالية في ليبيا، واسبانيا في مراكش . اصف لذلك ان التعليم في مدارس وجامعات اجنبية أوجد قيما وميولا وطرق تفكير مختلفة جدا، ولا أقل أهمية من ذلك ان مصالح مكتسبة شخصية وسياسية ادارية ظهرت في كل بلد لتحول دون انصهار ذلك البلد في كيان أكبر . « (٣١)

على ان الاستاذ عيساوي يغفل في الحقيقة الدور الهام الذي لعبته القوى الاجنبية في تشجيع الفرقة العربية بتشجيع المصالح المحلية لمختلف الفئات ، فقاعدة « فرق تسد » مثلا واحدة من أهم خصائص الحكم البريطاني في العالم العربي . بيد انه لا بد من التفريق بين مفهوم الدولة الامة ، ومفهوم الدولة في الدول الناشئة في آسيا وافريقيا ، وهذا ما يوضحه الاستاذ روبرت ايمرسون بقوله :

« وفقا لاساسيات البنيان السياسي للعالم الحديث تؤكد الدولة ولايتها على كل الاشخاص ضمن حدودها، لكن الامة التي تركز عليها والتي منها

تستمد مشروعيتها غالبا ما لا تكون كلها ضمن حدود الدولة أو لا يكون لها دولة بذاتها . . المبدأ القومي ومبدأ الدولة رغم الروابط الوثيقة التي نشأت بينها في الاونة الحديثة هما أبعد ما يكونان عن التطابق بل ولا يستبعد أن يحصل بينهما خلاف» (٣٢)

من الاهمية بمكان لكل من يقوم ببحث عن العالم العربي ان يعترف بهذا التمييز ، فالعالم العربي يعتبر نفسه أمة واحدة بسبب روابط حضارية ولغوية وعرقية معينة ، لكن واقع الحال ان العالم العربي ينقسم الى عدة وحدات اقليمية كل منها تدعى السيادة الكاملة والاستقلال الاقليمي رغم انه حتى تفكك الامبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين كان يشار الى العالم العربي ككل على انه الاقليم العربي في الامبراطورية العثمانية .

كانت الكويت حتى عام ١٩١٤ جزءا غير متميز عن الاقليم العربي في الامبراطورية العثمانية، لكنها تحاشت الحكم العثماني المباشر اذ لم يكن الباب العالي مهتما ببلدة صغيرة فقيرة محاطة بصحارى شاسعة . لقد وجد في الكويت مجتمع سياسي بسيط منذ وجودها باستقرار العتوب في حوالى ١٧١٦ ، وكان النظام السياسي للكويت الاولى بدائيا بالطبع فقد كانت القبيلة محور النظام الاجتماعي ، وكان الاقتصاد بسيطا يعتمد على صيد الاسماك واللؤلؤ ، وكانت بلدة الكويت على صغرها مركزا لبعض النشاطات الاقتصادية ، أما ولاية الحكومة فقلما تجاوزت حدود البلدة التي كانت كما وصفها أحد الرحالة الاوائل : « لا تتجاوز الميل الواحد طولا وربع الميل عرضا » (٣٣) ، ولم يكن السكان يزيدون عن أربعة آلاف ساكن (٣٤) .

من الواضح أن التنظيم القبلي لا يتلاءم مع معايير نظام الدولة الحديثة ، لافتقاره الى المميزات اللازمة لها فقد كانت

السيادة مفقودة نظرا لان الاقليم الكويتي كان حتى بداية القرن العشرين معترفا به كإقليم خاضع للنفوذ المطلق للباب العالي . (٣٥) وفي عام ١٩١٤ أعلنت الكويت محمية من قبل الحكومة البريطانية ، ولكن حدودها بقيت غير واضحة بالتعريف التقليدي حتى مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ بين السعودية والعراق والكويت والذي آل الى تقليص الاقليم المسكون سابقا بالقبائل الكويتية .

ولكن خلافا للعديد من المشيخات المنتشرة على شواطئ الخليج العربي برزت الكويت كدولة مستقلة عام ١٩٦١ ، وعضو كامل العضوية في الامم المتحدة عام ١٩٦٣ منضمة هكذا للمجتمع الدولي . يعود ظهور الكويت في عام ١٩٦١ بالدرجة الاولى لتوازن القوى الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية . بل لعل تاريخ الكويت يمكن أن يرى بوضوح بمعيار توازن القوى . فقبل القرن التاسع عشر كان وجود الكويت كبلد صغير يعتمد على التوازن المحلي للقوى في الخليج العربي والجزيرة العربية . وفي القسم الاخير من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين لعب التوازن الحساس للقوى بين الدول الأوروبية دورا بازا في صيانة كيان الكويت ، ثم وفي عام ١٩٦١ حين حققت الكويت استقلالها من المملكة المتحدة هددت بضمها الى العراق ، لكن توازن القوى بين الدول العربية الاخرى والمصالح الاقتصادية الغربية تضافرت لصيانة استقلال الكويت . وكان انزال القوات البريطانية عام ١٩٦١ تعبيرا عن المصالح البريطانية المستمرة في الكويت أما انزال القوات التابعة لجامعة الدول العربية في القسم الاخير من ذلك العام فيعكس توازن القوى بين الدول العربية .

وباعتبار أن جذور الدولة الحديثة للكويت زرعت في القسم الاخير من القرن التاسع عشر فان هذه الدراسة ستغطي بالشكل التفصيلي الفترة الواقعة من ١٨٩٥ الى الوقت الحاضر وستستهدف بيان وتحليل العوامل المختلفة التي كان لها شأن في ظهور دولة الكويت . أما مبرر هذه الدراسة فيمكن في أن القرن العشرين هو قرن الدول الحديثة لذا فمن الاهمية بمكان التدقيق في آلية بناء الدولة والامة على أننا قبل الانتقال الى الفترة الحديثة سنلقي نظرة على تاريخ الكويت حيث كان التوازن المحلي للقوى العامل الاساسي في صيانة هذا البلد .

الفصل الثاني

الكويت والتوازن المحلي للقوى (١٧٧٦-١٨٩٦)

تقوم الكويت على الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي . وخلافا للبلدان الاخرى في الشرق الاوسط ليس للكويت من التاريخ القديم المسجل الا القليل ، ان كان لها شيء اصلا ، رغم وجود بعض المعلومات المتفرقة والدراسات الاثرية عنها (١) . أما تاريخها الحديث فيبدأ منذ قرنين وربع أو اكثر قليلا ، وباعتبار ان الفترة التي تغطيها هذه الدراسة تشمل بالدرجة الرئيسية تلك المستمرة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر فان هذا الفصل مكرس للماضي الأبعد وهو لذلك مختصر قدر المستطاع .

الكويت قبل استقرار العتوب :

كجزء من شبه الجزيرة العربية شهد اقليم الكويت بدون شك عدة أحداث تاريخية هامة ، لكن المؤرخ منها قليل . ومن الطريف أن أول صلة تكتشف لها بالعالم الخارجي كانت غربية . « فقد وجد حجر يحمل نقشا اغريقيا على حائط بناء صغير من الحجر على بعد ٧٠٠ ياردة الى الجنوب الشرقي من قرية الزور على الساحل الشمالي لجزيرة فيلكا حين كان هذا البناء في طريقه للهدم » (٢) ، يقول لوكهارت Lockhart : « من المعتقد أن النقش على هذا الحجر انما تم للاحتفال بانقضاء

Soteles ورفيقته Oistra (التي يمكن أن تكون زوجته أو جاريته) من حطام سفينة • يصعب تحديد التاريخ بدقة ولكن يعتقد أنه كان في فترة تقع بين العام ٤٠٠ والعام ١٠٠ قبل الميلاد ، ومن الممكن أن تكون السفينة التي كان Soteles ورفيقته يسافران عليها حينما تحطمت كانت تابعة لاسطول Nearchus' الذي وصل الى أعالي الخليج الفارسي ★ في بداية العام ٣٢٥ قبل الميلاد • (٣) ولعل هذا الاسطول كان تابعا لالاسكندر المقدوني • تشير الأدلة الأخيرة أن من الممكن أن جزيرة فيلكا كانت محطة توقف في طرق التجارة لمختلف المدن القديمة في الخليج العربي •

وبظهور الاسلام وتوسع العرب في كل الاتجاهات وراء شبه الجزيرة العربية يسجل التاريخ حادثة أكثر أهمية ، هذه المرة في أرض الكويت وفي مكان يدعى **كاظمة** على بعد أميال قليلة من مدينة الكويت الحالية • « يعلمنا الجغرافي والمؤرخ الشهير أبو الفداء (١٢٧٣-١٣٣١) أن كاظمة كان في تلك الايام مكانا مشهورا أكبر وأكثر أهمية مما هو عليه اليوم • » (٤) ويسجل أبو الفداء أن معركة عربية مبكرة هامة جرت في كاظمة بين القائد العربي الشهير خالد بن الوليد والقوة الفارسية العسكرية قريبا منها ، وان خالد حقق فيها نصرا مؤزرا (٥) •

كذلك احتلت كاظمة مركزا فريدا في الشعر العربي المعاصر (٦) • ونظرا لما للشعر بين العرب من مكانة فان ذلك يؤكد أهمية المدينة •

★ سيلاحظ القارئ ان عبارة « الخليج الفارسي » ترد غير مرة في هذا الكتاب لذا يجد المؤلف من الضرورة أن يوضح ان هذه العبارة هي ما تستعمله المراجع الاجنبية التي اعتمدها البحث واتباعا لمبدأ الامانة العلمية فضل ترجمتها كما هي ليس الا •

وفي نهاية القرن السادس عشر أدرك البرتغاليون أهمية الكويت وبنوا حصنا حصينا على جزيرة صغيرة تدعى « القرن » (القرن الصغير) وذلك خارج مدينة الكويت الحالية ، والظاهر أن اسم « غرين » Grane الذي أطلقه بعض الرحالة الاول على الكويت مستمد من اسم هذه الجزيرة ، على انه لا اثر لهذا الحصن في الوقت الحاضر •

وفيما عدا هذه المعلومات المتواضعة لا شيء يدل على أن هذا الاقليم قد لعب دورا هاما سواء في التاريخ القديم أو الاوسط • فالكويت كغيرها من الاماكن على شاطئ الخليج افتقرت دوما الى الماء وهو حيوي ولازم لاقامة وصيانة درجة عالية من المدنية •

الكويت بعد استقرار العتوب : بداية التاريخ المدون للكويت :

لا يمكن بدقة تحديد موعد وصول العتوب الى الكويت وبسط نفوذهم عليها ، لكن معظم المؤرخين متفقون على أن انشاء الكويت كمشيخية تم في وقت ما قبل القرن الثامن عشر (٨)، وان اول أمير للبلدة صباح الاول اختير بالانتخاب القبلي (٩) • وتمكنت مدينة العتوب خلال خمسين عاما من النمو في الفنى والسكان وحقت درجة معينة من الاستقلال السياسي (١٠) • لكن المعروف أنه حتى قبل وصول العتوب ولفترة ما بعد ذلك كانت اراضي الكويت جزءا من اماره الاحساء وتحت سلطة بني خالد « الذين سيطروا حتى ذلك التاريخ على الساحل الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية » (١١) ، (انظر ملحق ١ للفصل الثاني) •

كانت العلاقة الاولى بين بني خالد والعتوب ودية ، على أنه يبدو أن صراعا على السلطة قد نشب فيما بعد بين القبيلتين وذلك قبل أن تحقق الكويت استقلالها تحت سلطة العتوب ، ذلك ما كتبه كارستن نيبور ، Carsten Niebuhr الرحالة الدانمركي الذي رغم عدم زيارته للكويت شخصا الا أنه كان

أول رحالة أوروبي يؤرخ ما سمعه عنها ، يقول نيبور : « غرين محكومة من شيخ معين ٠٠٠٠ تابع لشيخ الاحساء لكنه يطمح بالاستقلال ، في مثل هذه الحالات وحين يتقدم شيخ الاحساء بجيشه يتراجع سكان غرين بممتلكاتهم الى جزيرة فيلكا الصغيرة » (١٢)

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان سلطان الشيخ مستقرا ومطلقا في بلدة الكويت ، بل لعل نفوذه تجاوز تلك الحدود ليشمل قرية الجهراء (١٣) وبعض الجزر الصغيرة المجاورة ، ولكن لم تكن هناك حدود مستقرة ومحدودة .

ساعدت أربعة عوامل الشيخ صباح في تحقيق الاستقلال لبلدته : كانت هناك القوة المتزايدة للوهابيين في اواسط شبه الجزيرة العربية وصراعهم على السلطة مع بني خالد الذين كانوا أعداءهم الاولين ، ثم كان هنالك انحسار سلطة بني خالد كنتيجة للصراعات الداخلية في الاسرة الحاكمة ، ثم ان القوتين الكبيرتين في الطرف الجنوبي من الخليج العربي - القواسم في الصور وسلطان مسقط كانا في صراع مستمر . « حالة النزاع أو الشك التي طبعت العلائق بين امام عمان والقواسم منحت للعتوب فرصة اضافية للنمو بدون الخوف من اعتداء الامام أو القواسم حتى ١٧٨٢ » (١٤) ، أخيرا ، وليس أقل الاسباب أهمية بالتأكيد ، كان هنالك عامل عدم أهمية الكويت نفسها ، رغم ان البلدة كانت تنمو اقتصاديا فانها لم تكن غنية بما فيه الكفاية حتى تلفت أنظار جيرانها الاقوياء ، ان اسم البلدة نفسها يدل على عدم أهميتها في ذلك الوقت ، فان كلمة « كويت » ما هي الا تصغير للكلمة العربية (كوت) أو الحصن للدلالة على البيت الصغير ولان دل ذلك على شيء فأنما يدل على الاصل المتواضع للبلدة التي أصبحت فيما بعد عاصمة دولة الكويت المعاصرة (١٥) .

موقع الكويت الاستراتيجي كمرفأ

تقع الكويت في مركز استراتيجي على مداخل شط العرب وهي منفذ نموذجي لقسم كبير من اراضي شبه الجزيرة العربية . احسن وليام بالغريف W. Palgrave حين وصف الكويت عام ١٨٦٠ بأنها « تتمتع بسمعة عالية في الداخل والخارج وذلك بسبب الادارة والسياسة الحكيمة (لحاكم) ، فالضرائب على الاستيراد منخفضة والطقس جيد والسكان ودودون هذه الظروف بالاضافة الى المكلا المقبول والمراسي التي تفضل معظم ما حولها جلبت الى الكويت مئات السفن التي لولا ذلك لكان عليها دخول موانيء أبو شاه (بو شهر) أو البصرة . بمظهرها الماركانتيلي والسياسي تكون الكويت منفذا بحريا ، بل المنفذ الوحيد لجبل شمر ومن هذه الزاوية فهي تشبه Trieste للنمسا . » (١٦) ويتابع بالغريف Palgrave قوله : « بين كل التجار الذين يجوبون الخليج الفارسي يأتي البحارة الكويتيون بالدرجة الاولى في القدرة على التحمل وفي الكفاءة وفي الجدارة والثقة في صفاتهم (١٧) » وكان صيد اللؤلؤ مصدرا رئيسيا للغنى بالنسبة للكويتيين الذين استخدموا اسطولا ضخما لهذا الغرض (١٨) .

والى جانب أهميتها كميناء أصبحت الكويت مركزا تجاريا هاما لقوافل الصحراء الوافدة من اقاصي الشمال في حلب بسورية . حملت هذه القوافل البضائع المستوردة من الهند بالمراكب الكويتية وكذلك الرحالة الذين يرغبون في السفر عن طريق البر من الخليج العربي (١٩) .

منافسة الكويت للبصرة خلال الاحتلال الايراني للاخيرة في اعوام ١٧٧٦ - ١٧٧٩ :

بلغت الكويت ذروتها كمرفأ مزدهر ومركز للقوافل بعد

أقول نجم ميناء البصرة نتيجة طاعون عام ١٧٧٣ - ١٧٧٤
والاحتلال الفارسي لذلك الميناء في عام ١٧٧٦ (٢٠) .

وبازدهار الكويت جذبت اعدادا متزايدة من المهاجرين .
« لم تلعب الكويت دورا هاما في حياة الخليج حتى نهاية القرن
الثامن عشر حين استقر عدد من التجار العرب من البصرة فيها
ابان الاحتلال الفارسي للبصرة من عام ١٧٧٦ الى ١٧٧٩ فحولوا
بذلك قسما من التجارة البرية للبصرة عبر بغداد وحلب » (٢١)

كان للاحتلال الفارسي للبصرة دوافع اقتصادية
وسياسية . « فكريم خان الذي كان غيورا من الاهمية المتزايدة
للبصرة التي كانت تستأثر بالكثير من تجارة الهند من موانيء
الخليج الفارسي ، والذي واجهه سخط جيشه ، قرر ارسال
حملة ضد المتصرف التركي وتعلل لذلك بطلبه رأس والى بغداد
كعقوبة له على فرضه ضرائب عالية على الحجاج الفرس المتجهين
الى كربلاء » (٢٢) أثبت الفرس أنهم غازة قساة فقد هدموا
المدينة وروعوا سكانها . وصف جيمس كوبر J. Copper
الرحالة البريطاني ، سكان البصرة كما رآهم في ذلك الوقت
فكتب : « كما يكون رعايا الحكومات المتسلطة عادة ، وحتى
تحت نير أقسى اضطهاد كان سكان البصرة سيثورون ضد
حاکمهم لولا أن المدينة كانت قد خلت من السكان تقريبا بسبب
الطاعون والمجاعة معا قبل أن تسقط في ايدي الفرس » (٢٣)
وهكذا انخفض عدد السكان في البصرة الى حد أنهم أصبحوا
يوازون سكان قرية كبيرة ، مما آل الى « زوال الحياة التجارية »
(٢٤) .

ثم ان الاحتلال الفارسي للبصرة أظهر أول احتكاك
بريطاني رسمي بالكويت . يشير لوريمر Lorimer الى ان
« اول التاريخ المعروف للعلاقات البريطانية بالكويت يبدأ عام

١٧٧٥ وذلك أنه حين احتلت البصرة من قبل الفرس صار البريد
الصحراوي الانجليزي من الخليج الى حلب يرسل من الكويت
بدلا من الزبير . « (٢٥) والظاهر أن البريطانيين حولوا طريق
البريد كتدبير احتياطي خوفا من تخريب فارسي أوسع ، وقد
صح تنبؤ هذا فالفرس هدموا الزبير فعلا في ١٧٧٨ بعد سنتين
من احتلالهم للبصرة (٢٦) .

يمكننا الاستنتاج اذن بان الاحتلال الفارسي للبصرة كان
عاملا هاما أسهم في النمو الاقتصادي والسكاني للكويت ،
فالقادمون الجدد من البصرة باعتبارهم ملاكا وتجارا مزدهرين
(٢٧) جلبوا معهم رأس المال اللازم لتمويل مزيد من بناء السفن
في الكويت فزادوا بذلك من الامكانيات التجارية لسكانها التجاريين
بنفطتهم . يلخص الاستاذ أبو حاكمة المزايا التي جنتها الكويت
من مأساة البصرة اذ يقول :

« تأسست علاقات مباشرة بين الكويت
وممثلة شركة الهند الشرقية في الخليج . واصبحت
الكويت مهمة كمركز تقريبا لكل القوافل الحاملة
للبيضائع بين البصرة وحلب خلال الفترة الواقعة بين
١٧٧٥ - ١٧٧٩ . وبسبب العداوة بين البريطانيين
والفرس فان البيضائع الآتية من الهند والتي كانت
سترسل الى أبو شهر لنقلها الى حلب عبر البصرة
صارت تفرغ في زبارة والكويت . وقد أدى ذلك الى
تراكم الثراء في المدينتين العتوبيتين والى زيادة
الحسد لدى القوى البحرية العربية الاخرى »
(٢٨)

وقد نمت الروابط البريطانية الكويتية فاتحة بذلك
الطريق الى علاقات أمتن (٢٩) . تجلى تزايد المصلحة التجارية

لشيخ الكويت عبدالله بن الصباح وشركة الهند الشرقية وما نتج عن ذلك من تسلط الانكليز على الشؤون الكويتية تجلى في حادثة الضابط الفرنسي بوريل دي بورجيه Borel De Bourges فقد أصيب الكابتن دي بورجيه اثناء غزوة بدوية خلال رحلته من حلب الى الخليج العربي وتمكن رغم جراحه الثخينة من الوصول الى الكويت . وعن طريق المساعي الحميدة للشركة البريطانية قرر الشيخ تسليم الكابتن الفرنسي الى السلطات الانكليزية (٣٠) . مما لا شك فيه أن تسليم الشيخ عبدالله الصباح للكابتن الفرنسي كان مؤلماً له لان حماية الدخيل عادة معروفة عند العرب (٣١) ، وقد أصبحت الصلة بين الكويت والمملكة المتحدة أقرب وأوثق حين حولت شركة الهند الشرقية في نهاية عام ١٧٩٢ وكالتها مؤقتاً من البصرة الى الكويت بسبب سوء التفاهم البريطاني التركي وقتئذ (٣٢) .

التهديد الوهابي للكويت :

لبحث التهديد الوهابي للكويت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لا بد من تلخيص موجز لأصل الوهابيين وتحليل لنفوذهم في اوساط شبه الجزيرة العربية .

الوهابيون جماعة اسلامية اوجدها محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠١ هـ ، ١٧٠٣ - ١٧٨٧ م) واصبحت تعرف باسم الوهابية وهو لقب أطلقه عليها خصومها (كما أن البهائية الاوروبيين استعملوا هذا التعبير) أما الوهابيون فيطلقون على أنفسهم اسم الموحدين ويعتبرون أنفسهم سنيين من أتباع مذهب ابن حنبل كما شرحه ابن تيمية الذي هاجم عبادة الاولياء في كثير من كتاباته وخاصة « الرسائل » (٣٤) . لم تكن فكرة محمد بن عبد الوهاب ديناً جديداً ، بل حركة اصلاحية . فمن خلال اسفاره الكثيرة عبر العالم العربي الاسلامي توصل محمد بن

عبد الوهاب الى النتيجة بأن الاسلام الحقيقي في طريقه للاضمحلال . ولتجنب ذلك ينبغي على المسلمين ان يعودوا الى شريعتهم الاصلية كما وردت في القرآن الكريم ، أما افكاره وآراؤه فقد بناها على المبادئ الحنبلية (٣٥) .

كسبت حركة محمد بن عبد الوهاب قوتها حين وصل هذا المصلح الى الدرعية في وادي حنيفة حيث اجتمع بأمرها محمد بن سعود الذي اصبح بدوره المؤسس السياسي للحركة . تضافرت القوة الروحية لمحمد بن عبد الوهاب مع قوة سيف ابن سعود لتضيف فعالية كبرى للحركة التي احتفظت بمظاهر دينية لكنها أصبحت في حقيقتها حركة سياسية قومية متطرفة تستهدف الوحدة واقامة الامبراطورية العربية وطرد النفوذ الفارسي والتركي من المنطقة .

اصطدم الوهابيون بمعظم جيرانهم . فكل من لم يكن وهابياً اتهم بالشرك والبدعة . كانت اولى حروبهم الخارجية ضد بني خالد في الاحساء ، وقد لجأ كثير من بني خالد بسبب هذا الصراع مع الوهابيين الى محبتهم السابقة الكويت حيث وجدوا فيها الملجأ ، غير أن كرم ضيافة الكويتيين لبني خالد زاد من عداوة الوهابيين لهم ، لكن الكويت بقيت بعيدة عن متناول الوهابيين ما دام بنو خالد من القوة بحيث تمكنهم من تحدي قوة الوهابيين .

لكن من عام ١٧٩٢ - ١٧٩٥ استطاع الوهابيون أن يخمدوا بني خالد ويركزوا اهتمامهم على العراق والاجزاء الاخرى من الخليج العربي بما في ذلك الكويت وزبارة (٣٦) ، وهكذا اشتبكت الكويت في صراع طويل مع قوات الوهابيين المعروفة بالاخوان (٣٧) ، لكنها استطاعت أن تقاوم الغزوات العديدة للوهابيين وأن تحافظ على استقلالها .

افول نجم الكويت المؤقت وانبعائها :

في الفترة الواقعة بين ١٧٩٠ و ١٨٦٠ أقل نجم الكويت كمركز تجاري ، ولقد تضافرت عدة عوامل في ذلك ، ففي عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٦ شهدت الكويت غزوتين وهابيتين كبيرتين « في ١٧٩٢ - ١٧٩٣ كانت هنالك انذارات يومية تقريبا وكان هناك بالتالي صعوبة في جرماء للشرب من الآبار الواقعة في جنوب غرب البلدة (أما من كان في المدينة فقد اضطر لشرب المياه المالحة) (٣٨) » . وتقلصت القوافل الصحراوية كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الصحاري المجاورة بسبب الوهابيين ولنهاية الاحتلال الفارسي للبصرة (٣٩) . وتهددت سفن الكويت وتجارتها البحرية بالقرصنة الذين هددوا التجارة البحرية الى حد ما ، ولم تكن سفن الكويت ، في الحقيقة ، وحدها محل التهديد ، فلقد هددت القرصنة في الخليج في ذلك الوقت تجارة كل الدول .

ومن بين القرصنة كان القواسم اكثرهم خطرا وتحديا (٤٠) . وقد زادت قوتهم كنتيجة لانحسار النفوذ الفارسي في الخليج في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فقد هاجموا كل سفينة بغض النظر عن اصلها وجنسيته بما في ذلك السفن التجارية البريطانية العائدة لشركة الهند الشرقية (٤١)، وهكذا شكل القواسم خطرا على التجارة البريطانية يفوق خطر أعدائها الاوروبيين (٤٢) .

قرر البريطانيون أن يتدبروا الامر ، وفي عام ١٨١٩ تجمعت حملة بحرية قوية في بومباي بامرة الجنرال السير وليم غرانت كير (٤٣) ، وقد نجحت الحملة في تحطيم اسطول القواسم وموانئهم ، وفي عام ١٨٢٠ أبرمت معاهدة السلام العامة التي دخل فيها كل شيخ في ساحل القرصنة (٤٤) . لقد سجلت هذه المعاهدة « بدايات سيادة بريطانيا العظمى على عرب الخليج »

(٤٥) ، فمن ذلك التاريخ صعدا اصبح الخليج العربي بحيرة بريطانية وبدأ الاستعمار الامبريالي البريطاني في المنطقة الذي استمر حتى الايام الحاضرة .

لقد اثرت كل العوامل السابقة في الكويت بدرجة كبيرة ، فقد لاحظ ستوكلر Stocqueler الذي زار الكويت في عام ١٨٣١ انخفاض سكانها بالقياس على ما كانوا في السابق واضمحلال أهميتها كمركز تجاري فذكر انه « يكاد يكون الاوروبي الوحيد الذي زار المكان من عدة سنوات » (٤٦)

لكن انحسار الكويت لم يكن مؤقتا وحسب بل اظهر انه بسبب نقص الموارد الطبيعية والزراعية فان وجود الكويت ، المعتمد الى درجة كبيرة على التجارة والملاحة كان محفوف بالمخاطر . ولكن الكويت بدأت تستعيد أهميتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . بين الكولونيل Pelly المقيم البريطاني في الخليج الذي زار الكويت في عامي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ رأيه في إعادة الحياة الى النشاطات التجارية بها فيقول :

« هنا نجد مدينة نظيفة بسوق عريضة مفتوحة ومساكن حجرية منتشرة حول الساحل تضم حوالي ٢٠٠٠ ساكن ، تجذب التجار العرب والفرس من كل جانب بعدالة الحكم فيها وبحرية تجارتها . فبحارة الكويت على شهرة واسعة ولعل منهم ما يزيد على اربعة آلاف يقودون مراكب ٠٠٠ وتستورد علف الجياد عبر بوبيان من بندر الزبير ، اما الخراف ، وهي جيدة ، والحليب والزبدة وغيرها فيأتي بها البدو الذين يجوبون المدينة ويقيمون في خيام أو اكواخ على امتداد اسوارها ٠٠٠٠ لعل الكويت تضم حوالي ٦٠٠٠ مقاتل ضمن اسوارها ،

لكن السياسة هناك هي المحافظة على السلام داخليا
ومع جيرانها . » (٤٧)

هذه الزيادة في السكان على الـ ٤٠٠٠ ساكن الذين
لاحظهم Stocqueler في عام ١٨٣٢ تشير الى استعادة الكويت
لمركزها الاقتصادي ، « في عام ١٨٦٠ كانت الكويت اهم بلدة
في الخليج الفارسي تجذب مئات السفن بسبب طقسها الصحي
على شدته ووداد اهلها ومراسيها الرائعة . » (٤٨)

ملاحظات ختامية :

ان نقص الموارد الطبيعية وخاصة المياه جعل اقتصاد
الكويت يعتمد على مصدر واحد هو التجارة مع العالم الخارجي .
لذا كانت الكويت معتمدة اعتمادا كلياً على سياستها الخارجية .
لقد لاحظنا في هذا الفصل كيف ان البلدان المجاورة اسهمت
سواء في نمو الكويت أو انحسار أهميتها . وفي الفصول التالية
سنرى اثر هذه العوامل في مستقبل الدولة الحديثة . اكثر من
هذا سنرى ان السياسة الحالية لحكومة الكويت اعني سياسة
الحياد وعدم التورط تعود الى تلك الفترة المبكرة .

لقد ادرك حكام الكويت منذ البداية ان الحياد هو الضمان
الافضل لوجود دولة صغيرة وضعيفة . لذلك وعبر تاريخها ،
باستثناء فترة الحماية ، وضعت سياسة الكويت الخارجية على
على اساس نهج حيادي في الصراع على القوة المحيطة بها .

بالحياد هنا لا نعني الدولة المحايدة التي تعرف على انها
« دولة يضمن استقلالها السياسي وكيانها الاقليمي بصورة
دائمة باتفاق جماعي من قبل الدول الكبرى ، شريطة ان لا تحمل
الدولة المحايدة السلاح ضد دولة اخرى ، الا دفاعا عن نفسها ،
وان لا ترتبط بالتزامات تعاقدية يمكن ان تمس مركزها المحايد »
(٤٩) اما الكويت فقد سعت للحفاظ على توازن بين الدول

الاشد المحيطة بها دون ان تضمن هذه الدول استقلالها السياسي
وكيانها الاقليمي . ان السياسة في الخليج العربي وشبه
الجزيرة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين تشبه السياسة
التي سادت في الامارات الايطالية خلال القرنين الخامس عشر
والسادس عشر والتي اعتمدت كلية على توازن القوى من اجل
الحيولة دون قيام وحدة ايطالية . وهكذا فقبل الحرب العالمية
الاولى كان على الكويت ان تتعامل مع ولاية العراق التابعة
للامبراطورية العثمانية ومع الفئات المتصارعة في شبه الجزيرة
العربية . وبعد ذلك دخلت الكويت فترة من الحماية في ظل
المملكة المتحدة . وفي عام ١٩٦١ حققت الكويت استقلالها
فدخلت مرة اخرى ميدان التوازن الدولي للقوى .

الفصل الثالث

الكويت والتوازن الدولي للقوى

تستمد العوامل التي أسهمت في ظهور دولة الكويت الحديثة جذورها من القسم الاخير للقرن التاسع عشر . وكان اهم هذه العوامل المصلحة البريطانية في الخليج العربي عموما وفي الكويت على وجه الخصوص . ولقد كانت المصالح البريطانية و ظهور ما يسمى المسألة الكويتية نتيجة للنفوذ الروسي والاماني والفرنسي المتزايد في منطقة الخليج . ولقد تم هذا التنافس الامبريالي الشديد في الخليج العربي بينما كان الشيخ مبارك الصباح يناضل من اجل السلطة ضمن الاسرة الحاكمة في الكويت نفسها . وهكذا ما ان تسلم الشيخ مبارك السلطة في الكويت حتى وجد نفسه فجأة وسط تيارات الشؤون العالمية . « في الفترة السابقة لاندلاع الحرب العالمية الاولى زار الكويت عملاء سريون يتبعون مختلف الحكومات . واستمع الشيخ مبارك الداهية الى ممثلي فرنسا وتركيا والمانيا وروسيا وبريطانيا العظمى وكان في الوقت ذاته يراقب مجرى الاحداث » (١) . لقد لعب الشيخ مبارك دورا هاما في بناء دولة الكويت الحديثة واعتبر مؤسسها الاول .

هدفنا هنا دراسة دور الشيخ مبارك وفهم طبيعة المصالح البريطانية الروسية المتنافسة في هذه الفترة وما نتج عنها من ضغوط وفرص للكويت .

الشيخ مبارك والتوازن الدولي للقوى :

لا يعرف تاريخ ميلاد الشيخ مبارك لكنه كان واحداً من ثمانية أبناء لصباح الثاني رابع حكام الكويت (انظر الملحق رقم ١ للفصل الثالث) . بعد وفاة صباح ولي الحكم ابنه الأكبر عبدالله ، وفي عام ١٨٩٢ وبوفاة عبدالله حكم « محمد » الكويت بالتعاون مع أخيه جراح حتى اغتيالهما على يد مبارك في عام ١٨٩٦ .

ليس معروفاً على وجه الدقة ما الذي حمل مبارك على قتل أخويه ، لكن أحد الأسباب في ذلك أن محمداً الذي لم يكن حاكماً قوياً كان قد قبل لقب قائم مقام (٢) الممنوح من قبل الاتراك لعبدالله بن صباح شيخ الكويت في الفترة بين ١٨٦٦ و ١٨٩٢ . أكثر من ذلك فقد أوكل محمد مقاليد السلطة في مشيخته إلى يوسف بن عبدالله الابراهيم الذي كان موالياً لتركييا بسبب وجود معظم املاكه في العراق وكان هذا آئناً تحت الحكم التركي . يذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن مبارك اعتقد أن الكويت مآلاً ستسقط في يد الاتراك (٣) ، أما المؤرخ الكويتي المشهور عبد العزيز الرشيد فيعلل اغتيال مبارك لأخويه بما اتسم به من طموح وجرأة بعكس أخويه الذين اتصفا بالمسالمة والضعف ، وبتفويض محمد يوسف الابراهيم بسلطاته ، وبالضغط المالي الذي مارسه الاخوان على مبارك (٤) .

ومهما كان السبب ، ففي ايار (مايو) ١٨٩٦ اغتال مبارك أخويه الشقيقين وتسلم المشيخة وكان ذلك أول وآخر انقلاب في تاريخ الكويت . لقد فتح تسلط مبارك صفحة جديدة في تاريخ الكويت ، فقد كان مبارك الحاكم السابع للكويت - خلاف كل اسلافه - سياسياً ، ودبلوماسياً ، وجندياً استطاع التصدي للضغط الممارس عليه سواء من القوى العسكرية المتصارعة في الجزيرة العربية - السعوديون وآل رشيد - أو من الاتراك في

العراق . « خلف الاحساء في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج وجد اقليم له حاكم معتبر ، مبارك بن صباح شيخ الكويت ، الذي حكم بقوة لكنه كان كريماً ، شجع التجارة وجعل الاتراك في حالة استعداد دائم ومنح حق اللجوء للوهابيين الفارين من نجد الذين اجبرهم عبد العزيز خليفة محمد بن رشيد على ترك ديارهم » (٥) .

بمنحه حق اللجوء لافراد الاسرة السعودية كان مبارك يمارس سياسة الرقابة والتوازن . فقد كان يدعم الاسرة السعودية للتصدي للقوة المتزايدة لآل الرشيد في نجد الذين كان الاتراك يدعمونهم ، وبهذا استطاع مبارك بذكائه ان يغير في مستقبل شبه الجزيرة العربية ، فمن بين السعوديين الفارين إلى الكويت كان هناك شاب يافع اسمه عبد العزيز بن سعود تمكن فيما بعد بمساعدة مبارك من اعادة انشاء كيان اسرته في نجد وكان قادراً بعد ذلك على فتح كل شبه الجزيرة العربية وانشاء الاسرة السعودية الحاكمة للمملكة العربية السعودية .

كان ج. فيلبي J. Philby أفضل من وصف مبارك حين قال : « انه بدون شك إحدى الشخصيات البارزة في شبه الجزيرة العربية حين ارادت السياسة الالمانية ان تكون الكويت نهاية خط برلين - بغداد » (٦) وكتب ديكسون Dickson عما قدمه مبارك للكويت فقال : « لقد كان مبارك الكبير هو الذي رفع الكويت من مكان قليل الاهمية إلى امارة مزدهرة ففي عهده القوي صارت الكويت في نظر العرب مكاناً جذاباً للعيش وتضاعف سكانها تقريباً » (٧) .

كانت سياسة مبارك الخارجية الاولى تسعى للتأثير في توازن القوى في الجزيرة العربية عن طريق حملات عسكرية رغم انها لم تكن ناجحة ، لكن اسلوبه تغير فيما بعد كنتيجة لتغير الظروف السياسية . « فقد زال اهتمامه بتوازن القوى العربي

الذي طالما حلم به عندما انبثقت نتيجة الثورة التركية في عام ١٩٠٨ حركة قومية عربية تزعمها مع الشيخ خزعل شيخ محمرة والسيد طالب من البصرة « (٨) . من الممكن الافتراض انه من خلال تعاونه مع هذين الرجلين أمل مبارك ان يحصل على مركز أفضل في توازن القوى في الجزيرة العربية بالنسبة للسلطة المتزايدة للأسرة السعودية .

وفي الاطار الواسع للسياسات الدولية ادرك مبارك بذلك أن أفضل سبيل لسلامته وسلامة الكويت تكمن في معاهدة مع بريطانيا ، القوة المتزايدة في الخليج العربي (٩) . وهكذا ، وبعد محاولات متعددة تمكن من جر بريطانيا لمعاهدة حماية استطاع بموجبها ان يضمن حكما ذاتيا واقعيا de facto للكويت (١٠) ، وبقدرته السياسية تمكن من منع الانكليز من التدخل في الشؤون الداخلية للكويت :

« الفضل للقدرة الفذة للشيخ مبارك والى حد اقل لقدرة خلفائه في أن الممثل السياسي في الكويت لم يستشر من قبل حاكم الكويت فيما يخص الحكم المحلي للمشيخة . لقد حمت السفن الحربية والطائرات مدينة الكويت (عام ١٩٢٠) ضد الغزو الوهابي ولكن لم تنزل فيها قوات ٠٠٠٠ لم يكن اي جزء من الخليج الفارسي على علاقات حسنة وودية مع الحكومة البريطانية وممثلها كما كان الشيخ وشعبه معها » (١١) .

نظرا لهذه السياسات اتسم حكم مبارك بالرخاء رغم بعض النكسات العسكرية والضرائب العالية ، يصف المؤرخ عبد العزيز الرشيد مبارك وحكمه بما يلي : « مبارك هو الكويت بأسرها وهو الذي رفعها على ما سواها من اترابها واطار صتيها في سائر الاقطار . مبارك هو الذي ترك اسمه يجوب العواصم

والمدن ويتخلل الاندية والمؤتمرات . فيه اشتهرت ، وبه زهت ، وكان عصرها في ايامه عصر الامن والدعة . عصر القوة والهيبة . تقطعت بفقده شجاعا لا يهاب الموت والردى ٠٠٠٠ ولولاه لما كانت الدرة في تاج الخليج ٠٠٠٠ » (١٢) .

في انشاء دولة الكويت حدد مبارك اختيار حاكم البلد من بين ذريته ، وهكذا استطاع بدهاء استبعاد الخلافات العائلية مستقبلا (انظر الملحق رقم ١ الفصل الثالث) وقد اتخذت هذه الخطوة لضمان انتقال السلطة بصورة سلمية .

الخط الحديدي والمصالح الالمانية :

عند منقلب القرن العشرين كان خط بغداد الحديدي سيصبح العمود الفقري للمخطط الاستعماري الالمانى في الشرقين الادنى والاوسط (١٣) . وكان لهذا المخطط بعدان : فقد كان القصد منه أولا نفس المصالح البريطانية في شرق البحر الابيض المتوسط ، ومصر ، وبلاد ما بين النهرين والهند . وكان القصد منه ثانيا أن يكون أداة لضمان أسواق للصناعات الالمانية المتزايدة (١٤) . لذلك حاولت ألمانيا جهدها لتأمين مركز ممتاز لها مع الباب العالي وفي الاعوام ١٨٩٠ وما بعدها استخدم رأس المال والفنيون الالمان في بناء خط الاناضول الذي تم التفاوض على امتيازته حتى أنغوره (١٥) . كانت الفكرة الرئيسية أن يمتد نظام الخطوط الحديدية الاوروبية عبر اسيا الصغرى الى وادي الفرات وحتى الخليج العربي .

ولقد كان على مثل هذا المشروع الطموح أن يصطدم بعقبات شتى . ليس قصدنا هنا أن نشرح هذه العقبات ، حسينا أن نشير الى أنه كان من بينها إيجاد مرفأ ملائم على الخليج العربي

ليشكل النهاية الشرقية للخط. وهكذا اختارت لجنة ألمانية الكويت لتكون هذا المرفأ بعد أن درست منطقة الخليج العربي (١٦) . ورغم أن بريطانيا لم تعلن معارضتها الرسمية لخط حديد بغداد إلا أنه كان منتظرا أن تكمن المشاكل في الطريق كنتيجة لهذا الاختيار .

« وفي عام ١٨٩٩ حين كان امبراطور ألمانيا يسعى للحصول على امتيازات من القسطنطينية . قامت المدمرة أركونا Arcona بزيارة لمواني الخليج حيث استطاعت الاماكن ودرست بعناية كل المراكز المحتملة لانشاء الميناء وأظهرت للمواطنين قوة ألمانيا الامبريالية . وقد فهم عموما أن المدمرة كانت تبحث عن نهاية ملائمة لخط بغداد الحديدي » (١٧) . ومن الطبيعي أن حكومة الهند ما كانت تريد لاية قوة أن تقوم في منطقة الخليج العربي الذي كان معتبرا في ذلك الوقت بحيرة انكليزية . لذلك وفي ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٩ ولاستبعاد المخاوف الهندية صدرت الاوامر للمقدم م. ج. ميد M. J. Meade المقيم البريطاني في الخليج العربي أن يتجه فورا الى الكويت لاقتناع الشيخ مبارك بالدخول في اتفاقية تماثل تلك التي دخلتها مشيخات الخليج العربي الاخرى (١٨) . وقد أدى « ميد » مهمته بنجاح باعتبار أن مبارك كان ينتظر مثل هذا العرض بفارغ الصبر كما سنرى .

وصلت المناورات الألمانية النتيجة المنتظرة لها حين منحت ألمانيا امتيازاً مدته ٩٩ عاما لانشاء خط حديد بغداد في ١٦ كانون ثاني (يناير) . وقد تم توقيع الامتياز في ٢١ كانون ثاني ١٩٠٢ . « أعطى هذا الامتياز شركة خط حديد الاناضول حق انشاء وتسيير خط حديدي من قونية الى الخليج الفارسي ، كان الخط يمتد مسافة ٢٤٦٧ كم طولا ، وقد حددت ضمانته بـ ١٦٥٠٠ فرنك للكيلومتر ولكن لم يحدد مصدر التمويل .

الدقيق للمشروع ولعله كان سيأتي من زيادة التعريفات في الامبراطورية العثمانية (١٩) » .

أعطت امتيازات عامي ١٨٩٣ و ١٩٠٢ ألمانيا مركزا دائما في تطوير شبكة الخطوط الحديدية في آسيا الصغرى وأصبحت شركة الاناضول واحدة من أهم شركات الامتياز في تركيا الآسيوية (٢٠) . وأدى هذا الخط الذي يموله رأس المال الألماني الى أن تتجه السياسة الخارجية الألمانية أكثر فأكثر نحو حماية المصالح الألمانية في المنطقة .

في البداية أظهر الانكليز اهتماما علنيا محدودا حين فوتخوا من قبل الالمان من أجل المساعدة المالية . وفي الحقيقة كان السفير البريطاني لدى الباب العالي ، نيكولا أوكونور N. O' Conor ووزارة الخارجية البريطانية ذاتها مختلفين جدا في الرأي حول هذا الموضوع . « فقد كان أوكونور تواقا للوصول الى مشاركة بريطانية في الخط الحديدي الجديد ، غير أنه لا بد أن وزارة الخارجية كانت تخشى أن يشكل هذا الخط وضعاً جديدا في الخليج العربي بحيث لا يتلاءم مع المصالح البريطانية » (٢١) أما فيما بعد فقد اتجه البريطانيون علنا لمعارضة فكرة الخط . « بعد ١٩٠٣ أجبر موقف الصحافة الحكومة البريطانية على إعادة النظر في موقفها . وفي نظر الصحافة كان خط حديد بغداد تهديدا لألمانيا لمركز انكلترا في الشرقين الأدنى والوسط (٢٢) » .

كان لهذه النظرية أنصار بين العديد من رجال الحكم البريطانيين في عام ١٩٠٠ وما بعده الذين « دأبوا على طرح سؤالين حيثما عرضت عليهم مشاكل الشرقين الأدنى والوسط : أولهما يتعلق بروسيا والآخر بالطريق الى الهند ، وكلا هذين السؤالين أصبح متصلا بمشروع خط حديد بغداد » (٢٣) .

ومع هذا كله فحين تبين أن الخط الحديدي سيبني سواء

رغبت انكلترا أم لم ترغب بدأ رجال الحكم الانكليز يركزون اهتمامهم على الجزء الممتد فيما بين النهرين من هذا الخط والذي أصروا على ضرورة بقائه تحت السلطة البريطانية (٢٤) .

أما مركز ومصالح فرنسا في الخط فقد كانت معقدة جدا وغير واضحة ، يذكر الاستاذ ايرل Earle أن : « مركز فرنسا في نزاع خط حديد بغداد كان شاذاً ، فبالإضافة إلى أسباب سياسية واقتصادية ودينية لمعارضة انشاء خط حديدي عبر بلاد ما بين النهرين كان للفرنسيين عدد من المصالح التاريخية والعاطفية التي حملت حكومة الجمهورية على رفض التغلغل الألماني في الشرق الأدنى (٢٥) » . وفوق هذا كانت فرنسا متأثرة بالمركز الروسي وولائها للحلف الثنائي . لكن الحقيقة تبقى بأن الممولين الفرنسيين وظفوا أموالهم بحرارة في المشروع . « فقد كان الفرنسيون أعضاء في مجلس ادارة شركة خط حديد بغداد ولم يكن السفير الفرنسي كثير الحماس لمعارضة المشروع لكن فرنسا رسميا كانت ملتزمة بخط روسيا وانكلترا السياسي (٢٦) » .

أما موقف روسيا بالنسبة لخط بغداد فكان واضحاً وحاسماً ، فقد عارضت المشروع منذ عام ١٨٩٩ وهو العام الذي أعلن فيه السلطان عن رغبته في منح الامتياز للبنك الألماني Deutsche Bank . فلم تكن روسيا مستعدة لترى عدوتها التقليدية تركيا منتعشة بفضل مؤسسة مالية دولة . « فمن الناحية الاستراتيجية كان انشاء خط حديد بغداد تهديدا حقيقيا للمطامع الروسية في الشرق الأدنى . . . ففي حرب أوروبية شاملة يمكن أن تتورط فيها كل من روسيا وتركيا يجعل وجود هذا الخط الحديدي من الممكن أن يوجه الاتراك ضربة إلى الحدود الجنوبية لروسيا ، وهكذا يحولون قواتها من الجبهة الأوروبية » (٢٧) . أما المصالح الروسية عموماً في الخليج العربي فستبين فيما بعد في هذا الفصل) .

في الجزء المتقدم من القرن العشرين أصبح خط حديد بغداد ذا أهمية أولى في الصراع السياسي الاوروبي ، بل لعله من العوامل الرئيسية المساهمة في اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وقد ذهب موريس جاسترو M. Jastrow أبعد من ذلك حين اقترح ان الخط الحديدي كان العامل الوحيد في اندلاع تلك الحرب (٢٨) . وبغض النظر عن ما يمكن أن يعتبر سببا رئيسيا لازمة عام ١٩١٤ فقد وضعت الحرب العالمية الاولى حدا لمشروع خط بغداد الحديدي .

التوسع والمصالح الروسية في الخليج العربي

كانت روسيا تشكل خطراً على الامبراطورية البريطانية لسببين :

أولاً - نظراً لسيطرة روسيا التامة على شمال ايران ونفوذها في طهران فقد كان البريطانيون يخافون من امكانية امتداد هذه السيطرة الى مناطق نفوذهم في جنوب ايران والخليج العربي .

ثانياً - كانت حكومة الهند تنظر بقلق الى آسيا الوسطى على اعتبارها أكثر المناطق تعرضاً للتوسع الروسي العسكري ، ذلك التوسع الذي من شأنه أن يسد الباب الهندي الى آسيا .

« في مطلع القرن التاسع عشر كانت روسيا قد اتجهت بتفكيرها نحو امكانية استعمار آسيا الوسطى وتأمين مرفأ مياه دافئة في الخليج الفارسي وكانت دولة ايران في ذلك الوقت مدعاة للاغراء لتحقيق هذين المطمحين اللذين كانت تعتبرهما بريطانيا يجسدان احتمالاً مخيفاً للتوسع الروسي

في البر والبحر باتجاه الهند . ولا نبالغ اذا قلنا أنه منذ بداية القرن التاسع عشر كانت السياسة البريطانية في ايران والخليج الفارسي مبنية بصورة أساسية على خوفها من هذا التوسع . » (٢٩)

ولقد جاء انذار سالزبوري عام ١٨٩٩ يعكس هذا الخوف حين قال بأن الحكومة البريطانية « تشعر بأنه من واجبها أن تجدد القول بأن مصالح الامبراطورية البريطانية تتعارض مع وجود أية قوة أوروبية تمارس سيطرة على مرافئ الخليج الفارسي . » (٣٠)

ولقد جاء تحذير قوي حول الخط الروسي على الخليج العربي بأوضح شكل على لسان اللورد كيرزون Curzon وهو امبريالي متحمس في كتابه المشهور عن ايران :

« ان (بريطانيا) تطالب ، وهذا ما يتوجب عليها ، مقابل التضحيات التي تحملتها ورأس المال الذي أضاعته ومن أجل السلام الذي تحافظ عليه ، أن لا يقوم أي نفوذ سياسي معاد بزج عناصره المناوئة في هذه البقعة . ان من شأن وجود مرفأ روسي في الخليج الفارسي ، ذلك الحلم الذي طالما داعب الكثيرين من الوطنيين من النيفا أو الفولكا ، أن من شأن هذا المرفأ ، حتى في أوقات السلم ، أن ينقل عنصر اضطراب الى حياة الخليج بحيث يهز التوازن الدقيق الذي توطد بجهد بالغ ، ومن شأنه أن يطيح بتجارة تقدر بملايين الجنيهات الاسترلينية ، ومن شأنه أن يهيج مرة ثانية المشاعر القومية المتضاربة التي تنتظر أول فرصة لتأخذ بتلابيب بعضها البعض . فلتحصر بريطانيا العظمى وروسيا معاركهما أو لتحل خلافاتهما في مكان آخر

فلا تحيلان الميدان السلمي لتجارة لم تحقق الا بشق النفس الى ميدان صراع دموي . انني أعتبر امتيازاً مرفأً يعطي الى روسيا في الخليج الفارسي من قبل أية دولة اهانة متعمدة موجهة الى بريطانيا العظمى ، اعتبر ذلك خرقاً أخرقاً للوضع الراهن واستفزازاً دولياً للحرب ، وسوف أعتبر أي وزير بريطاني يقوم بمثل هذا العمل انساناً خائناً لبلاده . » (٣١)

كانت لهجة كيرزون المتوقعة موجهة ضد بعض رجال الدولة البريطانيين الذين دعوا في العقد الاخير من القرن التاسع عشر الى اعطاء روسيا مرفأً في الخليج العربي ليكون منفذاً لها وليكون هدفاً لتهاجمه البحرية البريطانية في حالة الحرب . (٣٢) وقد نفى اللورد كيرزون في جزء آخر من كتابه بقوة مثل هذه الحجة : « انني لم أسمع في حياتي بقيادة عسكرية تسمح للعدو باقامة حصن أمين على مرفأً لاجل التمتع بمهاجمته (٣٣) » .

وقام خير بحري أميركي في عام ١٩٠٢ بتصعيد هستيريا الخوف من الخطر الروسي وبذلك عمق ما كان سائداً من مرض الخوف من روسيا في ذلك الوقت . ففي كتابه المسمى Retrospect and Prospect « الماضي والمستقبل » والذي نشر في عام ١٩٠٢ قال الاميرال ماهان Mahan :

« ان التساهل في الخليج الفارسي ، سواء تم بتدبير رسمي ايجابي ، أو بمجرد اهمال المصالح التجارية المحلية التي تشكل أساس السيطرة السياسية والعسكرية من شأنه أن يعرض للخطر وضع بريطانيا العظمى البحري في الشرق الاقصى وموقفها السياسي في الهند ومصالحها التجارية في كليهما ، وكذلك الرابطة الامبراطورية التي تربطها باستراليا » (٣٤) .

في مطلع القرن العشرين ازداد الخطر الروسي على النفوذ

يعرضنا لخطر هجوم جانبي ؟ - انها روسيا - ومن هو ذلك الحارس المدجج بالسلاح الذي يقف وسط كل صدام المصالح المتضاربة متوعدا على شواطئ البحر الشرقي ومهددا تطلعات بريطانيا التجارية وأمن أهم العالم ؟ - الجواب دائما وأبدا هو نفسه - انها روسيا - « (٣٧) »

في مطلع القرن العشرين شوهد العملاء والمسافرون الروس في الخليج يبحثون عن مكان مناسب لمحطة للتزويد بالفحم (٣٨) وكانت مطامح روسيا تتركز في بندر عباس الواقع على الجهة الفارسية من الخليج . وكان الروس يريدون أن يكون هذا المرفأ ذي الموقع الاستراتيجي محطة للتزويد بالفحم ونهاية لخط السكك الحديدية الذي يربط بين شمال وجنوب ايران . ففي عام ١٩٠٠ اتجهت بارجة روسية الى بندر عباس فهلح البريطانيون لذلك . غير أنه تبين بعد ذلك أن البارجة الروسية « غيلياك Gilyak » لم تكن تهدف الى احتلال ذلك المرفأ (٣٩) . لقد كان من شأن هذا النشاط المتزايد أن أزعج اللورد كيرزون الذي كان نائبا للملك في الهند في ذلك الوقت ، الامر الذي جعله يقوم بزيارة رسمية الى الخليج عام ١٩٠٣ يرافقه التشكيل الهندي والشرقي من سلاح البحرية الملكية (٤٠) . وأدت هذه الزيارة الى تبني حكومة الهند لسياسة أكثر جرأة في الخليج ومن ثم الى تأسيس مكاتب سياسية وقنصلية في جميع أنحاء الخليج (٤١) .

« عندما تم توقيع الاتفاق الروسي الانكليزي في ٣١ اب ١٩٠٧ استنكر كبار الامبرياليين في انكلترا والهند كون الانكليز لم يأخذوا الا قسما يسيرا من الغنائم ، وقد كان يقال وخاصة من قبل اللورد كيرزون بأننا لم ننسب فقط باثارة كراهية الايرانيين واستسلمنا الى العدو الروسي بل اننا غفلنا أيضا عن أهم ميزة تتوفر لنا بموجب الاتفاقية ألا وهي اقامة قاعدة بحرية

البريطاني في كل من الخليج العربي وجنوب ايران الى حد كبير نتيجة لوضع روسيا المناسب في كل من شمال ايران وطهران ، وسلمت بريطانيا بفكرة قبول نمو النفوذ الروسي في كل من شمال ايران ولدى الحكومة في طهران ، لكنها لم تكن لتساهل بأي تحركات تهددها في الجنوب حيث ، كما كتب لانسدون Lansdowne في ٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٠٢ : « كانت جهودنا موجهة بنجاح مدة قرن كامل لبناء وضع تجاري محترم ، ومتميز ، الامر الذي جعلنا نهتم اهتماما غيرعادي في ذلك الجزء من ايران » (٣٥) . وقد اشتدت هذه الانذارات ضد النفوذ الروسي عندما أصدر لانسدون في مايو ١٩٠٣ تصريحاً أشد لهجة مفاده أنه في الوقت الذي لن تمنع فيه بريطانيا التجارة الشرعية للدول الاخرى ، الا أنها ، « ستعتبر قيام قاعدة بحرية أو مرفأ محصن في الخليج العربي لاي دولة أخرى تهديدا خطيرا جدا للمصالح البريطانية مما يدعونا الى مقاومته بكل تأكيد وبجميع الوسائل التي في حوزتنا (٣٦) » .

كذلك كان رجال الدولة البريطانية وخصوصا أولئك الذين كانوا منهمكين في الشؤون الهندية لا يفتأون يحذرون من التوسع الروسي . فقد قام اللورد رونالد شي Ronaldshay في عام ١٩٠٤ برحلة الى الاستانة عبر آسيا الوسطى الروسية الى الصين واليابان وكتب يقول :

« لمن كانت الجحافل المتمرسه في الحرب التي زلزلت أبواب القسطنطينية وكادت تقتلع الامبراطورية العثمانية من جذورها في حين كانت انكلترا تنظر مشدوهة ؟ - انها لروسيا - ولـ من الجيوش المتراصة التي كان مقدرا لها قبل قرن من الزمن أن تنقض على حصون الهند ؟ ومن هي صاحبة الدبلوماسية المبطنة التي تهدد الان أساس قلاعنا الهندية وتستعد لقذف قوة معادية وتفتح طريقا

في الخليج » (٤٢) . ولا شك أن اتفاقية ٣١ اب كانت مصدر جزع لكثير من رجال السياسة البريطانيين .

لقد تسبب الامبرياليون المتصلبون أمثال اللوردات كيرزون وسالزبوري ورنالدشي بتضخيم كابوس الخوف من الروس الذي كان يسيطر على سياسة بريطانيا الخارجية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولا يمكن أن يستبعد الانسان أن يكون كابوس الخوف من روسيا هذا قد بولغ فيه من أجل توطيد النفوذ البريطاني في الخليج العربي ، ذلك لان السماح لروسيا بالحصول على مرفأ في الخليج العربي ما كان له أن يمثل خطرا صادقا للبريطانيين وهم المتفوقون في القوة البحرية .

« ان مجرد الحصول على مرفأ تجاري في بندر عباس لا يمكن اعتباره أمرا يهدد انكلترا نفسها ، ذلك لانه طالما تسيطر انكلترا على البحر فان مثل هذا المرفأ يكون بمثابة هدف حربي لقوتها البحرية المتفوقة أكثر منه مصدرا للخطر عليها ، واذا زالت سيادة انكلترا على البحر فان وجود مثل هذا المرفأ عند روسيا لا يؤثر على مسألة الخطر الذي يحيق بالهند ، ولا شك أن الخطر السياسي ينشأ من امكانية تطور مرفأ تجاري الى قاعدة بحرية ، غير أنه لا بد لذلك من أكثر من مجرد احتلال بندرعباس لا بد من أجله من احتلال جزر قشم وهرمز ولارك الواقعة في الجنوب ثم اقامة تحصينات دائمة كثيرة الكلفة على هذه الجزر غير المرغوب فيها حتى يصبح موقف روسيا قويا الى حد يشكل خطرا واضحا على المصالح البريطانية سواء في الخليج الفارسي أو في الهند ، وان مثل هذه التطورات يمكن لنا أن نعتبرها خارجة عن نطاق السياسة الروسية في الوقت الحاضر » (٤٣) .

على أنه يمكن أن يكون رفض بريطانيا اعطاء الروس منفذا تجاريا في الخليج العربي مستندا على سياسة بريطانيا في اخراج الخليج من اطار المنافسة الاوروبية ، ذلك لانه من الممكن للدول الاوروبية الاخرى أن تطلب معاملة وامتيازات مماثلة كذلك التي أعطيت للروس ، الامر الذي يهدد السيطرة البريطانية .

اتفاقية عام ١٨٩٩ وتأسيس الحماية البريطانية

أبرمت أول اتفاقية بريطانية مع رؤساء القبائل العرب في الخليج في عام ١٧٩٨ بين شركة الهند الشرقية وسلطان مسقط وعمان . وكان الهدف من هذه الاتفاقية ابعاد الفرنسيين والهولنديين من اقليم السلطان أثناء حربهم مع بريطانيا . وفي عام ١٨٠٠ جاءت اتفاقية اخرى لتثبت اتفاقية عام ١٧٩٨ ونصت اضافة الى ذلك على وجود وكيل للشركة له الحق بالاقامة الدائمة في مسقط . و أبرمت معاهدة تجارية عام ١٨٣٢ كان من شأنها أن دعمت النفوذ البريطاني في مسقط . وفي عام ١٨٧٣ بدأت بريطانيا العظمى تدفع اعانات سنوية للسلطان الذي تعهد مقابل ذلك بأن ينفذ التزاماته بموجب المعاهدة . ولقد أضيف الى هذه الاتفاقية عام ١٨٩١ « معاهدة صداقة وتجارة وملاحة » . ثم أضيف شرط جديد الى هذه الاتفاقية « يقضي بعدم التنازل عن ممتلكات مسقط وعمان أو توابعهما أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها الا للحكومة البريطانية » . وقد أبرمت معاهدات مماثلة بين بريطانيا العظمى والكويت عام ١٨٩٩ ومع البحرين عام ١٨٨٨ (٤٤) .

طلبت الحماية البريطانية للكويت عام ١٨٩٦ فور استيلاء الشيخ مبارك على السلطة وقد كان وضع الكويت

القانوني قبل ذلك مشوشا على أقل تقدير * « كان عبدالله بن صباح الصباح وهو شيخ الكويت منذ عام ١٨٦٦ حتى وفاته عام ١٨٩٢ ، قد قبل من الاتراك في عام ١٨٧١ لقب قائمقام » (٤٥) . وكان يترتب على هذا اللقب أن يدفع الشيخ الجزية الى الباب العالي الذي لم ير حاجة للسيطرة المباشرة على الكويت (٤٦) . وقد رأى مبارك خلافا لخلفه خطرا في هذا الارتباط الوثيق بتركيا ، وخصوصا بعد أن تعاونت مع عدو مبارك الاول يوسف ابن ابراهيم (٤٧) . ثم انه لم يكن مبارك ليخسر شيئا بأن « يسلط بريطانيا على تركيا » (٤٨) . لذلك قرر أن يتباحث مع البريطانيين حول اتفاقية حماية رسمية (٤٩) .

وتحت ضغط يوسف بن ابراهيم والاتراك كرر مبارك طلبه الى البريطانيين بواسطة جازكن J. C. Gaskin أحد المساعدين المقيمين ، ولم يأت جواب لاي من هذين الطلبين . فلقد كان هناك اختلاف في الرأي بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند . كانت الحكومة البريطانية لا ترغب في الدخول بمنازعات مع تركيا حول الكويت ، وكانت حكومة الهند ترى امكانية الحصول على فوائد بدعم الشيخ ولكن بطريقة لا تصل الى عقد اتفاقية حماية رسمية .

وحدثت بين عامي ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تطورات في كل من الخليج والدبلوماسية الأوروبية جعلت بريطانيا تقبل فكرة معاهدة الحماية التي كان ينشدها مبارك .

ففي عام ١٨٩٨ « ابلغ الكولونيل لون في بغداد عن وجود حشود عسكرية تركية في البصرة تشتمل على ست فرق مشاة ووحدات أخرى مجموعها (٦٠٠٠) رجل تجمعوا بهدف مهاجمة الكويت على ما يبدو . وجاءت أنباء تفيد أن قاسم بن ثاني في قطر كان يجند قوة أخرى للغاية نفسها . وأضاف لون قائلاً

بأن هنالك اشاعات حول رغبة الروس في اقامة مخزن للفحم في منطقة الكويت والبصرة » (٥٠) . هذه الاشاعات المتضاربة جعلت الحكومة البريطانية تعيد النظر في مسألة التدخل في الكويت :

« حادثان غيرتا السياسة البريطانية بصورة جذرية ، الاولى كانت تطور محاولة « كابنيست » بالحصول على امتياز للخط الحديدي في (تموز - اب) ١٨٩٨ ، أما الثانية فكانت تعيين اللورد كيرزون نائبا للملك في الهند . كان الكونت كابنيست ، وهو ابن أخ السفير الروسي في فينا يفكر بمد خط حديدي يمتد من ساحل البحر الابيض المتوسط الى الخليج في الكويت . وحصلت السفارة البريطانية في القسطنطينية (بطريقة خاصة) على نسخة من هذا الطلب واكتشفت بعد ذلك وجود دعم مالي فرنسي لهذا المشروع . وبالرغم من أنه اتضح فيما بعد أنه لم يكن عند كابنيست الا القليل من التأثير والدعم الجديين فان مجرد فكرة خط حديدي روسي يصل الى الخليج كان كافيا بأن يثير حفيظة البريطانيين » (٥١) .

وقد تجلى القلق البريطاني بوضوح في تصريح لي ورنر Lee-Warner اذ قال : « يا ليتنا أمنا الكويت قبل سنة » (٥٢) ، أما آراء كيرزون حول الكويت فقد كانت ذات أهمية بالغة وخصوصا بعد تعيينه نائبا للملك في الهند عام ١٨٩٨ :

« انني أعتقد بأن اي اعتراف ضمني (وبالتالي أي تحقيق فعلي) لسلطة تركية أو أية سلطة أجنبية في الكويت قد يكون محفوفًا بالخطر على المصالح

البريطانية في الخليج ، ومن شأنه أن يسبب لنا المتاعب هناك . ذلك أنه بالرغم من أن تركيا لم تؤكد سلطتها فانه يمكن لها أن تتخلى عن حقوقها التي تدعيها لفرقاء أو دول أخرى (ولعلها تقوم بمفاوضات حول هذا الموضوع الآن ٠٠٠) انني أعتقد أنه لا زال أمامنا متسع في الوقت لتفادي أي خطر من هذا النوع والذي اقترحه هو أن تمتد الحماية البريطانية في أقرب مناسبة الى الكويت وهذا ما طالب به شيوخها دائما لسنين عديدة . وهم لا بد سرحبون بها على النحو الذي طبقت به في البحرين » (٥٣) .

عمل اللورد كيرزون على إبرام اتفاقية مع مبارك . وفي ٢٣ يناير ١٨٩٩ وقع « ميد » ومبارك اتفاقا تعهد فيه الشيخ بمقابل معونة مالية قدرها ١٥٠٠٠ روبية (١٠٠٠ جنيه استرليني) (هو وورثته وخلفاؤه بأن لا يتخلى أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطى للاحتلال أو لاي غرض اخر أي جزء من أراضيه لاي حكومة أو لمواطن أي دولة بدون الموافقة المسبقة لحكومة صاحبة الجلالة) ثم ان « مبارك يتعهد ويرتبط بملء ارادته ورغبته وورثته وخلفائه أن لا يستقبل عميل أو مندوب أية دولة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان اخر يقع ضمن أراضيه بدون التفويض المسبق من حكومة صاحبة الجلالة » (٥٤) .

(انظر الملحق ٢ من الفصل الثالث من أجل النص الكامل)

برهن الشيخ مبارك مرة أخرى بإبرامه لهذا الاتفاق على أنه بارع في فن الدبلوماسية . ذلك لانه بالرغم من أن المدينة التي كان يحكمها لم تكن ذات أهمية فقد استطاع أن يقنع البريطانيين أن تركيا كانت عازمة على ابتلاع الكويت وربما

أرادت أن تحولها الى نقطة نهاية الخط الحديدي الذي يصل بين المانيا وبغداد . كان مبارك يدرك تماما مخاوف البريطانيين وقلقهم بخصوص الخليج العربي واستطاع استخدام هذه المخاوف لاغراضه .

عبر «ميد» عن الشعور البريطاني فيما يتعلق بالاتفاقية بقوله : « انها ستسهل اعلان الحماية العلنية فيما بعد اذا ما رغبت حكومة صاحبة الجلالة بذلك لانها حسب معرفتي أول اتفاقية تبرم بين شيخ من مشايخ الكويت وحكومة أي بلد لذا فان من شأنها أن تقف في وجه أية محاولات تقوم بها أية دولة أو رعاياها للحصول على موضع قدم في هذا الموقع الهام » (٥٥)

لقد افترض الكثيرون أن اتفاقية عام ١٨٩٩ كانت عبارة عن وسيلة قانونية بريطانية لتعطيل خط حديد بغداد (٥٦) . غير أن ثمة دلائل تشير الى أن بريطانيا العظمى كانت أكثر تخوفا من المصالح الروسية والفرنسية المتزايدة في الخليج العربي منها من المصالح الالمانية (٥٧) .

موقف تركيا من اتفاقية عام ١٨٩٩

سرعان ما تسربت أخبار اتفاقية عام ١٨٩٩ فور إبرامها وذلك بالرغم من السرية التي حرص عليها الطرفان . اضطربت تركيا لهذا الامتداد الجديد للنفوذ البريطاني في الخليج العربي وقامت فوراً باعادة تعيين حمدي باشا الذي كان « ينادي بسياسة جريئة نحو الكويت » حاكما عاما للبصرة (٥٨) . ثم ان المانيا أخذت تضغط على تركيا لاعادة النفوذ العثماني في الكويت . وتظهر أهمية الكويت بالنسبة لمشروع الخط الحديدي الالمانى من كتابات « رودولف واغنر وهو من دعاة الامبريالية في كتابه Deutsche Kolonial Zeitung حيث قال :

« لقد أنقذت الكويت لحسن الحظ مرة ثانية من نهم الانكليز الذين كانوا طيلة سنوات عديدة يبحثون عن عذر مناسب لضم هذا المرفأ الثمين . لقد تم منح الامتياز المتعلق بتمديد خط حديد بغداد المنتهي في الكويت على وجه الضبط ، الامر الذي أقض مضجع شخصيات هامة في لندن ٠٠٠ لقد أصبحت مسألة امتلاك الكويت قضية ملتهبة وأصبح من الضروري ايجاد العذر اللازم لضمها بأسرع ما يمكن بحيث تستبق المانيا التي تملك بعض الحقوق في هذا المكان بسبب الخط الحديدي ٠٠٠ واذا حدث وسقطت الكويت في أيدي الانكليز ففي ذلك نهاية خط حديد بغداد وكل شيء يتصل به » (٥٩)

وبدت أزمة في الافق عندما وصلت أنباء عن أن استعدادات عسكرية تركية موجهة ضد الكويت كانت تجري في البصرة «فجئ» بفرقة (بريطانية) بسرعة لتمنع الاحتلال العثماني للمشيشة » (٦٠) غير أنه تبين فيما بعد أن الاستعدادات التركية لم تكن الا مناورة سياسية من الباب العالي الذي كان يعلم حق العلم تفوق بريطانيا البحري لذا فقد قرر أن ينبذ استعمال القوة ويلجأ الى الطرق الدبلوماسية .

بقي وضع الكويت غامضا غير واضح . فقد كانت وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية منقسمتين حول هذه القضية . اذ كانت وزارة الهند تعارض الاعتراف بالحقوق أو السيادة التركية على الكويت . في حين كانت وزارة الخارجية من جهة أخرى تفضل تجنب أية خطوات من شأنها أن تخلق مواقف محرجة مع الباب العالي ، الامر الذي يفتح المجال للدول الأوروبية الأخرى بأن تتدخل في هذه المسألة (٦١) . ولقد أصاب كيرزون في وصف اضطراب وضع الكويت القانوني اذ قال : «يخيل الي أننا الان في موقف عجيب ، اعترفنا بسلطة السلطان وأنكرناها

في نفس الوقت ، وكذلك قبلنا وأنكرنا سيادته ، كما أننا أكدنا استقلال الشيخ وتخلينا عنه » (٦٢) ، أما تركيا فقد استمرت في ازعاج مبارك عن طريق شن حرب نفسية الغرض منها : تحطيم ارادته في المقاومة (٦٣) . لكن مبارك برهن أنه ند للباب العالي لا يستهان به . فلولا لا بتلع الكويت ابن الرشيد أو حاكم البصرة العثماني . وتطور الدور البريطاني تجاه الكويت خلال المدة التي كان فيها اللورد كيرزون نائبا للملك في الهند (١٨٩٨ - ١٩٠٥) « من لا شيء تقريبا الى وضوح يقارب وضع الحماية » (٦٤) . واذا نظرنا الى طيلة مدة قيام كيرزون بأعباء نائب الملك فانه مما لا شك فيه ان العلاقات البريطانية مع الكويت قد تطورت الى حد بعيد ويعود قسم كبير من الفضل في ذلك الى مبادرة اللورد كيرزون « (٦٥) . على أن البريطانيين « لم يكونوا فوق مستوى التحدي وكان لا بد لهم من القيام بالكثير لتثبيت أوضاعهم » (٦٦) .

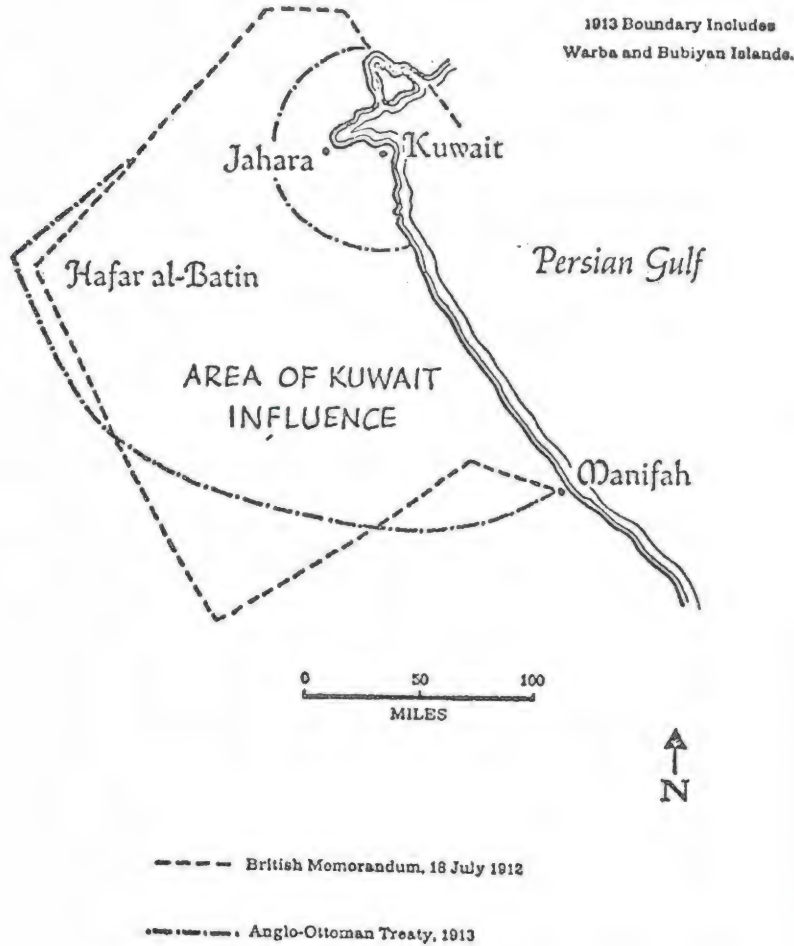
أثناء مفاوضات خط حديد بغداد استطاعت بريطانيا أن تستخدم الكويت كأداة في مطالبتها بالسيطرة على الجزء الجنوبي من الخط . وكان الواضح أن بريطانيا كانت ترغب في أن تعتبر مسألة الكويت كجزء من مسألة خط حديد بغداد برمتها .

وقعت الاتفاقية الانكليزية التركية في ٢٩ تموز ١٩١٣ وبموجبها حلت مسألة الكويت كجزء من مسألة خط حديد بغداد على النحو التالي : « اعترفت تركيا بمركز بريطانيا الخاص في الخليج الفارسي . لذلك وبالرغم من أن بريطانيا العظمى اعترفت بسلطة السلطان (التركي) على الكويت ، فان الحكومة العثمانية تعهدت باتباع سياسة عدم التدخل في امور المشيشة . وبذلك تثبتت المعاهدات القائمة بين الشيخ وبريطانيا العظمى » (٦٧) .

ان حل مسألة الكويت في تفاصيله كان مبنيا على المشروع البريطاني للاتفاقية :

الخارطة رقم ١-

Kuwait Boundaries According to
Anglo-Ottoman Negotiations 1912-1913



الحدود الكويتية حسب المفاوضات الانجلو - عثمانية من عام ١٩١٢-١٩١٣

« تبقى الكويت ذات كيان ذاتي يخضع للسيطرة التركية ويكون الشيخ هو القائم مقام ولا يكون هناك أية معارضة لتعيين مندوب تركي . وتمتد أراضي الكويت على دائرة نصف قطرها من مدينة الكويت حتى الرأس الشمالي لجزيرة ورثا ويدخل ضمن هذه الأراضي بوبيان كلها . وقد حددت دائرة خارجية تكون فيها القبائل خاضعة لمبارك ولا يحق للاتراك أن يكون لهم فيها أية حامية أو أن يقوموا بأية تغييرات إدارية » (٦٨) . انظر الخارطة رقم (١) .

كان مبارك يعارض تعيين مندوب تركي بشدة ولكنه لم يكن مخيرا فقبل الفكرة . وفي ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ حصلت بريطانيا على تعهد من الشيخ مبارك كان من شأنه أن عزز اتفاقية ١٨٩٩ بخصوص البترول .

« تلقينا بيد الصداقة رسالتكم الكريمة المؤرخة في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣١ والتي تذكرون فيها أنه بالإشارة إلى المحاولات التي دارت بيننا إذا لم نر مانعا فيها فانه من المناسب أن تقوموا سيادتكم بإعلام الحكومة البريطانية أننا نرغب في وصول سيادة الاميرال . اننا نوافق على كل شيء تروونه مفيدا وإذا شرف الاميرال فنسحق به أحد أبنائنا ليكون في خدمته ليريه مكان بتيومين Bitumen في البرقان وغير ذلك من الاماكن وإذا رأى أن هنالك أملا في الحصول على النفط فاننا لن نعطي أي امتياز بهذا الخصوص لأي شخص الا من تعينه الحكومة البريطانية . هذا ما لزم وآمل في استمرار فضلكم ودمتم » (٦٩) .

بقيت اتفاقية عام ١٩١٣ الانكليزية التركية غير مصادق عليها عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى .

نصت اتفاقية ١٨٩٩ على ضمان المساعي الحميدة للحكومة البريطانية مقابل بعض الشروط التي فرضت على الشيخ . ولكن لم يكن هنالك أي تصريح رسمي بالحماية من قبل الحكومة البريطانية . وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى انضم الشيخ مبارك إلى البريطانيين في هجومهم على أم قصر وصفوان وبوبيان والبصرة . مقابل ذلك جرى الاعتراف بالكويت كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية وذلك بموجب رسالة موجهة من كوكس Cox في ٣ نوفمبر ١٩١٤ إلى الشيخ . (انظر الملحق ٣ للفصل الثالث) . وهكذا يمكن اعتبار الحرب بمثابة منعطف هام في وضع الكويت . لقد كانت الكويت محمية من قبل البحرية البريطانية في الخليج منذ ١٨٩٩ ، ولكن بعد الحرب أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية بصورة رسمية .

التهديدات الوهابية ودبلوماسية السفن الحربية البريطانية

توفي الشيخ مبارك في ٣ يناير ١٩١٦ وخلفه ابنه الأكبر جابر الذي توفي بعد أقل من سنة ليخلفه أخوه سالم . كان سالم متعصبا للإسلام وكان يعتقد أن سياسة والده الموالية لبريطانيا موجهة ضد بلد إسلامي هو تركيا في سبيل تأييد انكلترا البلد الكافر . لذا فقد عكس سياسة والده وأعطى تأييده للباب العالي . وهو لم يكتف بأن انحاز إلى الفريق الخاسر بل أنه أثار العداء القديم لجاره القوي ابن سعود (٧٠) .

في تأييده للعثمانيين سمح الشيخ سالم للامدادات أن تمر من الكويت عبر الصحراء إلى الأتراك في دمشق . ونتيجة لهذه السياسة المعادية للبريطانيين فقد تلقى الشيخ سالم تحذيرا من الحكومة البريطانية بأنها ستسحب اعترافها بالكويت كمشيخة

مستقلة تحت الحماية البريطانية . وبناء على معرفة الحكومة البريطانية لسياسة الشيخ سالم الموالية لتركيا قامت بخطوة أخرى وهي محاصرة الكويت اعتبارا من فبراير ١٩١٨ حتى انتهاء حالة الحرب مع تركيا في ذلك العام .

وصلت العلاقات بين الشيخ سالم وابن سعود إلى الحضيض عندما قام ابن سعود بالهجوم على الكويت عام ١٩١٩ . ولقد فشل الهجوم نتيجة للتدخل البريطاني ولكن تبعه حصار بري فرضه السعوديون خلال ما يقارب الأربعة عشر عاما (٧١) .

دفعت الكويت ثمنا غاليا لسياسة الشيخ سالم الموالية للاتراك ولمعاداته لابن سعود . ثم بدأت محاولات السلم على يد خزعل خان شيخ محمرة عام ١٩٢١ . (٧٢) وقام وفد يرأسه ابن أخ الشيخ سالم وهو الشيخ أحمد بمقابلة ابن سعود من أجل التوصل إلى حل سلمي للعداء المبرر المتأصل بين الشيخ سالم وابن سعود ولكن بعد بضعة أيام وفي ٢٧ فبراير توفي الشيخ سالم . عند ذلك أعلن ابن سعود بما يتفق مع الروح العربية الأصيلة لوفد السلم أنه « لم يعد هناك أي خصام ليقضى وأنه لا حاجة لوجود حدود بين أرضه والكويت » (٣٧) وفي ٢٩ مارس ١٩٢١ عاد الشيخ أحمد الجابر من نجد شيخا للكويت .

مؤتمر العقير والتحديد النهائي لحدود الكويت

جرى تحديد حدود الكويت لأول مرة في الاتفاقية الانكليزية التركية لعام ١٩١٣ وبقيت على تلك الحال حتى إبرام اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢ (٧٤) .

بدأ المؤتمر في نوفمبر ١٩٢٢ ، وكان جدول الأعمال

يتضمن موضوع الحدود بين العراق ونجد والحدود بين الكويت والعراق ونجد . وكان ابن سعود ومساعدوه يرأسون الوفد السعودي . وترأس الوفد العراقي السير بيرسي كوكس وكان بين أعضاء الوفد صبيح بك وزير المواصلات والاشغال . ومثل الكويت الميجور (ج . س . مور) وهو المندوب السياسي في الكويت .

بدأ المؤتمر عندما ادعى صبيح بك وهو ممثل العراق بأنه « منذ أن خلق الله العالم ومنذ أن جرى تدوين التاريخ فإن حدود العراق تمتد جنوبا حتى اثني عشر ميلا من الرياض عاصمة ابن سعود . ويحدها البحر الاحمر من الغرب بحيث تشمل حائل والمدينة وينبوع ، وتمتد شرقا لتشمل الهفوف والقطيف على الخليج العربي . والله يشهد أن هذه هي وحدها الحدود الحقيقية بلا منازع » (٧٥) .

وكان جواب ابن سعود أكثر تطرفا اذ قال : « أنا لا اعرف أي شيء عن الخلق ولكني أعلم علم اليقين أنه منذ أيام جدي الاكبر ابراهيم الخليل كانت أراضي نجد وعالم البداوة تمتد حتى حلب شمالا ونهر العاصي في شمال سوريا وكانت تشمل جميع البلاد الواقعة على يمين الفرات ومن هناك الى البصرة على الخليج العربي » (٧٦) .

ولم يتفوه ممثل الكويت بكلمة واحدة وكان الكويت لم تكن مشتركة في المؤتمر على الاطلاق .

استمرت المفاوضات مدة خمسة أيام بدون أية نتيجة . وفي اليوم السادس عيل صبر السير بيرسي كوكس « وأخذ قلما أحمر ورسم بدقة متناهية على خريطة الجزيرة العربية خطا فاصلا يمتد من الخليج العربي حتى جبل عنزيان قريبا من حدود شرقي الاردن » (٧٧) ، وقد أعطى هذا الخط الاعتباري « العراق مساحة كبيرة من الاراضي التي تطالب بها نجد » .

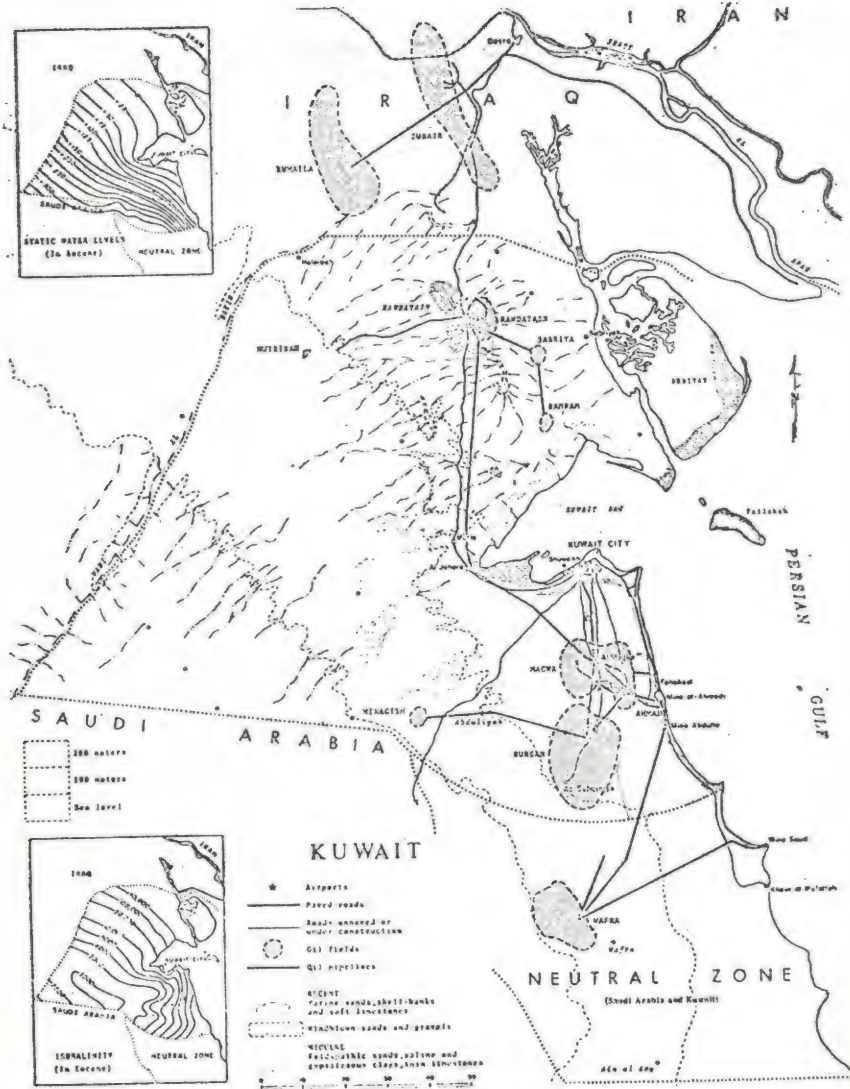
وبالطبع عمد كوكس الى ارضاء ابن سعود بأن حرم الكويت بكل قسوة من حوالي ثلثي أراضيها وأعطاها لنجد وكانت حجته أن قوة ابن سعود كانت أضعف كثيرا في الصحراء مما كانت عليه عندما وضعت الاتفاقية الانكليزية التركية « (٧٨) ثم أوجد السير بيرسي منطقتين محايدتين الى جنوب الكويت وغربها . ودعيت المنطقة الاولى منطقة الكويت المحايدة والثانية منطقة العراق المحايدة .

« نتيجة لهذا الحل الغريب الذي كان عبارة عن استسلام تام وبسيط لدولة قوية على حساب دولة صغيرة وضعيفة والذي كانت الغاية منه الرغبة في ارضاء ابن سعود القوي الذي يثير القلاقل ، تراجعت أراضي الكويت المعترف بها مائة وخمسين ميلا بحيث تقلصت الكويت الى اراضي مساحتها ستة آلاف ميلا مربعا » (٧٩) . ويبدو ان هذا التحديد الاعتباري للحدود لم يثر اهتمام مندوب الكويت ذلك أنه كما قال ديكسون : « لم يكن لدى الميجور مور الذي كان من المفروض أنه يحافظ على مصالح شيخ الكويت أي شيء يقوله خلال المباحثات » (٨٠) .

أبرم هذا الاتفاق في ديسمبر ١٩٢٢ ووقعه الدكتور عبد الله دملوجي عن ابن سعود والميجور مور عن شيخ الكويت . وهكذا تحددت الحدود الجديدة على النحو التالي :

غربا عند التقاء وادي العوجه بوادي باطن . ومن هذه النقطة بعد أن تركت رقي تحت سيطرة نجد : تمتد الحدود بخط مستقيم الى نقطة التقاء خط العرض التاسع والعشرين بنصف الدائرة الحمراء التي اشير اليها في الاتفاقية الانكليزية التركية ومن هنا يتبع الخط نصف الدائرة الحمراء حتى يصل الى نقطة على الساحل تقع جنوب رأس القليعة . وكانت منطقة الكويت المحايدة تقع الى جنوب هذا

الخارطة رقم ٢-



الحدود الكويتية بعد مؤتمر العقير

الخط ويحدها غربا المنخفض الواسع والضحل الذي يدعى الشق وشرقا البحر وجنوبا خط يمتد من الشق عبر عين العبد حتى يصل الى نقطة على الساحل تقع الى شمال رأس المشعب (٨١) .
(انظر الخريطة ٢)

مما لا شك فيه أن بروتوكول العقير كان وثيقة غير شرعية لان الكويت لم تستشر وكان المفروض أن تحافظ بريطانيا على مصالح الكويت ولكنها لم تفعل ذلك وبذا تكون الحكومة البريطانية قد تجاهلت التزامها المعنوي والقانوني تجاه الكويت من أجل ارضاء نجد الاقوى .

في الكويت تلقى الشيخ أحمد أبناء الاتفاقية الجديدة بجزع اذ كانت هذه الاتفاقية « ضربة قاضية لايامه في بريطانيا العظمى » (٨٢) .

في حديث مع السير بيرسي كوكس في الكويت بعد ابرام الاتفاق قال الشيخ أحمد : « لو اتيح لي في يوم من الايام بعد موت ابن سعود أن اصبح قويا مثل جدي مبارك فهل ستعارض الحكومة البريطانية اذا استنكرت خط الحدود الجائر واستعدت أراضي الضائعة ؟ » كلا « أجاب السير بيرسي وليبارك الله مساعيك » (٨٣) .

على أن الشيخ أحمد توفي قبل ابن سعود ولم تستنكر حكومة الكويت الحدود الجائرة أبدا .

الفصل الرابع

البترول يُصبح عاملاً هاماً في توازن القوى الدوليّة

أيها البترول
أيها البترول الخير
أثمن كنز أخرجته الأرض للإنسانية
البترول
البترول المقرف
مصدر الدماء والعرق والدموع والارهاق !
أيها البترول لقد جعلت هؤلاء الناس
أسياد الزمان وملوك الفضاء
لقد كشفت آفاقاً واسعة أمام الفقراء
وأثبتت بالمدينة الى باب المزرعة
أو بالأحرى (وليس ذلك بمستحب)
أثبتت بباب المزرعة الى هوليوود
أيها البترول لقد جعلت الجبال والبحار
أقل مما تعنيه حواجز الاسلاك الشائكة للنحل
يخيل لي أنني أرى هذه الكتابة في السماء :
« ان الذين عاشوا على البترول سيقتلهم البترول »

السير آلن هوبرت

استشهد بها

كريستوفر توجندهات في

البترول : أعظم الاعمال التجارية

امتيازات النفط في الشرق الاوسط

ارتبط تاريخ الشرق الاوسط الحديث باكتشاف النفط
الذي جلب معه صراع القوى الدولية واستغلال شركات النفط
الغربية العملاقة للمنطقة وتطور الصناعات البترولية . مما
لا شك فيه أن النفط في الشرق الاوسط كان له أكبر الاثر في
التركيب السياسي للبلاد المنتجة كما أنه أثر ، وان كان الى
درجة أقل ، في البلاد التي يمر بها النفط .

في ضوء ما تقدم سنبحث امتيازات النفط في أربعة بلدان
رئيسية منتجة وهي ايران ، العراق ، والعربية السعودية
والكويت حسب ترتيب منح هذه الامتيازات (١) ، آخذين بعين
الاعتبار الدور الذي لعبه النفط في سياسة هذه البلاد . أما
امتيازات النفط في الكويت فسنفرد لها بحثاً خاصاً أكثر عمقا .

ايران :

يبدأ تاريخ صناعة النفط الايرانية الذي منحه الشاه
« لويليام نوكس دي آرسي » في ٢٨ مايو ١٩٠١ . كانت مدة هذا
الامتياز الذي نص على « التنقيب عن البترول واستثماره
وتصديره ستين عاماً تنتهي في ٢٨ مايو ١٩٦١ » (٢) ، وكان
مقدراً له أن يكون أكثر الامتيازات شمولاً « اذ غطى كل بلاد
الفرس تقريباً » (٣) . (أنظر الملحق ١ للفصل الرابع) .

في عام ١٩٠٨ اكتشف النفط بكميات تجارية في مسجدي
سليمان ، بعد تنقيب دام سنوات خمس . « ٠٠٠ » وفي ١٤ ابريل
١٩٠٩ تشكلت شركة النفط الانكلو ايرانية برأسمال أولي قدره
مليوناً جنيهاً استرلينياً . وكان اللورد ستراثكونا رئيساً ودي
آرسي مديراً لهذه الشركة . « (٤) »

وعندما بدأت آفاق استثمار النفط تتسع في ايران أخذت

الحكومة البريطانية تتدخل بالنيابة عن شركة النفط التي كانت شركة خاصة في ذلك الوقت . ويتجلى هذا التدخل المبكر بحادثتين : في عام ١٩٠٧ ارسلت حكومة الهند الملازم **آرنولد ت ويلسون** « الى شوستار في ايران . وكانت مهمته « من حيث الظاهر حماية القنصلية البريطانية في الاهواز ولكنها في الواقع كانت حماية المنقبين من السكان المحليين » (٥) . وفي مايو ١٩٠٩ قام السير بيرسي كوكس وهو المقيم البريطاني في بوشهر بمفاوضة الشيخ خزل من محمرة نيابة عن الشركة الانكلو ايرانية A.P.O.C. (٦) .

بعد أن قررت الحكومة البريطانية تحويل البحيرة البريطانية من الفحم الى البترول دخلت رسميا في ميدان النفط وحصلت عام ١٩١٤ على أغلبية الاسهم في شركة النفط الانكلو ايرانية (٧) . وبذلك دخلت في فترة جديدة من صراع القوى من أجل النفط ، فبسبب ما تملكه الحكومة البريطانية من أسهم في الشركة اشتبكت صناعة النفط الايرانية بصراع مع حكومة طهران . وقام البريطانيون بغزو ايران مرتين : مرة في عام ١٩١٤ ، ومرة ثانية في عام ١٩٤١ من أجل حماية مصالح الشركة . ووصل هذا الصراع الى الذروة عام ١٩٥١ عندما فاز رئيس الوزراء **محمد مصدق** بتصويت المجلس النيابي الايراني الاجماعي لتأميم صناعة النفط . لسنا هنا في مجال مناقشة ردة الفعل البريطانية لقرار الحكومة الايرانية (٨) . ولكن يكفي أن نقول بان سقوط الدكتور مصدق في آب ١٩٥٣ واستبداله بفضل الله زاهدي الذي كان من أنصار اقتراح الحل الوسط البريطاني ، قد أدى الى قيام كونسورتيوم دولي يسيطر على صناعة النفط واعتبر هذا نتيجة للنفوذ الاميركي والبريطاني (٩) .

هذا الكونسورتيوم الذي شكل فيما بعد تملكه تسع شركات نفط عالمية هي :

شركة النفط البريطانية (A.P.O.C. سابقا)	٤٠٪
مجموعة شل الهولندية الملكية	١٤٪
الشركة الفرنسية للبترول	٦٪
شركة ستاندرد اويل في نيوجرسي	٧٪
شركة ستاندرد اويل في كاليفورنيا	٧٪
شركة سوكوني موبيل اويل	٧٪
شركة تكساس	٧٪
شركة بترول الخليج	٧٪
وكالة ايريكون ليمتد	٥٪

هدأت مقاومة الرأي العام مؤقتا نتيجة للمعادلة غير المرضية التالية : لن يكون الكونسورتيوم صاحب امتياز بل وكلاء فعالا بالنيابة عن شركة النفط الايرانية الوطنية (N.I.O.C.) التي تسيطر عليها الدولة . غير أن الواقع هو أن صناعة النفط في ايران لا زالت حتى الان غير خاضعة لسيطرة الحكومة الايرانية (١٠) .

وكذلك قامت الحكومة الايرانية بانتاج النفط مباشرة بواسطة شركة النفط الايرانية الوطنية وعن طريق اتفاقيات أبرمت مع شركات أجنبية أخرى تقوم بالتنقيب عن النفط خارج أراضي الكونسورتيوم (١١) .

العراق :

سبقت امتيازات النفط في العراق تاريخيا الحرب العالمية الاولى وذلك عندما شكلت المصالح البريطانية والامانية بدعم حكومتيهما شركة النفط التركية ومقرها لندن . وقد حاولت الشركة الحصول على امتيازات نفطية في منطقة ما بين النهرين من الوزير الاكبر سعيد حليم ، ولكن هذا الامتياز لم يصادق عليه نتيجة لاندلاع نيران الحرب العالمية الاولى .

وبعد الحرب واقتسام الدول المنتصرة للامبراطورية العثمانية بقيت مسألة الحصول على الاراضي الغنية بالنفط ومسألة استثمار هذا النفط تفتقر الى حل ، وبرزت القضية كمصدر رئيسي للصراع بين بريطانيا العظمى وفرنسا ثم بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة فيما بعد .

ولقد حلت القضية جزئيا بموجب اتفاقية (سايكس - بيكو) المؤرخة في ٢٣ أكتوبر ١٩١٦ (انظر الخارطة) والتي اقتصمت بموجبها بريطانيا وفرنسا الاراضي العربية التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية ، وقد ابرمت الاتفاقية بعد تبادل احدى عشرة رسالة ، نصت احدهما على المواد الثلاث الاتية :

١ - بأن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان للاعتراف بدولة عربية مستقلة وحمايتهما أو اتحاد دول عربية في المنطقتين (أ) و (ب) المحددتين على الخارطة الملحقة بقيادة زعيم عربي • ويكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) اولوية القيام بالمشاريع والقروض المحلية • وأنه تنفرد فرنسا في المنطقة (أ) وبريطانيا في المنطقة (ب) بتقديم المستشارين الاجانب بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية •

٢ - بأن يسمح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ولبريطانيا في المنطقة الحمراء بالقيام بإدارة هاتين المنطقتين بصورة مباشرة أو غير مباشرة حسب ما تريانه وترتيب ذلك مع الدول العربية أو اتحاد الدول العربية *

٣ - وان يقام في المنطقة البنية ادارة دولية يتحدد شكلها بالتشاور مع روسيا ومن ثم بالتشاور مع الحلفاء الاخرين وممثل شريف مكة (١٢) .

وفي ٢٤ نيسان ١٩٢٠ أبرم البريطانيون والفرنسيون ما يسمى باتفاقية سنان وهو المتعلقة بحقول النفط في منطقة ما بين النهرين . وقد وافق الفريقان بموجب الفقرة - ٧ - على ما يلي :

MAP TO ILLUSTRATE THE AGREEMENT OF 1916.



PLATE 6 Map showing the Sykes — Picot Agreement of 1916; reproduced from the coloured map attached to the original.

« تتعهد الحكومة البريطانية بمنح الحكومة الفرنسية
أو من تعينه هذه الحكومة ٢٥٪ من الانتاج الضافي
للنفط الخام بسعر السوق الجاري الذي يمكن أن
تحصل عليه حكومة صاحب الجلالة من حقول نفط
منطقة ما بين النهرين وذلك في حالة قيام الحكومة
باستثمار هذه الحقول أو في حالة قيام أية شركة
نفط خاصة لتطوير حقول النفط في منطقة ما بين
النهرين تتعهد الحكومة بوضع ٢٥٪ من اسهم هذه
الشركة تحت تصرف الحكومة الفرنسية على أن لا
يزيد السعر المدفوع لهذه المساهمة عن السعر الذي
يدفعه أي مساهم في شركة النفط المذكورة . ومن
المتفق عليه أن تخضع شركة النفط هذه للسيطرة
البريطانية بصورة دائمة » (١٣)

حرمت الولايات المتحدة من المشاركة في الغنائم . وبالرغم
من أنها لم تعلن الحرب رسميا على تركيا فان معونتها كانت
حاسمة في انتصار الحلفاء . لذا فقد اعترضت الولايات المتحدة
على اتفاق سان ريمو الانكلو فرنسي وأكدت تأييدها لمبدأ الباب
المفتوح برسالة شديدة اللهجة قدمها السفير « جون و . ديفيز »
الى وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون في ١٢ مايو ١٩٢٠
(١٤) . وكذلك قدم السفير ديفيز مذكرة ثانية بلهجة أشد
بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٠ الى وزارة الخارجية البريطانية بناء على
تعليمات وزير الخارجية الامريكي كوليبي . أكدت الولايات
المتحدة في هذه المذكرة عدم شرعية امتياز النفط التركي ورفضها
لاتفاق سان ريمو . ولم يفت الولايات المتحدة أن تذكر الحلفاء
بمعونتها المادية التي ساهمت في تحقيق انتصارهم وبالتالي
بحقوقها في المشاركة بغنائم هذا النصر (١٥) .

كانت مطالبة الولايات المتحدة بالنفط في تركيا مبنية على
امتياز منحه الحكومة التركية الى الاميرال كوليبي . م . تشستون

عام ١٩٠٨ والذي نص على بناء ثلاثة خطوط جديدة تغطي قسما كبيرا من منطقة ما بين النهرين وفلسطين . وكذلك نص الامتياز على حقوق التنقيب عن المعادن بما في ذلك حق التنقيب عن النفط ضمن مساحة تمتد عشرين كيلومترا على جانبي هذا الخط (١٦) . ولكن هذا الامتياز ، شأنه في ذلك شأن امتياز شركة النفط التركية ، لم يصادق عليه نتيجة لاندلاع نيران الحرب . لذا يمكن اعتبار كلا الامتيازين غير شرعي وبذلك لا يمكن المطالبة بأي حق بالاستناد اليهما . غير أن بريطانيا العظمى ، خلافا للولايات المتحدة ، أصرت بعناد على أن امتياز شركة النفط التركية وثيقة قانونية وبنت مطالبتها عليها (١٧) .

هذه الرسائل أصبحت أساسا « لمفاوضات طال أمدها بين الحكومتين وانتهت باتفاقية ٣١ يوليو ١٩٢٨ التي سمحت للشركات الاميركية بان تساهم بشركة النفط التركية وبالتالي أن تسهم في استثمار نفط العراق . فقد وافقت شركة النفط الانكلو ايرانية التي تملك ٥٠ بالمائة من الاسهم أن تتنازل عن ٢٣٥٧ بالمائة لمجموعة الشركات الاميركية التي حصلت بذلك على حصة مساوية لحصة مجموعة الشركات الفرنسية وشركة شل الهولندية الملكية . ومقابل ذلك وافقت المجموعة الاميركية أن تلتزم باتفاقية الخط الاحمر التي وقعها في ٢١ يوليو ١٩٢٨ جميع من ساهم في شركة النفط التركية » (١٨) . كانت الغاية من اتفاقية الخط الاحمر حماية المصالح البريطانية من شركات النفط الاميركية ذات المنافسة الخطيرة باستبعادها من محاولة الحصول على امتيازات منفصلة في آسيا الصغرى ، باستثناء الكويت ومنطقة خانقين في العراق . وهكذا أصبحت شركة النفط التركية الجديدة تتألف من شركة النفط الانكلو ايرانية ، وشركة شل الهولندية الملكية ، وشركة النفط الفرنسية ، وشركة ستاندرد اويل العائدة لنيوجرسي ، وشركة نفط سوكوني فاكوم وشركة اس. سي. غالينكيان . ومثل الشركتين

الاميركيتين شركة انماء الشرق الادنى المتفرعة عنهما . واستمر مفعول اتفاقية الخط الاحمر حتى أكتوبر ١٩٤٦ عندما أعلنت مجموعة الشركات الاميركية عن خروجها من هذه الاتفاقية ذاكرة « الحاجة المتزايدة لخامات الشرق الاوسط من النفط لتغطية الطلب المتزايد لسوقها الموسع كحجتها الرئيسية » (١٩) .

غيرت المجموعة الجديدة من الشركات العالمية اسم شركة النفط التركية الى شركة نفط العراق (I.P.C.) وحل امتياز جديد بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣١ مكان الامتياز الاول المؤرخ في ١٤ مارس ١٩٢٥ وقد بقي ساري المفعول حتى ٣ فبراير ١٩٥٢ . ان امتياز ١٩٣١ :

« أعطى الشركة الحق الحصري باستثمار جميع الاراضي الواقعة شرقي نهر الدجلة والتي تغطي مساحة ٣٢٠٠٠ ميلا مربعا . وكانت العائدات التي تدفع للعراق عبارة عن أربعة شلنات (ذهب) للطن المتري بضمان حد أدنى من المدفوعات قدرها ٤٠٠٠٠٠ (ذهب) للسنوات العشرين الاولى التي تلي عمليات التصدير الاولى . والى أن يبدأ التصدير تدفع الشركة للحكومة نفس مبلغ الـ ٤٠٠٠٠٠ (ذهب) سنويا وتسترجع الشركة نصف هذا المبلغ من أصل عائدات المستقبل التي تزيد عن ٤٠٠٠٠٠ وتعتبر الـ ٢٠٠٠٠٠ عبارة عن اجرة مستهلكة . وتعفى الشركة من دفع الضرائب مقابل دفعات سنوية للحكومة قيمتها ٩٠٠٠ (ذهب) الى ان يحين وقت التصدير التجاري وبعده يدفع مبلغ ٦٠٠٠ ذهب عن الـ ٤٠٠٠٠٠٠ طنا الاولى ومبلغ ٢٠٠٠ (ذهب) عن كل مليون طن متري اضافي » (٢٠) . (انظر الملحق ٢ للفصل الرابع) .

وقد جرى التوصل الى اتفاقية أنسب بين الحكومة

العراقية وشركة «الاي بي سي» عام ١٩٥٢ وذلك نتيجة
لتهديدات الحكومة بالغاء امتياز الشركة .

ان الشركات الرئيسية التي تقوم باستثمار نفط العراق
هي : شركة نفط العراق (الاي بي سي) والشركتان المتفرعتان
عنها وهما شركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل ، أما شركة
(الاي بي سي) فهي ملك للشركات الاتية :

بريتش بتروليوم (النفط البريطاني)	٢٣٫٧٥٪
مجموعة شل الهولندية الملكية	٢٣٫٧٥٪
شركة النفط الفرنسية	٢٣٫٧٥٪
ستاندرد اويل اوف نيوجرسي	١١٫٨٧٥٪
شركة سوكوني موبيل اويل	١١٫٨٧٥٪
شركة المساهمة والتنقيب (غالينكيان)	٥٪

العربية السعودية :

يعود تاريخ امتيازات النفط في العربية السعودية الى ما
قبل تأسيس الدولة العربية السعودية الحديثة . ففي أغسطس
١٩٢٣ حصل الميجور فرانك هولمز وهو ممثل بريطاني للمؤسسة
الشرقية العامة المحدودة على امتياز منحه اياه ابن سعود ويشمل
منطقة الاحساء (٢١) . في هذا الامتياز شرطان هامان :

أولاً - أنه من أجل مساحة هي تقريبا نفس المساحة
التي تستخدمها الان شركة النفط العربية الاميركية
في شرقي الجزيرة العربية ، يقوم بدفع مبلغ ٢٠٠٠
جنيه استرليني مقدما وذلك عبارة عن اجرة حقوق
التنقيب ويجري التفاوض على امتياز آخر في حالة
اكتشاف النفط .

ثانياً - أن يتخذ صاحب الامتياز فورا الخطوات
اللازمة لتنفيذ هذا الامتياز بان يقوم باعمال التنقيب

في المنطقة موضوع البحث بنشاط وبصورة
مستمرة » (٢٢) .

بعد عامين عجز صاحب الامتياز عن دفع اجرة السنة
الثالثة ولم تحرك الحكومة ساكنا حتى عام ١٩٢٨ حين انتهت
الاتفاقية بناء على احد شروط الامتياز .

وفي عام ١٩٣٣ دخلت الاي بي سي في مفاوضات مع العربية
السعودية من اجل الحصول على امتيازات نفطية . ولم تكن الاي
بي سي وحدها اذ أن الشركات الاميركية تجاهلت «اتفاق الخط
الاحمر» ودخلت في منافسة مع الاي بي سي بالرغم من المزاومة
«لم تكن المزاومة عنيفة عندما اتضح أن الاي بي سي لم تنظر في
أمر دفع مبلغ اجمالي أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه (ذهب) وهكذا
فازت الشركات الاميركية بالامتياز اذ عرضت مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه
استرليني أو ما يعادل ٢٥٠٠٠٠ دولار » (٢٣) . وهكذا فازت
شركة ستاندرد اويل من كاليفورنيا بامتياز العربية السعودية
بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٣٣ (انظر الملحق ٣ للفصل الرابع) . وقد
ازدادت مساحة الاراضي التي يشملها الامتياز بموجب اتفاقية
أخرى في عام ١٩٣٩ .

وحدثت خطوة هامة في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠ عندما ابرمت
شركة النفط العربية الاميركية (أرامكو) والعربية السعودية
اتفاقية تقاسمان بموجبها الارباح وكانت هذه الاتفاقية نموذجا
احتذته بقية البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط (٢٤) .
(انظر الملحق ٣ للفصل الرابع) . كانت هذه الاتفاقية تشكل
تغيرا جديدا في النمط الذي كان عليه امتياز دي اوسي الاصلي في
ايران . «كان في تنفيذ مبدأ تقاسم الارباح الصافية بنسبة ٥٠٪
بالنسبة لدخل الحكومات زيادة تقارب ثلاثة أضعاف الى أربعة
أضعاف العائدات المتعارف عليها وهي أربعة شلنات ذهبية للطن
الواحد » (٢٥) . (انظر الجدول رقم ١) . يبين الجدول التالي
دخل العربية السعودية من المدفوعات المباشرة لشركة أرامكو :

الجدول رقم ١

انتاج شركة أرامكو من النفط والمبالغ المدفوعة للحكومة السعودية
بين ١٩٣٨ و ١٩٦٤

السنة	طن	مليون دولار
١٩٣٨	٦٥٦١	(أ)
١٩٣٩	٥٢١٢١٤	٣٢٢ (ب)
١٩٤٠	٦٧٢١٥٤	٢٥
١٩٤١	٥٧٠٠٤٦	٢٠
١٩٤٢	٦٠٠٣٥١	٢٠
١٩٤٣	٦٤٥٨٦٠	٢٠
١٩٤٤	١٠٣٤٦٠٣	٢٥
١٩٤٥	٢٨٢٥٩٩٠	٥٠
١٩٤٦	٧٨٩٩٦٧٥	١٢٥
١٩٤٧	١١٨١٣٦٦٨	١٧٥
١٩٤٨	١٨٧٥١٢٧٠	٥٠٨ (ج)
١٩٤٩	٢٢٨٢٠٧٨٣	٣٩٠
١٩٥٠	٢٦١٩٨٨٥٢	٥٦٧
١٩٥١	٣٦٦٠٨٥٨٥	١١٠٠*
١٩٥٢	٣٩٨٧٠٨٠٥	٢١٢٢
١٩٥٣	٤٠٨٨٧٧٥٤	١٦٩٨
١٩٥٤	٤٦١٣٦٥٨٣	٢٣٤٨
١٩٥٥	٤٦٧٨٤٦٩٣	٣٣٤٢
١٩٥٦	٤٧٩٣٥٠٤١	٢٨٦٨
١٩٥٧	٤٨٢٢٩٦٩٠	٢٨٦٥
١٩٥٨	٤٩٣٣٩٠٠٦	٢٨٧٤
١٩٥٩	٥٣٣٠٧٣٩٠	٢٩٥٣
١٩٦٠	٦١٠٨٧٩٣١	٣١٢٨

١٩٦١	٦٨١٣٨٤٣٤	٣٥٢٢
١٩٦٢	٧٤٥٥٤٢٠٧	٣٨١٧
١٩٦٣	٧٩٧٨٦٩٣٣	٤١٨٦ (أ) (١)
١٩٦٤	٨٤٤٤٢٦٦٧	٤٨٢١

أ - أقل من نصف مليون دولار

١١ - باستثناء المدفوعات الخاصة (١٥٢٥ مليون دولار)
بموجب اتفاقية الحكومة مع الارامكو المؤرخة في ٢٤ مارس
١٩٦٣ .

ب - بما في ذلك ١١٦ مليون دولار بموجب الاتفاقية المتممة
المؤرخة في ٣١ مايو ١٩٣٩ .

ج - بما في ذلك ١٩٣٢ مليون دولار لحل نزاع حول الجنيه
الذهبي .

المصدر :

التحليل المالي لامتيازات نفط الشرق الاوسط ، بسين
١٩٠١-١٩٦٥ تأليف زهير مكداشي (نيويورك: فريدريك
برايفر ١٩٦٦) صفحة ١٢٢ و صفحة ١٤٨ (بالانكليزية)
* نلاحظ في عام ١٩٥١ زيادة مضاعفة بالنسبة لعام ١٩٥٠ .
كان ذلك نتيجة مباشرة لتطبيق مبدأ المناصفة في الارباح .

تقوم شركة النفط العربية الامريكية باعمال النفط في العربية السعودية وهذه الشركة ملك لأربع شركات أمريكية حسب النسب التالية :

شركة ستاندر د اويل (كاليفورنيا)	٣٠٪
شركة تكساس	٣٠٪
شركة ستاندر د اويل (نيوجرسي)	٣٠٪
شركة سوكوني موبيل اويل	١٠٪

ان اعمال الشركة مبنية على الامتياز المؤرخ في ٢٥ مايو ١٩٣٣ الذي أعطى لشركة ستاندر د اويل (كاليفورنيا) والذي جرى تمديد مفعوله في ٢١ يوليو ١٩٣٩ .

امتياز النفط في الكويت

يعود تاريخ النفط في الكويت الى عام ١٩١٣ عندما صرح الشيخ مبارك في كتاب موجه الى المقيم السياسي البريطاني بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ قائلا : « اننا نوافق على كل شيء تروونه مفيدا ، واذا شرفنا الاميرال بزيارته فسنلحق به أحد أبنائنا ليكون في خدمته ولبيان مكان بتيومن Bitumen في البرقان وغيره . واذا رأى أملا في الحصول على النفط فاننا لن نعطي امتيازا من هذا القبيل لاحد الا للشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية » (٢٦)

يمكن أن يستدل من هذه الرسالة على أن البريطانيين كانوا واعين لامكانيات وجود النفط في الكويت . ثم ان الكويت استثنيت بشكل صريح في اتفاقية الخط الاحمر غير أن « البريطانيين ٠٠٠٠٠ لم يتخذوا أية خطوات ليضمنوا لانفسهم ما يحتمل وجوده من النفط في المنطقة » (٢٧) . ولعل هذا كان يرجع الى ثقتهم بمركزهم في الكويت الذي يستند الى اتفاقية ١٨٩٩ المبرمة بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية (٢٨) .

جرت المحاولة الاولى للحصول على امتيازات نفطية في العشرينات عندما دخل الميجور فرانك هولمز في مفاوضات مع الشيخ أحمد ، وكان هولمز معروفا في العربية السعودية ومشیخات الخليج العربي :

« بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ استطاع هولمز في فترات مختلفة وبجراحة نادرة الحصول على امتيازات النفط في آبار الشرق الاوسط لكنه لم ينجح في اثارة اهتمام عالم النفط البريطاني المتشكك . ثم ان هذا الرجل المرح الذي لم يعرف الا القليل عن النفط أو الجيولوجيا حقق هذه الاعمال الخارقة في البلاد العربية بدون أن يعرف كلمة واحدة في اللغة العربية . ورمى جانبا بالقواعد الرسمية البالية للتعامل مع الحكام العرب ذوي الحساسية الدقيقة واخذ يتهاذى في كسب ثقة التجار والشيوخ والشخصيات الملكية في طول الصحراء وعرضها » (٢٩) .

كان فرانك هولمز يمثل « المؤسسة الشرقية العامة » وكان شريكا فيها . كانت الشركة قد اسست في صيف عام ١٩٢٠ وسجلت باسم جانسون وهولمز وهنريسيين غسيريها كانوا قد عملوا معا لسنوات خلت (٣٠) . كان هدفها الرئيسي هو

« شراء امتيازات النفط في الشرق الاوسط لبيعها بربح في مدينة (لندن) لشركات النفط التي تستطيع العمل في مثل هذه المناطق وهو ما لا تستطيع المؤسسة ذاتها أن تفعله بنفسها . وكان هولمز وكيلها المتجول والمفاوض الوحيد قد ركب البحر متوجها الى الخليج الفارسي عام ١٩٢١ » (٣١)

كان من شأن أخبار نجاح هولمز في البحرين أن ازدادت شعبيته في الكويت (٣٢) ، حيث توطدت صداقته بالشيخ احمد الجابر : « كان الشيخ أحمد . . . يزور منزل الميجور لتناول طعام العشاء الذي كان عبارة عن لحم الغنم والسّمك والفواكه والسلطة وبعد أن توطدت عرى الصداقة بينهما قال هولمز للشيخ بأنه حان الوقت لكي يقضي بعض امسياته على الطريقة الانكليزية وابتسم الشيخ احمد موافقا واخذ مع معاوني هولمز العربيين في تعلم قواعد البريدج » (٣٣) .

بالرغم من أن هولمز كان لا يعرف العربية الا أنه كان يدرك احدى الخصائص العربية المميزة وهي الجمع بين الصداقة والعمل . لذا فقد استطاع بصداقته للشيخ احمد أن يحصل عام ١٩٢٦ على وعد بامتياز نفطي من الحاكم . وبالطبع اتصل بشركة النفط الانكلو ايرانية التي كانت الحكومة البريطانية تملك نصفها . غير أن الرسميين البريطانيين كانوا لا يثقون به فرفضوا عرضه . فلما يثس من اثارة اهتمام الشركات البريطانية اتصل بشركة الخليج الاميركية وعرض عليها امتيازاه وأبرم معها عقدا في نوفمبر عام ١٩٢٧ (٣٤) .

أظهر البريطانيون معارضتهم عندما « اخذت (المؤسسة) تتفاوض مع الشيخ من أجل تحويل الامتياز الى شركة نفط الخليج . ويبدو أن الشيخ كان مستعدا لأن يمنح الامتياز بشروط تقبلها الشركة الاميركية ولكن وزارة المستعمرات البريطانية تدخلت وأصرّت أن ينص في الامتياز على بند الجنسية البريطانية » (٣٥) .

في أوائل عام ١٩٢٨ أوضح المندوب السياسي البريطاني في الكويت للميجور هولمز عندما عرضت مؤسسته الامتياز على شركة الخليج انه ما من شركة غير بريطانية تستطيع الحصول على امتياز في الكويت (٣٦) . ولقد بنت الحكومة البريطانية حق المطالبة بنفط الكويت ، مثلما فعلت بالنسبة لحق المطالبة في أجزاء أخرى من الخليج العربي ، على اتفاقيات مختلفة أبرمت بينها وبين حكام مختلف المشيخات :

« والذي حصل في الخليج الفارسي هو التهديد الناجم عن خط حديد بغداد بكل ما تضمن من ازعاجات لمركز بريطانيا العظمى على تلك السواحل، جعل حكومة الهند تتفق مع الحكام من الشيوخ أن لا يعهد بتطوير نفطهم في حال وجوده ، لرعايا أية دولة غير رعايا بريطانيا العظمى . ولقد أعطى شيخ الكويت مثل هذا التعهد في أكتوبر ١٩١٣ وكان الاثراك يعتبرونه تابعا لهم في نفس الوقت الذي يعترفون به بواقع استقلاله وتحالفه مع البريطانيين وفي مايو ١٩١٤ أعطى حكام البحرين مثل هذا التعهد » (٣٧) .

بنت الحكومة البريطانية حق مطالبتها بنفط الكويت بصورة خاصة على وثيقتين كانت شرعيتهما ولم تزل موضع تساؤل . اما الوثيقة الاولى فكانت الاتفاقية الانكلو كويتية لعام ١٨٩٩ والتي بموجبها وافق الشيخ مبارك الصباح أن لا يسمح بتسلسل أي دولة اجنبية بدون موافقة البريطانيين . واما الوثيقة الثانية فهي تلك التي تتعلق بالنفط في الكويت بصورة مباشرة وتتمثل في رسالة الشيخ مبارك الموجهة الى المندوب السياسي البريطاني في الكويت عام ١٩١٣ (٣٨) .

وبناء على ذلك فقد أوضحت الحكومة البريطانية عام ١٩٣١ لشركة نفط الخليج الشرقية أنها لم تكن لتسمح بأهـ

مفاوضات من أجل الحصول على امتياز في الكويت وهكذا فقد كان امتياز شركة الخليج الذي حصلت عليه من هولمز غير شرعي . عندئذ التجأت شركة الخليج الى وزارة الخارجية الامريكية تطلب المساعدة . وهكذا « فقد أرسلت تعليمات الى السفارة الامريكية في لندن بأن ترحو وزارة الخارجية البريطانية بأن تسمح لشركات النفط الامريكية بالدخول الى الكويت » (٣٩) . وقام السفير الامريكي وكان « اندرو هيلون » في ذلك الحين بمهمته بنجاح وكانت النتيجة أن البريطانيين وافقوا على السماح لشركة الخليج بالحصول على امتياز بالاشتراك مع شركة بريطانية (٤٠) .

بعد فترة طويلة من المفاوضات قررت شركتا (A.P.O.C.) والخليج في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ أن تتوقفا عن التزاحم على الامتيازات في الكويت وأن تشتركا معا في الحصول على امتياز من شيخ الكويت . وكان اتفاقهما على ما يلي :

١ - ممارسة حق شركة نفط الخليج الشرقية (شركة فرعية من شركة نفط الخليج) على أي امتيازات يمكن أن تحصل عليها المؤسسة الشرقية العامة في الكويت .

٢ - استعمال الوكالات والتسهيلات المتوفرة لكل منهما للحصول على هذه الامتيازات بشروط لا تتضمن من الالتزامات بالنسبة لصاحب الامتياز ما هو أكثر ارهاقا من الالتزامات الواردة في مشروع امتياز جعل جزءا من الاتفاقية .

٣ - تقاسم النفقات المترتبة على أي الفريقين في الحصول على هذه الامتيازات وذلك بالمناصفة بما في ذلك دفعة نقدية قدرها ٣٦٠٠٠ جنيه تستحق للمؤسسة الشرقية العامة في حالة قيام شركة نفط الخليج بأخذ حقها من المؤسسة .

٤ - تشكيل شركة عاملة (شركة نفط الكويت المحدودة) وشركة تنقيب الخليج ويجري تقاسم انتاجهما مناصفة من قبل

الشركة الانكلو ايرانية وشركة الخليج بسعر الكلفة ولا تباع ملكيتها أو تنقل الا (أ) بموافقة الفريق الآخر (ب) شريطة أن يصبح الفريق الذي تنتقل اليه الملكية مقيدا تماما بشروط ١٩٣٣ .

٥ - ضمان عدم استعمال النفط الذي تنتجه شركة نفط الكويت المتحدة للاضرار بمركز أي من الفريقين في مجال التسويق بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أي زمان أو مكان .

٦ - التشاور من حين لآخر كلما رغب أي من الفريقين ضمن هذه المبادئ في حل أية مسألة تنشأ بينهما بخصوص تسويق نفط الكويت ومنتوجاته (٤١) .

لا حاجة للافاضة بشرح فوائد المزاودة المشتركة للحصول على امتياز ما . اذ ان ذلك كان على حساب الشيخ الذي أصبح هو الخاسر عندما أصبح الفريقان المتزاحمان فريقا واحدا وبذلك حرم من أية فرصة للمساومة (٤٢) . « يمكن اعتبار قوة المساومة ناشئة عن درجة الاستغناء النسبية لفريق ما عن موضوع المساومة . وهكذا فكلما قل عدد الفرص المتوفرة لحكومة مضيضة وكلما ارتفع التقدير الذاتي لتلك الحكومة للفوائد الاقتصادية الكافية كلما انخفضت قوة مساومة تلك (الحكومة) نسبيا والعكس بالعكس » (٤٣) .

« في فبراير ١٩٣٤ شكلت الـ A.P.O.C. وشركة الخليج شركة نفط الكويت المتحدة (KOC) برأسمال قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ساهم فيه الشريكان مناصفة - على أن تقوم الـ K.O.C. كممثلة عن الشركات الام » (٤٤) بعد هذه الاتفاقية وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ منحت شركة نفط الكويت امتيازاً بترولياً يشمل دولة الكويت وجزرها (باستثناء كبر) ومياها الإقليمية لمدة خمس وسبعين عاما (انظر الملحق ٤ للفصل الرابع) .

الجدول ٢

نפט الشرق الاوسط : الدول المنتجة الرئيسية الشركات المستثمرة الرئيسية والملكيات

الشركات الرئيسية والملكيات تاريخ الامتياز

شركة نفط الكويت . شركة النفط البريطانية (وتسيطر عليها الحكومة البريطانية (٢) ، ٥٠ ٪ ، شركة بتروال الخليج (١) .	الامتياز الاصلي ١٩٣٤ أعيد النظر فيه ١٩٥١
---	---

الدولة الكويت

العربية السعودية

شركة النفط العربية الامريكية (أرامكو (١)) شركة ستاندرد أويل (نيوجرسي) (١) شركة ستاندرد أويل (كاليفورنيا) (١) ٣٠ ٪ شركة تكساكو (١) ٣٠ ٪ شركة سوكوني موبيل	استكمل ١٩٣٣ أعيد النظر فيه ١٩٣٩ ١٩٥٠
---	--

العراق

شركة بتروال العراق والشركات الملحقة بها I.P.C. (٢) شركة النفط البريطانية (٢) ٢٣٧٥ ٪ شركة شل الهولندية الملكية	أعيد النظر فيه ١٩٢٥ أعيد النظر فيه ١٩٣١
---	--

الدولة

إيران

الشركة الرئيسية والامتياز

تاريخ الامتياز

(مساهمين) ٢٣٧٥ ٪ هولنديين ٤٠ ٪ بريطانيين (٢٣) الشركة الفرنسية للبترول ٢٣٧٥ ٪ (وللحكومة الفرنسية فيها ٤٠ ٪ حتى الاصرات) (٤). شركة انماء الشرق الادنى ٢٣٧٥ ٪ (٥٠ ٪ ستاندرد نيوجرسي (١) و ٥٠ ٪ سوكوني (١)) مؤسسة كولنكيان ٥ ٪	أعيد النظر فيه ١٩٥٢
---	---------------------

الشركة الايرانية للتنقيب عن النفط وانتاجه الشركة الايرانية لتكرير النفط المحدودة - الكونسورتيوم (استأجرت المعدات من شركة النفط الوطنية الايرانية واستعملت لحسابها) شركة النفط البريطانية (٢) ٤٠ ٪ شركة شل الملكية الهولندية ١٤ ٪ الشركة الفرنسية (٤) ٦ ٪ ستاندرد نيوجرسي (١) ٧ ٪ سوكوني موبيل (١) ٧ ٪ ستاندرد (كاليفورنيا) (١) ٧ ٪ تكساكو (١) ٧ ٪ نفط الخليج (١) ٧ ٪	١٩٥٤
--	------

الدولة

الشركات الرئيسية والملكيات
وكالة ايكون المحدودة (١) ٥ ٪
الشركات الامريكية (١)

قطر

شركة نفط قطر تملكها نفس
مجموعة ال I.P.C.

البحرين

شركة نفط البحرين (١)
ستاندرد (كاليفورنيا) ٥٠ ٪
تكساكو ٥٠ ٪

المنطقة المحايدة

(كويت - العربية السعودية)

شركة النفط الامريكية المستقلة امتياز أمينول لعام ١٩٤٨
(أمينول) (١)
لحصة الكويت ٥٠ ٪
شركة نفط حيتي (١)
جيتي لحصة العربية السعودية
شركة النفط العربية ٥٠ ٪
أمينول ١٠ شركات أمريكية امتياز شركة النفط العربية
خفض عددها مؤخرًا إلى ٧ شركات لعام ١٩٥٧ للنصف غير المقسم
نقط حيتي : السيد حيتي للعربية السعودية في المنطقة
وشركاه من مصالح أمريكية المحايدة ونصف الكويت خارج
أخرى المنطقة الساحلية للمنطقة
شركة النفط العربية حولي ٦٠ المحايدة .
شركة يابانية .

- ١ - شركات أمريكية
- ٢ - شركات بريطانية
- ٣ - شركتان بريطانية وهولندية
- ٤ - شركات فرنسية

المصادر :

Z. Mikdashi, Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions : 1901-65, (New York : F. A. Praeger, 1966), Appendix III, G. Lenczowski, Oil and State In The Middle East (Ithaca, New York : Cornell University Press, 1960), pp. 9-26, S. Longrigg, Oil In The Middle East, (London & New York : Oxford University Press, 1954), pp. 98-113, H. Cattar, The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa, (Dobbs Ferry, New York : Oceana Publications, Inc., 1967), pp. 153-62, Arabian American Oil Company, Oil and the Middle East (Dharan, Saudi Arabia, 1968), pp. 89-92.

امتياز ١٩٣٤ وما يترتب عليه

لا شك أن فكرة العمل المشترك قد فرضت على شركة نفط الخليج . وقد صرح احد المسؤولين في شركة الخليج قائلاً : « ان المرء يتحد أحياناً مع منافسه (كذا) عندما لا يستطيع قهره » (٤٥) ، ومن الواضح أن الشيخ كان يعلم ما يعنيه المنافس المتحد ، ولكن « بما أن شيخ الكويت كان مضطراً أن يعد البريطانيين بأن لا يعطي امتيازاً قط بدون إذن ، فإنه لم يكن مخيراً في تعامله مع شركة الخليج . فقد كان البريطانيون ، ممثلين بشركة النفط الانكلو ايرانية ، ينظرون من فوق كتفه أثناء المفاوضة وطلبوا بحصة ٥٠٪ في أية اتفاقية يتوصل اليها مع شركة الخليج » (٤٦) .

بالرغم من اتحاد المتنافسين الاثنين فاننا لا زلنا نستطيع أن نذكر أنه كان امام الشيخ احمد فرصة ما ليساوم المزاحم الموحد . غير أن الواقع هو أن تأثير الحكومة البريطانية كان ظاهراً في دعم الشركتين . ولقد كان من شأن اتفاق ١٨٩٩ والعهد الذي قدمه الشيخ مبارك عام ١٩١٣ أن لعباً دوراً حاسماً في اضعاف موقف الشيخ احمد في المفاوضات . ذلك لان امتياز نفط الكويت لعام ١٩٣٤ لم يكن امتيازاً اقتصادياً بحتاً بل كان امتيازاً اقتصادياً يركز على أسس سياسية غير ملائمة .

ولعله من المفيد في هذا المقام أن نعرف « الامتياز » ونوضح ما يترتب عليه سياسياً واقتصادياً بالنسبة للبلاد المعنية . لقد وصف اللورد ماكنير الذي يعتبر حجة في القانون الدولي الامتيازات الاقتصادية بأنها « اتفاقيات تطوير اقتصادي » .

« تبرم هذه العقود لغايات عديدة وتحمل أسماء عديدة . ومن بين هذه الغايات يمكن أن نذكر تطوير مصادر النفط أو المعادن الأخرى ، تمديد أنابيب النفط ، تطوير منطقة غير مزروعة بقصد زراعتها أو تشجيرها ، الخ . ولعل أفضل وصف هو أنها « اتفاقيات تطوير اقتصادي » وكثيراً ما يشار الى هذه العقود على أنها « امتيازات » ولكن يعترض على هذا الاصطلاح بأنه يخفي الطابع الثنائي لهذه العملية ، ثم انه كثيراً ما يستعمل بين الناس ليدل على المنطقة التي تشملها الاتفاقية » (٤٧) .

ويرى كينيث س . كارلستون وهو أيضاً حجة في القانون الدولي الامتيازات على انها استثمار اجنبي :

« تعكس اتفاقية الامتيازات مظهراً لعملية الاستثمار الاجنبي . انها عبارة عن اداة تنسيق يقام بموجبها نظام متكامل من العلاقات بين دولة ومستثمر اجنبي من اجل ادارة مشروع لفترة محددة . وتشمل الاتفاقية منح الدولة لصاحب الامتياز حق الدخول في نظام العلاقات الاقتصادية كما تحددها الادارة . غير أن صفة اتفاقية الامتياز الاساسية هي التنسيق وما منح الدولة لبعض الحقوق الا نتيجة للنشاط المنسق الذي نصت عليه الاتفاقية . ولعل الانسب أن ندعوها عقد تطوير اقتصادي دولي . وقد وضعت هذه العقود خصيصاً لتطوير المصادر المدنية لدولة ما . وهذه الاتفاقيات مفيدة في تطوير المرافق العامة وفي غير ذلك من حقول الاقتصاد » (٤٨)

لقد أبرمت معظم اتفاقيات الامتيازات في العصر الحاضر بين دولة ما من جهة وبين فرد أو شركة من جهة ثانية : « ان الامتياز الاقتصادي هو عبارة عن اجازة تمنحها الدولة لفرد أو لشركة للقيام بأعمال ذات طابع عام وتمتد مدة طويلة ويترتب عليها توظيف مبالغ ضخمة من رأس المال » (٤٩) .

وتختلف الامتيازات السياسية شأنها في ذلك شأن المعاهدات بأن الفرقاء المتعاقدة هي حكومات . والامثلة على هذه الامتيازات عديدة ومن بينها الامتياز الذي منحه الصين لروسيا لبناء الخط الحديدي الشرقي الصيني ، ولامانيا من أجل خط حديد شانتونغ ومدينة Kiauchau ومرفئها وضواحيها والامتياز الممنوح لبريطانيا من أجل مرفأ Weihaiwei ولبلجيكا لقسم من مرفأ Tientsin (٥٠) .

فعلى ضوء هذه التعريفات نجد أن امتياز ١٩٣٤ كان امتيازاً سياسياً لانه أبرم بين دولتي الكويت وبريطانيا العظمى . بصورة غير مباشرة ويظهر نفوذ بريطانيا العظمى السياسي الفعلي واضحاً في شروط الامتياز غير الملزمة بالمقارنة مع الامتيازات التي منحتها بلدان الشرق الاوسط الاخرى للشركات الاجنبية .

ان من اسوأ ما يترتب على امتياز ١٩٣٤ ما يتعلق بانتاج النفط الخام . فقد نصت الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ بين الـ APOC وبين شركة الخليج على اعطاء الـ APOC فرصة امداد شركة الخليج « بحاجاتها من ايران والعراق مقابل طلب شركة الخليج من شركة APOC انتاج النفط أو مزيد من النفط في الكويت » (٥١) .

لقد « أعطى هذا البند شركة APOC مجالاً للمرونة في برامج انتاجها في بلدان الخليج الفارسي . وهكذا فاذا وجدت شركة APOC نفسها تحت ضغط سياسي أو اقتصادي لزيادة انتاجها من النفط الايراني فانها تستطيع دائماً من حيث المبدأ

أن تخفض انتاج الكويت وبنفس الوقت تلبي حاجات شريكها أي شركة الخليج . ان مثل هذا الترتيب من شأنه أن يقلل من التزامها لايجاد منافذ لنفط الكويت عندما تكون تحت ضغط لزيادة الانتاج في ايران والعراق » (٥٣) . وفي عام ١٩٦٩ تعرض الكونسورتيوم الايراني لمثل هذا الضغط السياسي من قبل الحكومة الايرانية من أجل مواجهة توسع التطور الاقتصادي في ايران (٥٤) . فما كان من شركة النفط البريطانية (شركة النفط الانكلو ايرانية سابقاً) والتي تملك ٤٠٪ من الكونسورتيوم وبنفس الوقت تملك ٥٠٪ من شركة نفط الكويت الا أن خفضت انتاج نفط الكويت . وبما أن دخل الكويت يعتمد بصورة رئيسية على النفط فان مثل هذا التخفيض يعني ببساطة نكسة هائلة للاقتصاد بشكل عام وللتطور الاقتصادي المستقبلي بشكل خاص .

وهناك شيء آخر هام يترتب على امتياز ١٩٣٤ وهو تدني قيمة المبالغ التي يدفعها صاحب الامتياز الى حكومة الكويت بالمقارنة مع ما يدفع للبلدان المجاورة :

« لقد كانت المدفوعات التي يدفعها أصحاب الامتيازات في البلدان المجاورة حتى ١٩٥٠ أعلى بكثير من المدفوعات الى الكويت وذلك بالرغم من أن امتياز شركة نفط الكويت قد منح بتاريخ لاحق لتاريخ الامتيازات الاخرى وفي وقت كانت فيه منطقة الخليج الفارسي معروفة بإمكانياتها النفطية الغنية . كانت عائدات النفط المدفوعة للعراق والعربية السعودية وايران تبلغ ٢٢ سنتاً للبرميل الواحد بينما كان ما يدفع الى الكويت يعادل ١٣ سنتاً للبرميل . ويعزى ذلك جزئياً على الأقل ، الى الميزة التي حصلت عليها كل من شركتي A.P.O.C.

والخليج باتحادهما معا بدلا من تنافسهما . (أنظر
الجدول رقم ٣) « (٥٥) .

وامر ثالث يترتب على هذا الامتياز يتعلق بمدة ونوع
العملة التي تدفع الى الحكومة الكويتية . فقد أعيد النظر في
الامتياز الاصلي الذي كان يمتد ٧٥ عاما في ديسمبر ١٩٥١
وجرى تمديد مفعوله ١٧ عاما تلي موعد الانتهاء الاصلي أي
لغاية ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٦ . وكان من شأن هذه الاضافة أن
أصبحت مدة الامتياز الذي منحه الكويت أطول مدة عرفها
التاريخ . ونص على أن يكون الدفع للحكومة الكويتية بالجنهيات
الاسترلينية . ولم ينص الامتياز على الدفع بالدولار بالرغم من
أن دخل الشركة يتألف من الجنهيات الاسترلينية والدولارات .
أن هذا النص يشكل خسارة كبيرة للبلد المنتج . ان تخفيض
الجنهيه الاسترليني الذي حدث مؤخرا يضر بدخل الكويت من
النفط . ثم ان تخفيض الجنهيه بالتالي الذي يتنبأ به علماء
الاقتصاد قد يضر بالكويت أكثر بكثير من العربية السعودية
مثلا .

والامر الرابع الذي يترتب على امتياز ١٩٣٤ يتعلق
باقتصاد الكويت في الثلاثينيات وهذا الاقتصاد كان يعاني ركودا
حادا نتيجة لهبوط في مجال صيد اللؤلؤ وبناء السفن والنشاط
التجاري البحري . فقد طورت اليابان صناعة اللؤلؤ الاصطناعي
وتضاءلت التجارة الكويتية التي كانت تتركز على المراكب
الشراعية نتيجة لاستعمال السفن التجارية التي كان ثمنها
يتجاوز حدود رؤوس أموال التجار الكويتيين . وسجل الدخل
الحكومي أخفض مستوى : « لقد كانت هذه المشيخة الصغيرة
التي لم يكن لها تقريبا سكان مستقرون خارج مدينة الكويت
تعتمد على بناء القوارب وصيد اللؤلؤ والتجارة مع العربية
السعودية والعراق والتهريب ، ولكن جميع أوجه هذه

النشاطات كانت منخفضة الى درجة أن الشيخ نفسه كان مدينا
عندما بدأ النفط يجري » (٥٦) .

ولم تكن مشكلة الشيخ احمد المالية فريدة في نوعها بل
يمكن مقارنتها بمشكلة ابن سعود في ذلك الوقت .

يحدثنا فيلبي عن حديثه مع ابن سعود في الثلاثينات
فيقول بأن الملك كان يشكو من مشاكله المالية . فذكره فيلبي
بثروة العربية السعودية المتوقعة من النفط . فأجاب الملك
بانه « لو عرض علي أحد ما مبلغ مليون جنيه لاعطيته كل
الامتيازات التي يرغب » (٥٧) . وبالطبع عندما بدأت امتيازات
النفط في العربية السعودية كان ابن سعود في مركز للمساومة
أقوى من مركز الشيخ احمد، ذلك لان ابن سعود لم يكن مضطرا
أن يعطي الامتياز لشركات يسيطر عليها البريطانيون . أما
الشيخ احمد فقد كان مجبرا لان يقبل بامتياز بشروط غير
ملائمة لا يمكن مقارنتها بحال من الاحوال بشروط الامتيازات
الممنوحة للشركات الاجنبية في ايران والعربية السعودية عام
١٩٣٣ أي قبل عام واحد فقط .

ان الحجة الاقتصادية قد لا يكون لها أساس سواء من حيث
العمل التجاري الصرف أو من حيث مبدأ الاستثمار الاجنبي
الذي يسعى للحصول على أفضل الشروط لتوظيف الاموال في
الخارج ، الا أنه يمكن الاعتراض عليها من الناحية الاخلاقية
التي تعني الشيء الكثير لجيل الكويتيين الناشيء الذي قد
يدفعه الفضول في يوم من الايام لدراسة تعامل الحكومة السابق
مع شركات النفط وأن يناقش على أساس الشعور بالكرامة
القومية امتياز ١٩٣٤ الذي جاء في الواقع نتيجة لتدخل الحكومة
البريطانية السياسي في شؤون الكويتيين الداخلية . فقد
يتحدى الجيل الكويتي الصاعد امتياز ١٩٣٤ بالاستناد الى
منحه في فترة لم يكن فيها الكويتيون ناضجين سياسيا أو
مستقلين قانونيا . هذه الاتجاهات شائعة كثيرا في منطقة

المبالغ المدفوعة للعراق والكويت والعربية السعودية
عائدات الحد الأدنى

الجدول ٣

الشركة	النوع	الضرائب	الاجرة	القاذ	البترو	التاريخ	البلد
APOC					١٦٪ ذهب/الطن	١٩٢٥	العراق
IPC					٤٥ ذهب/الطن	١٩٢٦	
APOC					٤٥ ذهب/الطن	١٩٣١	
IPC				بنسان/١٠٠٠ قدم مكعب	٤٥ ذهب/الطن	١٩٣٢	
BOD			2 an/ha'	بنسان/١٠٠٠ قدم مكعب	٤٥ ذهب/الطن	١٩٣٨	
BPC			ذهب ١٠٠٠٠	بنسان/١٠٠٠ قدم مكعب	٤٥ ذهب/الطن	١٩٥٠	
IPC			2 an/ha'	بنسان/١٠٠٠ قدم مكعب	٦ شلنات ذهب/الطن	١٩٥١	
KOC			٩٥٠٠٠ روبية في السنة		٣ روبيات/الطن	١٩٣٥	الكويت
		4 an/ton					
كوك	٧٢٥ مليون دولار أمريكي			١٢٥٪	٢٥ دولار/الطن	١٩٤٨	
أمينويل					٥٠٪	١٩٥١	
سوكول					٤ شلنات ذهب/الطن	١٩٣٣	
سوكول					٤ شلنات ذهب/الطن	١٩٣٩	
جيتي	١٤٠٠٠٠				٥٥ سنتا/البرميل	١٩٤٩	
سوكول	٩ مليون دولار				٣٢ سنتا/البرميل	١٩٥٠	
جيتي					٥٠٪	١٩٥٠	
ارامكو					٥٠٪	١٩٥١	

الخليج العربي ولا يوجد أي مبدأ في القانون الدولي يتعارض معها (٥٨) .

ان مركز الحكومة الكويتية في المساومة لا يزال حتى يومنا هذا ضعيفا لان الحكومة تعتمد في دخلها بصورة رئيسية على عائدات النفط . ويأتي القسم الأكبر من هذا الدخل من أعمال شركة نفط الكويت . ففي عام ١٩٦٥ انتجت شركة نفط الكويت ٩٢٪ من مجموع انتاج الكويت القائم من النفط الخام . « فكلما ازدادت نسبة عائدات النفط (بالنسبة الى مجموع عائدات الحكومة) من شركة نفط واحدة أو مجموعة من الشركات ، كلما كان وضع الحكومة الاقتصادي أكثر تعرضا للخطر ازاء ما يمكن أن تفعله هذه الشركة أو المجموعة والعكس بالعكس » (٥٩) .

١ - من الارض غير المزروعة والمستأجرة من الحكومة

٢ - اعفاء من الضريبة قبل بداية التصديرات المنتظمة . ثم تصبح ٦٠٠٠٠ ذهب للاربعة شهور الاولى ، بصورة متناسبة و ٢٠٠٠٠ ذهب لكل مليون طن يلي ذلك وبصورة متناسبة بالاستناد الى التصدير السنوي . ويطبق نفس الشيء على BOD و BPC الا أن BOD دفعت اجرة معينة قدرها ١٠٠٠٠٠ ذهب بزيادة ٢٥٠٠٠ سنويا حتى وصل مجموع الاجرة الى ٢٠٠٠٠٠

المصادر : اتفاقيات البترول بين العراق والكويت والعربية السعودية كما أوردها س . لونج ريغ في كتابه « البترول في الشرق الاوسط » (لندن ونيويورك : مطبعة جامعة اكسفورد) صفحة ٦٦ و ١١٠

« اقتصاديات بترول الشرق الاوسط » تأليف سي . عصاري و م . يجانة (نيويورك : فردريك آ . برايجر ١٩٦٢) صفحة ١٣ - ٣٤ .

« تحليل مالي لامتيازات بترول الشرق الاوسط ١٩٠١ - ٦٥ » تأليف ز . مقداشي (نيويورك : فردريك آ . برايجر ١٩٦٦ ، الملحق ٣ .

تعديل عام ١٩٥١ وامتياز ١٩٥٨

نتيجة لتبني فنزويلا لمبدأ المناصفة (٦٠) عام ١٩٤٣ ، أتبعَت العربية السعودية نفس النمط في عام ١٩٥١ كان هذا بداية لسلسلة من ردود الفعل في بلاد الشرق الاوسط المنتجة للنفط . فقد اتبعت الكويت صيغة المناصفة عام ١٩٥١ وبذلك انتهت فترة العائدات التي كانت تميز السنوات السابقة (٦١) .

وحدث تحول بارز في اسلوب المناصفة عام ١٩٥٨ عندما أبرمت اتفاقيتان بين شركة بترول اليابان المحدودة من جهة وبين حكومتي العربية السعودية والكويت من جهة أخرى لاستثمار النفط في شواطئ المنطقتين المحايدتين الكويتية والسعودية . وأهم مميزات هذه الاتفاقية هي ما يلي :

١ - التكامل Integration : تمارس الشركة

حقوق الامتياز عن طريق شركة فرعية ، هي ، شركة النفط اليابانية العربية ، التي تعمل كهيئة موحدة تقوم بالانتاج ، والتكرير والنقل ، والتسويق . وكان هذا بدون شك أهم اختلاف عن النمط السائد .

٢ - المدفوعات : النصوص المالية المتعلقة بالمدفوعات

(المؤلف من الاجور والعائدات والضرائب) لا يقل مجموعها عن ٥٦ بالمئة من دخل الشركة الصافي للعربية السعودية (ولعل ذلك من نصف عملياتها) و ٥٧ بالمئة للكويت . تدفع الضرائب للحكومتين المتعاقدين عن جميع العمليات ، أي داخل العربية السعودية والكويت وخارجهما . وتخصم الضرائب

الاجنبية المستوفاة عن الدخل خارج البلدين المضيفين باستثناء
الضرائب المستوفاة عن عمليات الناقلات .

٣ - **الموظفون** : نصت الاتفاقيتان على تمثيل قوي للبلدين
المضيفين في مجلس ادارة الشركة ولجان ادارتها . يحق
للعربية السعودية والكويت ان يسميا ثلث أعضاء مجلس
الادارة . وقد نصت الاتفاقية المبرمة سابقا مع العربية السعودية
أن يشكل السعوديون ، في حالة توفرهم ، ما لا يقل عن ٧٠٪
بالمائة من القوة العاملة داخل العربية السعودية والمنطقة التي
يشملها الامتياز وما لا يقل عن ٣٠٪ بالمائة خارجها . وفي حالة
عدم توفر العمال السعوديين تعطى الافضلية الى (أ) مواطني
بلاد الجامعة العربية (ب) مواطني الدول العربية الاخرى ، (ج)
مواطني البلاد الصديقة الاخرى . تدفع تعويضات متساوية
للسعوديين ولغير السعوديين عندما تتماثل المسؤوليات .

٤ - **مراقبة النفقات** : تدقق النفقات والمشتريات وتراقب
من قبل لجان مشكلة بصورة متساوية من ممثلي الحكومتين
المضيفتين والشركة . وهذا أيضا شيء جديد في الامتياز .

٥ - **الالتزام بالتكرير** : نصت كل من الاتفاقيتين على
اقامة مصفاة عندما يصل الانتاج الى مستوى معين . وقد حدد
هذا المستوى بـ ٣٠٠٠٠ برميل يوميا في كل من اتفاقيتي العربية
السعودية والكويت . ثم ان اتفاقية الكويت نصت على تأسيس
معهد للابحاث في الكويت عندما يصل الانتاج الى المستوى
المذكور .

٦ - **عدم التدخل الدبلوماسي** : تخلت الشركة عن أي
حق باللجوء الى الاساليب الدبلوماسية في حالة نشوء الخلافات .
ثم انه لا يجوز لحكومة أو كيان حكومي أجنيين الحصول على
فوائد في حصة الشركة ، ويأتي هذا البند منسجما مع توصيات

الجامعة العربية بهذا الشأن ويختلف بصورة ملموسة عن
الطريقة الايرانية التي تتمثل باتفاقية اجيب Agip (شركة
البتروال الايطالية) .

٧ - **الحدود الزمنية والتخلي** : منح الامتيازان لمدة
أربعين عاما تبدأ منذ اكتشاف النفط بكميات تجارية وكلا
الاتفاقيتين نصتا على التخلي التدريجي عن المناطق غير المستثمرة
في فترات محدودة .

امتيازات النفط الحديثة في الكويت

١ - امتياز ١٩٤٨ :

بقيت المنطقة المحايدة غير المسكونة بين الكويت والعربية
السعودية والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ ميلا مربعا بدون استثمار
حتى ١٩٤٨ حين منحت الكويت امتيازاً لشركة النفط الامريكية
المستقلة (امينويل) . وكان سبب هذا التأخير في استثمار هذه
المنطقة يعود الى حد كبير الى كونها تقع ضمن « منطقة الخط
الاحمر » ويحكمها كل من ابن سعود والشيخ أحمد .

وأعلن الشيخ احمد عام ١٩٤٦ أن الباب مفتوح للمزايدات
من أجل حقوق استثمار النفط في النصف الخاص به من المنطقة
المحايدة . فأرسلت عدة شركات أمريكية وبريطانية مندوبيها
الى الكويت : « أعلن الشيخ دون خوف أو تحيز أن المزاودة هي
طريقته في منح الامتياز » (٦٣) ففازت شركة أمينويل (٦٤) في
يونية ١٩٤٨ بالمزاودة وحصلت على امتياز مدته ٦٠ عاما ويشمل
نصف المنطقة المحايدة . (أنظر الملحق ٥ للفصل الرابع) .

وفي ٢٩ تموز ١٩٦١ وافقت شركة أمينويل بموجب تعديل

لامتياز عام ١٩٤٨ على مبدأ اقتسام الارباح مناصفة وهو ذات المبدأ الذي سبق أن طبقته شركة نفط الكويت .

ب - امتياز ١٩٥٨ :

في ٥ يولييه ١٩٥٨ منح امتياز الى شركة النفط العربية التي يملكها اليابانيون لاستثمار النفط في المياه الاقليمية العائدة لمنطقة الكويت المحايدة . ولقد سبق أن بحثنا أهمية هذه الاتفاقية في الصفحات السابقة (انظر الملحق ٦ من الفصل الرابع) .

ج - امتياز ١٩٦١ :

في ١٥ يناير ١٩٦١ حصلت مجموعة شل الهولندية الملكية على امتياز النفط الثالث في المنطقة البحرية خارج ساحل الكويت (انظر الملحق ٧ للفصل الرابع) .

د - امتياز ١٩٦٣ :

في ١٩٦٣ أعطى امتياز لشركة تشكلت حديثا وهي شركة نفط الكويت الوطنية KNPC وهي ملك للقطاع العام والخاص في الكويت . وتشمل منطقة الامتياز تلك التي تخلت عنها شركة نفط الكويت (٦٥) في مايو عام ١٩٦٢ . وفي مايو ١٩٦٧ أبرمت شركة نفط الكويت الوطنية اتفاقية مع هسبانيول (مجموعة شركات حكومية اسبانية) من أجل عملية مشتركة (٥١ بالمائة لـ KNPC و ٤٩٪ لهسبانيول) تهدف الى التنقيب في المنطقة التي تخلت عنها شركة نفط الكويت وتطويرها . وفي هذه الاتفاقية نص هام وهو أن الحكومة الاسبانية ضمنت امداد الكويت لها بـ ٢٥ بالمائة من احتياجات السوق الاسبانية من النفط الخام لفترة ١٤ عاما تبدأ في ١٩٧٠ .

ملاحظات ختامية

ان لامتيازات النفط في الشرق الاوسط ، بما فيها امتيازات النفط في الكويت ، صفات عامة . وحتى نتعرف على هذه المميزات بوضوح نرى من المناسب أن نقسم الفترة موضوع البحث . وهكذا فقد تناولنا النصف الاول من القرن العشرين ابتداء من امتياز دي آرسي باعتباره الفترة الاولى والنصف الثاني من القرن العشرين باعتباره الفترة الثانية .

ان أهم مميزات امتيازات النفط في الفترة الاولى هي كما يلي:

١ - كانت الامتيازات حصرية بطبيعتها . وكانت تشمل مساحات واسعة وأحيانا البلد بأكمله . ومثال على ذلك امتياز شركة نفط الكويت وامتياز شركة « بابكو » في البحرين وآي بي سي في قطر .

٢ - تميزت هذه الامتيازات بطول المدة اذ أن هذه الامتيازات في الكويت وقطر والبحرين والعراق تمتد الى ٧٥ عاما . وكان كل من امتياز دي آرسي في ايران وامتياز الارامكو في العربية السعودية لمدة ٦٠ عاما .

٣ - كان لاصحاب الامتياز ما يقارب الاحتكار في التنقيب والتكرير وتصدير النفط الخام . وكذلك كانوا يمدون الحكومات المضيفة بمنتجات النفط للاستهلاك المحلي .

٤ - كان مفهوم العائدات هو الاساس المالي لهذه الامتيازات فقد كان يدفع ٤ شلنات ذهب للطن الواحد للعراق والعربية السعودية و ٣ روبيات للطن للكويت وقطر (٦٦) .

٥ - كان لكل الامتيازات الرئيسية شروط بسيطة نسبيا تتعلق بما يلي :

أ - دفع أجرة مئة أثناء فترة التنقيب .

ب - دفع مكافأة للحكومة المضيفة لدى منح الامتياز .

ج - دفع العائدات .

وفي الفترة الثانية ، أي من عام ١٩٥٠ فصاعدا ، ادخلت مفاهيم جديدة على امتيازات النفط لازدياد الطلب على النفط في السوق العالمي . ومن بين هذه المفاهيم مفهوم اقتسام الارباح مناصفة ، ومفهوم التخلي والذي بموجبه تتخلي الشركات عن جزء من المنطقة التي يشملها الامتياز ، أو مساهمة الحكومة المضيفة في العمليات ، ومنح امتيازات تشمل المناطق البحرية ، وقيام الحكومات المضيفة باصدار تشريعات بترولية ، وتأسيس شركات نفط وطنية ومثال على ذلك شركة نفط الكويت الوطنية وكذلك وكالات عالمية مثل (أوبك) وتلك التي تهدف بصورة رئيسية لتقوية مركز المساومة للبلاد المنتجة للنفط (٦٧) .

لذلك ، لم تستطع البلاد المنتجة للنفط الحصول على شروط أفضل ومدفوعات أكثر من شركات النفط التي كانت تستثمر ثرواتها النفطية لزم من طويل لقاء دفعات محدودة الا لدى اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية (٦٨) .

الفصل الخامس

النفط وتطور الكويت الحديث

اقتصاد الكويت قبل النفط

يختلف اقتصاد الكويت قبل النفط عن اقتصاد الدول المجاورة كالعراق وايران من حيث أنه كان يعتمد على التجارة وصيد اللؤلؤ وصيد الاسماك وليس على الزراعة . ومثل هذا الاقتصاد غير ثابت اذ يعتمد على سعر اللؤلؤ في الاسواق العالمية وسياسات البلاد المجاورة التجارية حيث تتناوب فترات الازدهار وفترات الكساد (١) : « كان صيد اللؤلؤ والنشاط البحري يمتصان القسم الاكبر من القوة العاملة في الكويت (كانت تقدر بـ ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ رجل) » (٢) . وكان صيد الاسماك صناعة ثالثة غير هامة يستهلك معظم انتاجها محليا .

التجارة :

لقد شجع موقع الكويت الجغرافي الكويتيين على الانغماس في التجارة عبر تاريخهم ، فقد كان الكويتيون على دراية تامة بالطرق البحرية المؤدية الى الهند وافريقيا ، لذا فقد كان لهم القدر المعلن في تجارة الخليج العربي التي كانت تقدر عام ١٨٠٠ كما يلي :

« ١٦٠ لاک من الروبيات (بومباي) في العام (أي ١٦ مليون روبية ، حوالي ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه) ومعظمها مع الهند .

وكانت المستوردات السنوية من الهند لفارس تقدر بـ ١٢٠ لآك من الروبيات يقابلها صادرات بقيمة ١٢ لآك من البضائع و ٨ لآكات من العملة المسكوكة والسبائك ، وكانت المستوردات الهندية الى العراق التركية تبلغ ٣٠ لآك سنويا تدفع على شكل بضائع (قيمتها ٢٠ لآك) وعملة مسكوكة وسبائك (بقيمة ١٠ لآكات) ، وكانت البحرين وبقية الساحل العربي على الخليج تستهلك ما قيمته ١٠ لآكات من البضائع الهندية وتصدر اللؤلؤ بما يساوي هذه القيمة ، وكانت كمية القهوة العربية التي تصل الى الخليج كل عام تقدر بـ ٢٠ لآك من الروبيات » (٣) .

كانت حصة الكويت من تجارة الخليج حوالي عام ١٨٣١ تبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من المستوردات مقابل ١٠٠٠٠٠ دولار من الواردات (٤) . ولم يقتصر نشاط التجار الكويتيين على التجارة الكويتية وحدها بل انهم كانوا يقومون بنقل حمولات الامم الاخرى في الخليج الى الهند وافريقيا . وكان الاسطول الكويتي ، حسب ما قال لوريمر ، يتألف من « ١٥ سفينة (بغلة) التي تتراوح بين ٤٥٠ الى ١٠٠ طن و ٢٠ سفينة (باتلز) وبغلة تتراوح حمولتها بين ١٢٠ و ٥٠ طن و ١٥٠ من السفن الاخرى بحمولة تتراوح بين ١٥٠ و ١٥ طن » (٥) . وبين ١٩٠٥ - ١٩٠٦ تضاعفت التجارة تقريبا . « قدرت الواردات عن طريق البحر بـ ٢٧٦٩٠٥٤ روبية (١٨٥٠٠٠ جنيه) » (٦) . وكانت هذه الزيادة ناتجة عن التشجيع المقدم للتجار الاجانب بالانهمك بالتجارة الكويتية عن طريق فرض حد ادنى من الضرائب . وهكذا أصبحت الكويت منفذا تجاريا هاما لنجد . ولقد قدر أن نصف واردات نجد الجنوبية تأتي عن طريق الاحساء بينما كان النصف الاخر « موزعا بصورة متساوية تقريبا بين الكويت ومرافئ الحجاز » (٧) . كان موسم التجارة يبدأ في سبتمبر ويدوم عشرة أشهر تقريبا ، وكانت الكويت هي نقطة الانطلاق

في الرحلة السنوية ، كان التمر هو الصنف الرئيسي للتجارة وكان ينقل في سفن الدو Dhow (٨) التي تمخر عباب البحر في البصرة ثم يباع تدريجيا في مختلف المرافئ على سواحل الخليج العربي وافريقيا والهند (٩) . كان التمر العراقي يباع في مرافئ افريقية مثل لامو ومنباسا وزنجبار ومرافئ هذه الاخيرة كان اخر محطة على الطريق ومن هناك تبدأ رحلة العودة . كانت البضائع المحملة معظمها من التي كانت تستعمل للبناء في الكويت (١٠) .

تتضح عملية البيع البطيء هذه والتي كانت تقترب بالتهريب من أقوال ر. سانجر R. H. Sanger اذ قال :

« كان التمر الذي يؤخذ من العراق يباع تدريجيا وأما بقية البضائع المحملة مثل : السجاد الايراني والاقمشة والسكر المشتراة من سوق الكويت وعدن فكان يجري تصريفها . أما اهتمام القبطان والبحارة الحقيقي فهو التهريب الذي كان يشكل فرصة ذهبية للقبطان وكانت اجور البحارة منخفضة لدرجة أنهم كانوا يضطرون لكي يعيشوا ان يكسبوا المال عن طريق التهريب » (١١) .

كان دخل البحار خاصة في رحلة تستغرق عشرة أشهر هزليا جدا . وللتدليل على ذلك كتب سانجر ما يلي :

« ان الربح القائم من رحلة تدوم عشرة اشهر يبلغ حوالي ١٠٠٠٠ روبية . واذا طرحنا من هذا المبلغ النفقات المباشرة يبقى لاصحاب السفينة حوالي ٤٠٠٠ روبية و ٤٠٠٠ روبية لتوزع بين القبطان والبحارة كان البحار الكويتي يحمد الله اذا بلغ دخله الصافي ١٥٠ روبية (٥٠ دولار) بعد تسعة شهور من شد الحبال تحت أشعة الشمس المحرقة والنوم تحت قطرات الندى على الحبال ، وكان معظم هذا المال يذهب لتسديد الديون » (١٢) .

صيد اللؤلؤ :

كان موسم صيد اللؤلؤ يبدأ في الصيف ويدوم حوالي أربعة أشهر (١٣) . وكان صيد اللؤلؤ يعطي البحارة فرصة للحصول على دخل اضافي ، يقال « أن الربح المتوسط الناجم من صيد اللؤلؤ لا يزيد عن ١٠٠ روبية (أكثر بقليل من ٣٥ دولار حسب اسعار ما قبل الحرب) خلال موسم يستمر من ثلاثة الى أربعة أشهر » (١٤) .

ازدهرت صناعة اللؤلؤ في الخليج العربي قرونا عديدة ووصلت الى الاوج قبل الحرب العالمية الاولى عندما زادت الصادرات عن ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (١٥) . وكانت الكويت من البلاد الناشطة في هذا المضمار ، غير أن هذه الصناعة تلقت ضربة قاصمة لم تستفك منها تماما أبدا وذلك على اثر « الازمة الاقتصادية العالمية في مطلع الثلاثينات وكذلك نتيجة للتغيير في أذواق الناس التي اتجهت الى السيارات والفراء بدلا من الجواهر والآلئ » . ولكن أهم هذه الاسباب هو تطوير اليابانيين لصناعة اللؤلؤ الاصطناعي « (١٦) » غير أن هذه الصناعة حافظت على أهميتها اذ أنه « في أوائل الاربعينات ارسلت البحرين ٣٠٠ سفينة من سفن صيد اللؤلؤ الى الشواطئ كل سنة ، وأرسل كل من قطر ومشيخات الساحل المهادن حوالي ٣٠٠ وأرسلت الكويت ١٠٠ سفينة والعربية السعودية ٥٠ سفينة » (١٧) .

نتج عن تقهقر سوق اللؤلؤ وعن حصار السعودية للكويت الذي سبق أن ذكرناه تقلص اقتصادي حاد استمر الى أن حول استثمار النفط أساس البلاد الاقتصادي (١٨) .

كان متوسط الدخل السنوي للفرد في الكويت قبل النفط أقل منه في العراق أو ايران « كان وسطى دخل العائلة من شتى المصادر لا يكاد يصل الى ٥٠٠ روبية (أو بالاحرى أقل من ١٨٠

دولار) في السنة . واذا افترضنا أن العائلة العادية تتألف من خمسة أشخاص وسطيا فمعنى ذلك أن الدخل الوسطي للفرد الواحد عبارة عن ١٠٠ روبية (حوالي ٣٥ دولار) « (١٩) » . هذه الاجور يمكن اعتبارها أخفض أجور في العالم اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنها كانت تدفع للعمال الماهرين . أما بالنسبة للعمال غير الماهرين فقد كان الوضع أسوأ : « كانت أجرته اليومية لا تزيد عن نصف روبية ولم يكن العمل يتوفر الا نادرا طيلة السنة » (٢٠) .

انتاج النفط على المستوى التجاري

بدأ التنقيب عن النفط من قبل شركة نفط الكويت بعد حصولها على امتياز ١٩٣٤ بفترة قصيرة . فقد جرى حفر البئر الاول الذي تبين أنه جاف في ١٩٣٦ وذلك قرب مكان يعرف باسم البحرة (يبين الجدول ٤ وضع آبار النفط المحفورة لنفط الكويت الخام حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤) وفي ١٩٣٨ اكتشف حقل البرقان الذي أصبح المصدر الرئيسي لنفط الكويت الخام « وبعد نجاح العمل في بئر البرقان رقم ١ استمرت عمليات الحفر ولم يأت عام ١٩٤٢ الا وكانت ثمانية آبار اخرى قد جرى حفرها في ذات المنطقة . وقد أكدت هذه الآبار وجود كميات كبيرة من النفط في رمال وارة وبرقان في أعماق تتراوح بين ٣٥٧٠ الى ٤٨٠٠ قدم . « (٢١) » غير أنه على أثر اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية سدت هذه الآبار عام ١٩٤٢ ولم يستأنف الحفر الا عام ١٩٤٥ . وفي ١٩٤٦ بدأت الشحنات التجارية من النفط الخام تتدفق من المحطة الاولى للضخ في ميناء الاحمدي . وفي خلال عام ١٩٤٦ انتجت الكويت حوالي ٨٠٠٠٠٠ برميل نفط خام . وبعد أربعة أعوام وصلت أرقام الانتاج الى ٧ ملايين برميل ووصل الانتاج أثناء أزمة

الجدول رقم ٤
حالة الآبار المحفورة

(حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤)

المنطقة عدد الآبار المتصلة عدد الآبار عدد الآبار عدد الآبار مجموع الآبار
باعتبارها منتجة الحقنة (؟) المراقبة المهجورة أو غير المتصلة المحفورة

المنطقة	عدد الآبار المتصلة	عدد الآبار	عدد الآبار	عدد الآبار	معلق أمها
برقان	٣١٤	٧	٢	١٠	١٤
مقوع	٦٠		١	٢	٦٣
الاحمدي	٤١			٢	٤٤
الروضتين	٣١			٣	٣٤
مناقيش (أ)	١٣			١	١٤
الصابرية	٩				١٣
بحرة				٤	٥
مطربة				٢	٢
ام غدیر	٤			٤	٨
مدنيات				١	١
الدبدبة				٣	٣
متهبة (ب)				٣	٣
مدينة				٣	٣
بوبيان				١	١
فيلكة				١	١
خشمان				١	١
جرفان				١	١
المجموع	٤٧٢	٧	٣	٤١	٢١

أ - بشر واحد في المنطقة التي تم التخلي عنها في عام ١٩٦٢

ب - في المنطقة التي تم التخلي عنها عام ١٩٦٢

المصدر :

H.H. Barrows, International Petroleum Industry, vol. I (New York : International Petroleum Institute Inc. 1965), p. 234.

« تقرير العمل السنوي » شركة نفط الكويت المحدودة
(١٩٦٥) صفحة ١٥

النفط الإيرانية (١٩٥١ - ١٩٥٤) الى ٤٧ مليون طن في السنة
وفي عام ١٩٥٨ وصل انتاج النفط الخام الى ٨٨٦.٠٢٥ رطل
برميل . ويظهر الجدول رقم ١ ان ازديادا هائلا في أعمال الحفر
حصل بعد عام ١٩٥١ . حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ جرى حفر
خمسائة وأربعة وأربعين بئرا .

كانت الكويت أكبر بلد منتج للنفط الخام في الشرق
الاوسط لمدة ١٢ عاما حين سبقتها العربية السعودية عام
١٩٦٦ . (انظر الجدول ٥) .

وقد قدر احتياطي الكويت المؤكد ابتداء من عام ١٩٦٧
بـ ٧٦٧ مليار برميل أي ما يقارب احتياطي العربية السعودية
المؤكد الذي قدر بـ ٨٣٧ مليار برميل (٢٢) فكانت الكويت
رابع دولة في العالم في تصدير النفط . (بين الجدول ٦ المناطق
الرئيسية في العالم التي تستورد نفط الكويت) .

تستخدم حكومة الكويت بموجب اتفاقية أبرمت مع
الشركتين الام لشركة نفط الكويت ، جميع ما يفيض عن الشركة
من الغاز الطبيعي الذي تشتريه بسعر التكلفة . « ويقدر انتاج
الغاز عام ١٩٦٥ ، بالاستناد الى انتاج الكويت الواسطي من
النفط الخام الذي بلغ ٢١ مليار برميل يوميا عام ١٩٦٤
بحدود ١٢٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم » (٢٣) .

تقع آبار النفط في الكويت في مواقع ممتازة ، فحقول
البرقان لا يبعد عن الخليج العربي الا عشرين ميلا . وتتصل
جميع الحقول بشبكة من خطوط التجميع في خزان الاحمدي
وتقع على ارتفاع ٣٠٠ قدم عن سطح البحر وعلى بعد ستة أميال
من الخليج . ويسير النفط الخام من مركز الخزان بقوة
الجاذبية الى محطة الانتهاء في ميناء الاحمدي . لذا فان نفط
الكويت واحد من أرخص النفط في العالم . (٢٤) « تدل

المعلومات التقريبية المقدمة الى شركة ستاندرد اويل (نيوجرسي) من قبل شركة النفط الانكلو ايرانية عام ١٩٤٦ أنه على أساس ٤ مليارات برميل احتياطي وانتاج يبلغ ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم تكون تكلفة الانتاج بما فيها كلفة التجميع ١٤ سنتا للبرميل الواحد « (٢٥) . وقد انخفض سعر الكلفة انخفاضاً كبيراً نتيجة لازدياد الانتاج بحيث وصل الى ٤٠ سنتا للبرميل الواحد ولعل هذا أرخص كلفة في العالم » (٢٦) .

الجدول رقم ٥

انتاج النفط الخام في الكويت (بملايين البراميل الامريكية) والعائدات التي استلمتها حكومتها الكويت (بملايين الدولارات الامريكية)	السنة	شركة نفط الكويت	شركة النفط الامريكية المستقلة (أمثول)	شركة الزيت العربية المحدودة	حصة الكويت	الاجمالية (١)	في حصة الكويت (٢)	النفط	عائدات	نسبة الزيادة السنوية
١٩٤٦	٥٩	—	—	—	٥٩	١٧٢٣	١٧٢٣	١٧٢٣	—	—
١٩٤٧	١٦٢	—	—	—	١٦٢	١٨٧٤	١٨٧٤	١٨٧٤	١٨٧٤	١٨٧٤
١٩٤٨	٤٦٥	—	—	—	٤٦٥	١١٥٢	١١٥٢	١١٥٢	١١٥٢	١١٥٢
١٩٤٩	٨٩٩	—	—	—	٨٩٩	١٦٠٩	١٦٠٩	١٦٠٩	١٦٠٩	١٦٠٩
١٩٥٠	١٢٥٧	—	—	—	١٢٥٧	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠
١٩٥١	٢٠٤٩	—	—	—	٢٠٤٩	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٢	٢٧٣٤	—	—	—	٢٧٣٤	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٣	٣١٤٦	—	—	—	٣١٤٦	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٤	٣٤٧٣	٢٤٤	—	—	٣٤٧٣	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٥	٣٩٨٤	٤٣٤	—	—	٣٩٨٤	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٦	٣٩٩٩	٥٦٦	—	—	٣٩٩٩	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٧	٤١٦٠	٨٨٨	—	—	٤١٦٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٨	٥٠٩٤	١٢٠	—	—	٥٠٩٤	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٥٩	٥٩٤٩	٢٤٨	—	—	٥٩٤٩	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦٠	٦٠٠٢	٢٩٣	—	—	٦٠٠٢	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦١	٦٩٩٣	٣٤٣	—	—	٦٩٩٣	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦٢	٧٠٥٤	٣٥٦	—	—	٧٠٥٤	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦٣	٧٧٤٨	٣٥٥	—	—	٧٧٤٨	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦٤	٧٩١٨	٣٦٥	—	—	٧٩١٨	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦٥	٨٣٠٥	٣٧٠	—	—	٨٣٠٥	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١٩٦٦	٨٣٠٥	٣٧٠	—	—	٨٣٠٥	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠

(١) فتكون حصة الكويت من اجمالي انتاج شركة نفط الكويت وشركة الزيت الامريكية المستقلة من المنطقة المجاورة ونصف انتاج شركة الزيت العربية التي تعمل في المياه الاقليمية في المنطقة المجاورة بين الكويت والمملكة العربية السعودية .

المصادر : مجلس النقد الكويتي : التقرير السنوي السادس — I. Najjar, The Development of a one Resource Economy : A case study of Kuwait, Ph.D. Dissertation, Indiana University 1969, pp. 45-46.

جدول رقم ٦

شحنات النفط الخام حسب المناطق المصدر لها ١٩٧١

الوجهة	النسبة المئوية	أطنان	براميل
المملكة المتحدة	٢٠ر٢	٢٥٨٤٢٣٣٢	١٩١١١٠٣٥٤
اليابان	١٣ر٩	١٧٧٨٣٦٨٥	١٣١٥٠٠٣٦٣
هولندا	٩ر٤	١٢٠١٥٣٧٦	٨٨٨٢٧٤٤٤
إيطاليا	٩ر٣	١١٩٥٤٥٠٢	٨٨٣٩١٥٥١
فرنسا	٨ر٧	١١١١٧٥١٢	٨٢٢٠٥٢٦٠
جمهورية أيرلندا	٨ر٢	١٠٤٤٥٦٩١	٧٧٢٣٩٣٦٢
سنغافورة	٤ر٨	٦١٨٣٦٢٦	٤٥٧٢٢٨٢٧
كوريا الجنوبية	٤ر٦	٥٨٩٤٨٦١	٤٣٥٨٦٢٣٣
ألمانيا الغربية	٣ر٥	٤٤٢٧٤٣٥	٣٢٧٣٤٧١٧
فرموزا	٢ر٥	٣١٦٦٠٧٣	٢٣٤١٣٦٧٩
بلجيكا	٢ر٠	٢٥٥٥٠٩٨	١٨٨٩٢٠٢١
إستونيا	١ر٨	٢٣٧٣٦٦٤	١٧٥٤٨٣٩٧
ألبانيا	١ر٦	٢٠٨٤٠٦١	١٥٤١٠٦٣١
إسبانيا	١ر٣	١٦٦١٠٢٦	١٢٢٧٩٩٦٩
الولايات المتحدة	١ر٢	١٥٥٧٢٨١	١١٥١٤٥٦٨
البرازيل	١ر٢	١٥٣٢٨٠٣	١١٣٣٧٣٦٩
ماليزيا	١ر٠	١٢٢١٠٢٥	٩٠٢٨٦٣١
عدن	٠ر٩	١١٦٩٧١٨	٨٦٥٤٨٣٦
الأرجنتين	٠ر٨	١٠٨٨٩١٦	٨٠٤٤٥٣٧
نيوزيلاند	٠ر٨	١٠٨١١١٩	٧٩٩٤٩٨٠
أوروغواي	٠ر٧	٨٥١٧٣٨	٦٢٩٧٦٨٣
سويسرا	٠ر٤	٥١٩٨٤٥	٣٨٤٠٧٥٦
تايوان	٠ر٣	٤٠٨٢٦١	٣٠١٨٢٣١
النرويج	٠ر٢	٣١٥٢٣٨	٢٣٣٥٨٨٣
السويد	٠ر٢	٢٢٨٦٢٨	١٦٨٨٣٢٩
بلدان أخرى	٠ر٥	٥٧٨٥٥٥	٤٢٧٨٤١٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٢٨٠٥٨٠٢٤	٩٤٦٨٩٧١٢٨

المصدر : شركة نفط الكويت : استعراض سنوي لسير الاعمال ١٩٧١ ص ١٣٠

واردات الحكومة ونفقاتها

لم يكن للحكومة في عام ١٩٤٦ عندما بدأت تتلقى عائدات النفط ادارة منظمة ونظام سليم للموازنة : « فقبل السنة المالية ١٩٦٠/٦١ (عندما تغيرت السنة المالية لتبدأ في ١ ابريل بدلا من ١ يناير كما في السابق) كانت الاموال تخصص لدوائر الدولة بصورة ارجالية دون اتباع أي اجراء رسمي من اجراءات الموازنة . وقد سن أول قانون للموازنة في الكويت في ٩ فبراير ١٩٦٠ واتخذت موازنة ١٩٦٠/٦١ الشكل العام المنصوص عنه في ذلك القانون » (٢٧) ولقد اصطدمت الرغبة في تحويل مركز السكان من مدن صحراوية الى أخرى عصرية بواسطة الثروة المفاجئة (أنظر الجدول ٧) بانعدام التنظيم . وهذا ينطبق على المحاولات التي بذلت لتنظيم دولة عصرية في الكويت . فكانت النتيجة بديهية : فوضى مالية وادارية كاملة . فقد انتشر الفساد وهدرت الاموال مما أدى الى اغتناء قلة من الناس على حساب المجموع . كان رؤساء الدوائر المختلفة يتصرفون بمعزل عن سلطة عليا تنسق بينهم : « فقد استخلم الحاكم عددا من الاداريين والمهندسين والاطباء البريطانيين وكان هؤلاء يعملون تحت امرة رؤساء الدوائر الكويتيين الذين لم يكونوا خاضعين لاي مراقبة مركزية فعالة » (٢٨) . كان التنسيق منعدما بين مختلف دوائر الدولة وكانت كل دائرة تعتبر نفسها وحدة مستقلة وتدخل في منافسة مع غيرها : « لم تكن الدوائر لتستجيب في تقديم تقديرات موثوق بها وكانت كل واحدة

النتيجة غاية البرنامج . فقد ارتفعت قيمة الاراضي ، ليس فقط في المدينة ولكن حتى في أعماق الصحراء الى أرقام لم يسبق لها مثيل . أفادت بعثة البنك الدولي للتعمير والانماء IBRD أن المكان اللازم لوقوف سيارة في مركز المدينة كلف ٧٠٠٠ دينار كويتي (٣٣) . واقع الحال انه « ٠٠٠ جرى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي الصحراوية التي لا قيمة لها وجرى تسييجها من قبل أشخاص بعيدي النظر أو أشخاص لديهم من المعلومات ما جعلهم يتوقعون المشاريع القادمة فعوضت عليهم الدولة بسخاء . فنتيجة لازدياد مساحات الاراضي ونتيجة لعدم وجود تشريع يغطي استملاك الاراضي للاستعمال العام تكلفت الخزينة مبالغ باهظة . » (٣٤) . يدل الجدول ٧ أنه بين ١٩٥٧ و ١٩٦٧ بلغت الكلفة الاجمالية لبرنامج شراء الاراضي حوالي ٤١٥٠٦ مليون دينار كويتي أي ٢٥ بالمئة من النفقات العامة و ٢٤ بالمائة من مجموع عائدات النفط في هذه الفترة .

ولم يستفد جميع الكويتيين من برنامج شراء الاراضي ، غير أنه بالنظر لانعدام وجود معلومات احصائية لا يمكن أن نحدد بالضبط درجة العدالة في هذا البرنامج ، ولكن من الثابت أن قلة من طبقات المجتمع العليا قد استفادت كثيرا من ذلك البرنامج ، وأخيرا قررت الحكومة أن تخفض تخصيص الاموال للبرنامج من أعلى مستوى بلغته وهو ٨٤٩٩ مليون في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الى ١٠ مليون في ١٩٦٦ - ١٩٦٧ (انظر الجدول ٧) ، لقد كان تخفيض المخصصات يعود بصورة رئيسية الى توصية لجنتي البنك الدولي للتعمير والانماء اللتين قدمتا الى الكويت عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ ، وكذلك فقد أدركت الحكومة أن :

« هذا النظام قد تجاوز غاياته الاصلية وأنه أخذ يميل الى اضعاف القدرة على الابداع نتيجة لازدياد الاعتماد على الحكومة كمصدر للدخل . وهكذا

وبالرغم من ان البرنامج مستمر فان التخفيض في المخصصات أصبح كبيرا وجرى تنفيذ تغيير توجيهي بحيث يبتعد عن الملاكين الاثرياء الذين أفادوا كثيرا من صفقاتهم السابقة لمصلحة أصحاب الاراضي من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض الذين يحتمل أن تكون قدرتهم على الادخار أقل » (٣٥) .

على أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا أن تخفيض الحكومة في برنامج شراء الاراضي قد خلق أزمة جزئية وكذلك عرض الكثيرين من أصحاب الدخل المتوسط الى الافلاس : بما أن كثيرا من الكويتيين أسرفوا في توظيف أموالهم في شراء الاراضي أثناء فترة المضاربات فقد جاء معظم رأس المال الموظف على شكل قروض مصرفية . فمع هبوط أسعار الاراضي وضغط المصارف المتزايد وجد بعض الكويتيين من أصحاب الدخل المتوسط أنفسهم في ضائقة مالية صعبة للغاية . لذا فان الحكمة من تخفيض الحكومة الشديد لبرنامج شراء الاراضي كبديل للتخفيض التدريجي يجب أن يخضع للتمحيص .

أما البند الثاني المهم في نفقات الحكومة فيتعلق بالتربية والصحة حيث تحقق تقدم مدهش في هذين الحقلين بوقت قصير جدا . فقبل تدفق دخل النفط كانت الخدمات الحكومية بدائية للغاية ، وكان التعليم الرسمي والمنظم يكاد يكون معدوما . وكانت القراءة والكتابة تعلم في مدارس دينية رسالتها الاساسية أن تعلم قراءة القرآن وغيره من التعاليم الاسلامية . وقد فتحت أول مدرسة شبه حديثة عام ١٩١٢ لتفلق بعد عشرين عاما نتيجة لهبوط سوق اللؤلؤ ، وفتحت مدارس أخرى عام ١٩٣٦ ولكن التعليم لم ينتشر كثيرا ، وكما يدل الجدول ٨ فإن الاموال التي انضمت على التعليم ارتفعت من ٨٣٧٨١ دينار كويتي في ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الى رقم قياسي في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ حيث بلغت ٢٤٨٣٤٩٣٦٩ دينار كويتي . « فاستنادا الى

جول رقم ٨
الانفاق على التعليم للسنوات
١٩٤٦/٤٧ - ١٩٧٠/٧١

السنة المالية	المبلغ بالدينار الكويتي
٤٧/١٩٤٦	٨٣٧٨١
٤٨/١٩٤٧	١٤٢٨٣٨
٤٩/١٩٤٨	٢٩٥٣٠٤
٥٠/١٩٤٩	٣٥٧٧٦٦
٥١/١٩٥٠	٧٠٩٦٠٦
٥٢/١٩٥١	١٨٠٩٤٧٩
٥٣/١٩٥٢	٢٤٠٠٠٠
٥٤/١٩٥٣	٢٧٧٥٠٠٠
٥٥/١٩٥٤	٣٨٢٥٠٠٠
٥٦/١٩٥٥	٦٤٨٠٩٧٤
٥٧/١٩٥٦	١٠٨٩٦٨٥٤
٥٨/١٩٥٧	١٣٣٤٤٢٤٢
٥٩/١٩٥٨	١٤٥٢١٠١٥
٦٠/١٩٥٩(١)	١٦١٠٩٤٨٢
٦١/١٩٦٠(٢)	١٠٧٦٣٨٥٥
٦٢/١٩٦١(٢)	١١٣٥٦١٣٣
٦٣/١٩٦٢(٢)	١١٦٧٦٤١٢
٦٤/١٩٦٣(٢)	١٢٠٢٧٥١٣
٦٥/١٩٦٤(٢)	١٤٤٣٩٥٤١
٦٦/١٩٦٥(٢)	١٦٧١١٠٨٤
٦٧/١٩٦٦(٢)	١٩٨٣٥٥٨٥
٦٨/١٩٦٧(٢)	٢٤٨٣٤٣٦٩
٦٩/١٩٦٨(٢)	٢٧٣٨٩٦٦٦
٧٠/١٩٦٩(٢)	٣٠٣٥٣٤٢٠
٧١/١٩٧٠(٢)	٣١٤١٢٨٩٩

(١) اجمالي الانفاق خلال خمسة عشر شهرا .

(٢) اجمالي الانفاق عدا الانشاءات .

المصدر : مجلس التخطيط : المجموعة الاحصائية السنوية
للسنوات ١٩٦٥/٦٦ و ١٩٧١ .

تقديرات موازنة السنوات المالية ١٩٦١/١٩٦٢ حتى ١٩٦٦/١٩٦٧
وصلت نفقات التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية
الى معدل ٢٥٥ بالمائة في العام من مجموع النفقات السائدة «
(٣٦) .

ان مدى تطور التربية في الكويت يتجلى في ازدياد عدد
الطلاب والمدرسين . فقد ازداد عدد الطلاب في فترة ٢٥ سنة من
٢٩٦٠ الى ١١٢٠٢١ (٣٧) . وازداد عدد المدرسين في نفس
الفترة من ٨٩ الى ٦٣٩٥ (انظر الجدول ٩) .

كان وضع الخدمات الصحية أسوأ بكثير . فلم يكن
هنالك أية عناية صحية حتى ١٩١١ حين أسس مستوصف
صغير من قبل كنيسة الاصلاح الامريكية (٣٨) . وبقي هذا
المستوصف الوحيد في الكويت حتى ١٩٤٩ عندما فتحت الحكومة
أول مستشفى لها .

الجدول رقم ٩

الطلاب والمدرسون في المدارس الحكومية (٤١/٤٢ - ٧١/٧٠) .

السنة	الطلاب	الطالبات	المجموع	المدرسين	المدرسات	المجموع
٤٢/١٩٤١	١٧٠٠	٤٦٠	٢١٦٠	٦٧	٢٢	٨٩
٤٣/١٩٤٢	٢٠٠٠	٥٢٠	٢٥٢٠	٧٧	٢٤	١٠١
٤٤/١٩٤٣	٢٣٠٠	٥٩٠	٢٨٩٠	٨٤	٢٧	١١١
٤٥/١٩٤٤	٢٤٢٠	٦٧٠	٣٠٩٠	٨٩	٣٠	١١٩
٤٦/١٩٤٥	٢٨١٥	٨٢٠	٣٦٣٥	١٠٨	٣٤	١٤٢
٤٧/١٩٤٦	٣٠٢٧	٩٣٥	٣٩٦٢	١٢٦	٣٧	١٦٣
٤٨/١٩٤٧	٣١٠٠	٩٨٥	٤٠٨٥	١٣٠	٤١	١٧١
٤٩/١٩٤٨	٣٤٥٠	١٢١٥	٤٦٦٥	١٥٠	٤٨	١٩٨
٥٠/١٩٤٩	٣٩٠٦	١٣٢٤	٥٢٣٠	١٧٠	٥٢	٢٢٢
٥١/١٩٥٠	٤٥٢٠	١٧٧٢	٦٢٩٢	٢١٢	٨٢	٢٩٤
٥٢/١٩٥١	٥٥٩٥	٢٤٤٧	٨٠٤٢	٢٨٧	١١١	٣٩٨
٥٣/١٩٥٢	٧١٨٨	٣٥٥٠	١٠٧٣٨	٣٩٤	١٧٠	٥٦٤
٥٤/١٩٥٣	٨٦٤٢	٤١٨٢	١٢٨٢٤	٤٠٠	٢٢١	٦٢١
٥٥/١٩٥٤	١٠١٠٠	٥٢٠٠	١٥٣٠٠	٦٣٠	٢٩١	٩٢١
٥٦/١٩٥٥	١٣٥٢٦	٦٧٧٦	٢٠٣٠٢	٧٢٤	٣٩٢	١١١٦
٥٧/١٩٥٦	١٥٩٤٦	٨٥٧٨	٢٤٥٢٤	٨٨٢	٥٤٣	١٤٢٥
٥٨/١٩٥٧	١٩٦٥١	١٠٧٦١	٣٠٤١٢	١٠٣٥	٦٧٩	١٧١٤
٥٩/١٩٥٨	٢١٧٦٤	١٢٦٦١	٣٤٤٢٥	١٠٩٢	٧٥٠	١٨٤٢
٦٠/١٩٥٩	٢٤٩٧٨	١٥٣٢٤	٤٠٣٠٢	١١٣٤	٨٧٧	٢٠١١
٦١/١٩٦٠	٢٧٦٩٨	١٧٤٥٩	٤٥١٥٧	١٢٤٨	١٠٠٧	٢٢٥٥
٦٢/١٩٦١	٣٠٨٦٠	٢٠٢٣٠	٥١٠٩٠	١٣٧١	١١٨٠	٢٥٥١
٦٣/١٩٦٢	٣٥٦٧٤	٢٣٨٧٧	٥٩٥٥١	١٥٥١	١٢٩٠	٢٩٤١
٦٤/١٩٦٣	٤١٥١١	٢٨٥٩٧	٧٠١٠٨	١٨٩٠	١٦٩٩	٣٥٨٩
٦٥/١٩٦٤	٤٦٦١٣	٣٢٥٠٩	٧٩١٢٢	٢٢٤١	١٩٧٤	٤٢١٥
٦٦/١٩٦٥	٥٣٥٥٠	٣٨٢٣٨	٩١٧٨٨	٢٦٨٠	٢٣٥٦	٥٠٣٦
٦٧/١٩٦٦	٥٨٧٠٢	٤٣٠٢٦	١٠١٧٢٨	٢٩٦٧	٢٧٠١	٥٦٦٨
٦٨/١٩٦٧	٦٤٣٦٦	٤٧٦٥٥	١١٢٠٢١	٣٣٤٢	٣٠٥٣	٦٣٩٥
٦٩/١٩٦٨	٦٨٨٧٧	٥١٦٧٣	١٢٠٥٥٠	٣٨١١	٣٥٠٦	٧٣١٧
٧٠/١٩٦٩	٧٣٦٦٢	٥٥٧٨٣	١٢٩٠٤٥	٤٢٣٥	٣٩٨٤	٨٢١٩
٧١/١٩٧٠	٧٨٦٦٣	٦٠٣٨٤	١٣٨٧٤٧	٤٦٣٩	٤٤٤٦	٩٠٨٥

المصدر : مجلس التخطيط : المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٥/٦٦ و ١٩٧١ .

قروض الكويت للحكومات العربية

في ديسمبر عام ١٩٦١ أسست الكويت الصندوق الكويتي للتنمية العربية (KFAED) الغاية منه تقديم المساعدة الاقتصادية للدول العربية وبعض الدول الأفريقية ، ولبرنامج شأنه في ذلك شأن أي برنامج مساعدة أجنبي ، ناحية سياسية وأخرى انسانية . فمن الناحية السياسية أدركت الحكومة الكويتية بعد استقلالها عام ١٩٦١ أنها كدولة صغيرة غنية محاطة بدول فقيرة أكبر منها لا بد أن يعتمد وجودها الى حد كبير على اشتراك جاراتها بشروطها (٣٩) .

ان صندوق الكويت الذي يشكل ١٠ بالمائة من دخل الكويت الوطني السنوي يعتبر نسبيا من أكبر برامج المساعدة الأجنبية في العالم (٤٠) . فبين ١٩٦١ و ١٩٦٦ وظف الصندوق ما مجموعه ١٠٩٨ مليون دينار كويتي (يبين الجدول ١٠ القروض الرئيسية لمختلف الدول العربية) .

كذلك تقدم الكويت عونا ماليا لسبع مشيخات في الخليج العربي . وقد بدأت هذه المساعدة لبناء المدارس ورعاية البرامج التربوية عام ١٩٥٣ . ان الدول التي تتلقى المساعدات الكويتية هي دول الساحل المهادن دبي والشارجة وأم القوين وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة (٤١) ، ففي ١٩٦٣ فقط قامت اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج GUPAC باحداث ٢٥ مدرسة زودتها بالمدرسين والاجهزة ووصل رقم هذه المدارس الى ٤٥ مدرسة في مطلع عام ١٩٧٠ .

دبسي : مستشفى يتسع لستين سريرا ومصح يتسع لاربعين
سريرا .

الشارجة : مستوصف للمرضى الخارجيين ومستوصف آخر
في خرفكان ويتوقع افتتاح مستشفى عما قريب .

عجمان : مستوصف للمرضى الخارجيين .

ام القوين : مستوصف للمرضى الخارجيين .

رأس الخيمة : مستشفى بأربعين سريرا ومستوصف .

الفجيرة : مستوصف للمرضى الخارجيين .

ويبلغ متوسط عدد المرضى الذين يترددون على هذه
المستشفيات والمستوصفات ما ينوف عن ١٢٠٠ يوميا (٤٤) .

وقدمت لليمن مساعدة خاصة في ١٩٦٣ قيمتها
١٢٠٠٠٠٠ دينار كويتي لبناء المدارس والمستشفيات في عدة
مدن يمنية .

خطر الاعتماد على مصدر واحد للاقتصاد

والحاجة الى اقتصاد متوازن

بالرغم من الرخاء المادي الذي يتمتع به الكويتيون الا
أنهم يدركون جيدا أخطار الاعتماد الكامل على سلعة واحدة وهي
النفط الخام (٤٥) . ان الوقت الذي عانى فيه الكويتيون من
هبوط تجارة اللؤلؤ العالمي وحصار السعوديين التجاري
الطويل ليس ببعيد ، على أن الاثر النفسي للاعتماد على انتاج
النفط الخام أكبر بكثير ، لقد كان من شأن دخل النفط أن غير
طريقة حياة الكويتيين تغييرا تاما ووصل بالبلاد الى مستوى
معاشي يعتبر من أعلى المستويات في العالم .

ان الاعتماد الوحيد على انتاج النفط قد ينتج عنه مختلف
النكسات الاقتصادية ، فبالرغم من الكميات الكبيرة المؤكدة من
احتياطي النفط الخام في الكويت فان خطر نضوب النفط يشكل
مشكلة خطيرة جدا . لقد قدر أن نفط الكويت يمكن أن يدوم
ثمانين عاما على معدل الانتاج الحالي البالغ حوالي ٨٥٠ مليون
برميل سنويا ، غير أن هنالك خطرا أقرب قد ينشأ عن تطور
مصادر أخرى للطاقة مثل الطاقة النووية واحتمال استعمال
السيارة الكهربائية (٤٦) . ثم هنالك خطر اضطراب أسعار
النفط الخام في العالم نتيجة مباشرة لدخول شركات نفط
جديدة مستقلة وضعف سيطرة الشركات الكبرى على الاسعار .
ان تخفيض الاسعار الذي حدث عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ مثال على
هذا الخطر . (يبين الجدول ١١ تقلب الاسعار الذي أثر على

الجدول رقم ١١
السمي السائد للنفط الخام
(بالولايات الأمريكية)

النشأ الكثافة والرفا	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
ليران ٣٤/٥٢٤٩ فوب	١٨٦	١٨٦	١٩٩	١٨١	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣
عبدان ٣٦/٥٣٦٩ فوب	٢٤٣٩	٢٤٦	٢٦٩	٢٤٩	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١
العراق كويت ٣١/٥٣١٩ فوب	١٧٢	١٧٢	١٨٥	١٨٥	١٦٧	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩
قطر ٤٠/٥٤٠٩ فوب	٢٠٨	٢٠٨	٢٢١	٢٢١	٢٠٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣
العربية السعودية ٣٤/٥٣٤٩ فوب	١٩٧	١٩٣	٢٠٨	٢٠٨	١٩٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
رأس تنورة ٣٥/٥٣٥٩ فوب	٢٨٨	٢٨٠	٣٠٥	٣٠٥	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
بورثولا ٣٥/٥٣٥٩ فوب	٢٨٨	٢٨٠	٣٠٥	٣٠٥	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠

R. El-Mallakh, Economic Development and Regional Cooperation : Kuwait.

الكويت وغيرها من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط) .

وهناك مصدر هام آخر للخطر على اقتصاد الكويت وهو المزاخمة المتمثلة بنفط شمال أفريقيا . ان مركز الشرق الاوسط كمصدر رئيسي لحاجات أوروبا الغربية من الطاقة قد تضائل :

« لقد انخفض مركز الشرق الاوسط القوى من ٨٧٪ عام ١٩٥٥ الى ٥٦٪ عام ١٩٦٥ . ومن جهة أخرى فقد زاد نصيب النفط الافريقي من أقل من ١ بالمائة الى ما يزيد عن ٢٧ بالمائة خلال الفترة ذاتها . ثم ان استبدال نفط الشرق الاوسط بالنفط الافريقي واضح الاثر في سوق امريكا الشمالية . ففي هذا المجال هبط مركز الشرق الاوسط بينما ارتفع نصيب أفريقيا من ٠.٣ بالمائة الى ما يزيد عن ٤ بالمائة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ » (٤٧) .

تدرك حكومة الكويت بخاصة والشعب الكويتي بعامة مساوئ الاعتماد التام على اقتصاد ذي مصدر واحد ، لذا فان الرغبة في تنويع الاقتصاد كانت دائما متوفرة ، غير أن التخطيط الاقتصادي في الكويت ، شأنه في ذلك شأن نواح أخرى عديدة من نواحي الانماء ، كان يعتمد الى حد كبير على قرارات ارتجالية بدون الاعتماد على دراسة مستفيضة أو استراتيجية مدروسة جيدا . ولقد ادركت الحكومة مؤخرا الحاجة الى التخطيط الدقيق وأعد مجلس التخطيط مشروع خمس سنوات للتنمية (١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٠/٧١ ، أعيد النظر فيه فيما بعد من حيث المدة والمحتوى ومدد ليشمل الفترة ١٩٦٧/٦٨ - ١٩٧١/٧٢) . ان أهداف هذا المشروع الرئيسية هي : تأمين توزيع أكثر عدالة للدخل ، تحقيق اقتصاد أكثر تنوعا ، تطوير الطاقات البشرية ، والتكامل في التنمية الاقتصادية للعالم العربي (٤٨) .

التطور الاجتماعي والسياسي

لقد اقترن اكتشاف النفط بتغيير تام في بنية البلد السياسي والاجتماعي ، فقد تحولت الكويت من نظام اقطاعي الى نظام ديمقراطي دون المرور بخطوات مرحلية .

وكان أهم التغييرات الاجتماعية الازدياد الهائل للسكان وتمر كزهم في الكويت . فلقد جاء في تقرير بعثة البنك الدولي ما يلي :

« يقال ان البلدة كانت تحوي عام ١٩٠٠ ، ١٠.٠٠٠ الى ١٢.٠٠٠ نسمة ٠٠٠٠ وبعد عشر سنوات قدر عدد السكان بـ ٣٥ ألفا وفي ١٩٣٧ بـ ٧٥.٠٠٠ . لقد جعل النفط الذي ازدهر انتاجه في أوائل الخمسينيات سكان الكويت يزدادون بسرعة هائلة نتيجة لتدفق ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ من الاجانب . لذا فقد تغير تركيب السكان بصورة جذرية . لقد دل احصاء ١٩٥٧ على وجود ٣٢١.٦٢١ ٢٠٦.٤٦٨ نسمة بينما ارتفع الرقم الى ٣٢١.٦٢١ نسمة بموجب احصاء ١٩٦١ وهذا يعني ازدياد سنوي بمعدل ١٢ بالمائة » (٤٩) .

دل احصاء ١٩٦٥ على أنه من أصل مجموع سكان الكويت البالغ ٤٦٧.٣٣٩ نسمة كان ٢٢٠.٠٥٩ نسمة فقط من الرعايا الكويتيين أي ٤٧ بالمائة ، وكان الباقي البالغ عددهم ٣٤٧.٢٨٠ أي ٥٣ بالمائة من السكان مغتربين أجانب ، ان الكويتيين يشكلون أقلية في بلدهم وهذا يولد شعورا بالامتعاظ نحو غير الكويتيين ، غير أنه من الواضح أن دخول غير الكويتيين قد أثر تأثيرا عميقا في طريقة عيش الكويتيين ، ولعل أحد جوانب هذا التأثير الايجابية هو نمو نوع من التضامن والترابط بين

الكويتيين أنفسهم هذا التضامن والترابط الذي يميز كل أقلية في العالم .

والتغيير الاجتماعي الهام الثاني الذي أثر تأثيرا عميقا على صبغة البلاد السياسية هو التغيير الذي طرأ على التركيب الاجتماعي للمجتمع الكويتي . قبل النفط ، كان هذا المجتمع يتألف من ثلاث طبقات : اولاً - العائلة الحاكمة ، ثانياً - التجار ، ثالثاً - الطبقة العاملة (ومعظمها من البحارة وصيادي اللؤلؤ) . وبين هؤلاء كانت طبقة التجار تتمتع بقوة وسلطة كبيرتين بسبب سيطرتها على الاقتصاد . وكان كل من العائلة الحاكمة والطبقة العاملة يعتمدان اقتصاديا على التجارة (٥٠) .

حدثت فترة النفط تغييرا جذريا في التركيب الاجتماعي ، اذ تركزت القوة السياسية بيد العائلة الحاكمة لسيطرتها على توزيع الدخل الناجم عن النفط . فأصبح التجار هم الذين يعتمدون على الحكومة اقتصاديا . وكذلك الحال بالنسبة للطبقة العاملة التي تعتمد على الحكومة وقد أصبح وضعها الان أفضل نوعا ما . لذا يمكن أن نستنتج أن من بين الطبقات الثلاث الرئيسية في الكويت يوجد طبقتان قويت سلطتهما : اولاً : العائلة الحاكمة ، وثانياً : الطبقة المتوسطة والعاملة . أما التجار فهم في تراجع مستمر بالقياس على المركز الذي تمتعوا به قبل تدفق الذهب الاسود .

الفصل السادس

ظهور الكويت كدولة مستقلة

الكويت تال استقلالها

في ١٩ يونيو ١٩٦١ ونتيجة لتبادل المذكرات الآتية بين أمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح والمندوب السياسي البريطاني في الخليج العربي في ذلك الحين السير ويليام لوس أنهيت معاهدة ١٨٩٩ ، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الانكليزية - الكويتية :

مذكرة من مندوب صاحبة الجلالة السياسي في الخليج العربي .

الى

سمو الامير حاكم الكويت -

حضرة صاحب السمو ٠٠٠٠ رقم ١ ٠٠٠٠ الكويت في ١٩
يونية ١٩٦١

أتشرف بأن أشير الى المحادثات التي دارت مؤخراً بين سموكم وسلفي الذي يمثل صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة بخصوص الرغبة في تكييف علاقات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده ودولة الكويت لتأخذ بعين الاعتبار حقيقة كون حكومة سموكم تنفرد بمسؤولية ادارة شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

فقد جرى التوصل الى النتائج التالية في خلال هذه
المحادثات :

(أ) تلغى اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ (١) باعتبارها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها .

(ب) تبقى العلاقات بين البلدين تسودها روح الصداقة المتينة .

(ج) عند الحاجة تتشاور الحكومتان معا حول القضايا التي تهم كليهما .

(د) لن يؤثر أي شيء من هذه النتائج على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في أن تساعد حكومة الكويت اذا طلبت هذه الحكومة مثل هذه المساعدة .

واذا كان ما تقدم ذكره يمثل تمثيلاً صحيحاً للنتائج التي جرى التوصل اليها بين سموكم والسير جورج ميدلتون فاني أتشرف بأن أقترح ، بناء على تعليمات وزير الدولة الرئيسي لصاحبة الجلالة للشؤون الخارجية ، بأن تعتبر هذه المذكرة مضافاً اليها جواب سموكم بهذا الخصوص اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت في هذا الشأن وتبقى سارية المفعول الى أن يقوم أحد الطرفين بتوجيه اخطار قبل ثلاثة أعوام بعزمه على إنهائها وأن تعتبر اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ منتهية اعتباراً من تاريخ هذا اليوم .

يشرفني أن أكون خادم سموكم المطيع مع فائق الاحترام ،

و . ه . لوس

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة

رقم ٢

مذكرة من حضرة صاحب السمو حاكم الكويت الى مندوب صاحبة الجلالة السياسي في الخليج العربي .

الكويت

حضرة صاحب السعادة

معمد صاحبة الجلالة البريطانية السياسي في الخليج العربي

تحية ،

أتشرف بالإشارة الى مذكرة سعادتكم التي تحمل تاريخ اليوم ونصها كما يلي :

(النص كما في رقم ١)

أثبت أن مذكرة سعادتكم تمثل تمثيلاً صحيحاً للنتائج التي جرى التوصل إليها بيني وبين السير جورج ميدلتون وأوافق على أن تعتبر مذكرة سعادتكم وجوابي اتفاقية بين الكويت والمملكة المتحدة في هذا الخصوص ، مع خالص الاحترام ، (٢)

عبدالله السالم الصباح

١٩ يونيو ١٩٦١

وهكذا بقيت الرابطة الوحيدة بين المحمية وحاميتها الوعد البريطاني بمساعدة الكويت عند الحاجة . ولقد برهنت الفقرة (د) من المذكرة رقم ١ فيما بعد على أنها ذات أهمية بالغة . ولكن اتفاقية المساعدة هذه الغيت في ١٣ مايو ١٩٦٨ .

كان منح الكويت استقلالها عام ١٩٦١ أول مرحلة من مراحل نفوذ بريطانيا يدها من أمور الخليج . ولقد كانت بذور حركة الاستقلال في الكويت قد زرعت منذ ١٩٣٨ عندما طالبت حركة قام بها الشباب الكويتي « بالسيادة التامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية » (٣) .

لقد أنهى تبادل المذكرات في ١٩٦١ بين حاكم الكويت وحكومة المملكة المتحدة مرحلة الاستقلال الفعلي العالية التي كانت

الكويت تتمتع بها واقعياً منذ ١٩٤١ وكانت إشارة لبداية الاستقلال الكامل بكل ما يترتب على هذا الاستقلال من مسؤولية وامتيازات .

مطالبة العراق بالكويت

لم يمض ستة ايام على اعلان الكويت لاستقلالها عن بريطانيا العظمى عندما طالب اللواء عبد الكريم قاسم رئيس جمهورية العراق في مؤتمر صحفي (٤) بالكويت باعتبارها «جزءاً لا يتجزأ من العراق» (٥) . وقد تبع هذه المطالبة بتاريخ ٢٦ يونيو تصريح رسمي صادر عن وزارة الخارجية العراقية يعرض الاسس القانونية لهذه المطالبة كما يلي :

« لقد اعترفت الدول الاجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها بسيادة الدولة العثمانية على الكويت ، وكان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بمرسوم يخلع عليه بموجبه لقب قائمقام ويجعله ممثلاً لوالي البصرة في الكويت . وهكذا فقد بقي شيوخ الكويت يستمدون سلطاتهم الادارية من السلطات العثمانية في البصرة وكانوا يؤكدون ولاءهم للسلطان العثماني حتى عام ١٩١٤ » (٦) .

من الواضح أن المطالبة العراقية كانت تستند بصورة رئيسية على أسس تاريخية واهية نوعاً ما : « فالسيادة التركية تكاد تكون الرابطة التاريخية الوحيدة التي تربط بين العراق والكويت وحتى هذه الرابطة نقضتها الامارة في ١٩١٤ » (٧) .

ولقد كانت الحكومة الكويتية قد توقعت مثل هذه المطالبة من قبل العراق وذلك بسبب الرسالة الموجهة من قاسم الى حاكم الكويت بتاريخ ٢٠ يونيو اليوم التالي لاستقلال الكويت ونصها : « لقد علمت بمزيد السرور أنه بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١

اعترف الانكليز بالغاء الوثيقة المزورة وغير الشرعية التي لم يعترف بها دوليا والتي دعوها باتفاقية ١٨٩٩ بعد أن أبرموها زوروا مع الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت الذي كان يتبع لوالي البصرة بدون علم ٠٠٠ السلطات الشرعية العراقية في ذلك الحين ٠ « (٨)

ومع هذا فقد كان رد فعل الحكومة الكويتية حاسما عندما أعلنت بتاريخ ٢٦ يونيه تصميمها على الدفاع عن نفسها بكل وسيلة ممكنة (٩) ٠ ففي ١٩٦١ لجأت الحكومة الكويتية الى اتفاقية المساعدة المبرمة مع المملكة المتحدة وطلبت المساعدة العسكرية البريطانية (١٠) ٠ بناء على ذلك حطت القوات البريطانية في الكويت في ١ يوليه ولعبت بريطانيا مرة أخرى دورا رئيسيا في الحفاظ على سيادة الكويت الاقليمية ٠

الخلفية التاريخية لمطالبة العراق بالكويت

كان تصريح اللواء عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع في بغداد بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٦١ الذي طالب فيه بضم الكويت باعتبارها جزءا من الجمهورية العراقية صدمة تامة للعالم العربي ليس بسبب المطالبة نفسها ولكن بسبب خشونتها (١١) ٠ لقد سبق للحكومة العراقية أن طالبت بالكويت قبل تصريح قاسم بزمان طويل ، ولقد وردت هذه الفكرة بتاريخ ١٩٣٧ في رسالة رسمية وجهها الى برلين « جروبا » الوزير الالماني في بغداد في ذلك الوقت الذي اقترح « اتحاد مشيخات الخليج العربي في ظل تاج هاشمي » (١٢) ٠ ولقى هذا الاقتراح تأييدا فوريا وحامasia من الملك غازي في العراق (١٣) ٠ ولقد أرجع س ٠ لونغريغ المطالبة العراقية بالكويت الى ما قبل الثلاثينات « ٠ ان كون مطالبة عراقية بالكويت قد جرت ، بغض النظر عن قصرها وافتقارها الى الصيغة الرسمية ، من قبل السياسيين العراقيين في العشرينات ،

وعلى لسان اذاعة الملك غازي الخاصة عام ١٩٣٨ يدل على ان المطالبة التي سبقت ثروة الكويت النفطية الهائلة في الوقت الحاضر لم تكن مجرد واحدة من بنات أفكار اللواء قاسم العدوانية « (١٤) ٠

على أي حال فانه منذ أول تصريح علني للملك غازي في ١٩٣٨ بخصوص الكويت لم يكن للحكومة العراقية أية سياسة رسمية واضحة نحو الكويت ٠ كما أنه لم يسبق للحكومة العراقية أن قدمت أية مطالبة رسمية بالكويت حتى تصريح قاسم في يونيه ١٩٦١ ٠ ورغم ذلك فان الفكرة بقيت تشغل السياسيين العراقيين الذين كانوا كثيرا ما يعبرون عن ارائهم بصورة خاصة ٠

كان نوري السعيد وهو من أقوى السياسيين العراقيين نفوذا في العهد الملكي دائما يحلم بما كان يطمح اليه الملك غازي بخصوص الكويت وخصوصا بعد اكتشاف النفط هناك ، ولقد عمل نوري جاهدا في القسم الاخير من الخمسينات لاقناع البريطانيين بالضغط على الكويت لتنضم الى الاتحاد بين العراق والاردن ٠ فقد كان يرى أن العراق « لا تستطيع أن تتحمل أعباء الاردن المالية » ٠ لذا كما قال الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي « فقد عمل نوري جاهدا لكي تنضم الكويت الى الاتحاد لكي تساهم بتغطية حاجات الاردن المالية » ٠ (١٥) ولقد تباحث نوري السعيد رسميا مع البريطانيين بخصوص مستقبل الكويت في اجتماع مع سلوين لويده رواء الدكتور جمالي: « عندما مر سلوين لويده وزير خارجية المملكة المتحدة ببغداد في ربيع عام ١٩٥٨ اجتمعنا في قصر الرحاب بحضور صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وولي العهد ورئيس الوزراء نوري ونائب رئيس الوزراء توفيق السويدي وأنا كوزير للخارجية واثرت مسألة الاتحاد مع الكويت مفصلا « (١٦) ٠

تتضح جهود نوري السعيد تماما مما قاله م ٠ ايونايديس Ionides اذ صرح بأنه :

« عندما رجع نوري السعيد كرئيس للوزراء في ٣ مارس ١٩٥٨ ليعلن الاتحاد الفدرالي قام بجهود كبيرة لادخال الكويت في عضوية الاتحاد ، وقد كان يعتقد وزملاءه أنه اذا ما ألقى البريطانيون بثقلهم في اقناع شيخ الكويت فانه سينضم . بل انهم يقولون باصرار انه اذ لم تنضم الكويت الى الاتحاد فان احتمال بقائه ضعيف جدا » (١٧) .

ان موقف البريطانيين تجاه هذه المسألة غير معروف وبالطبع كان موقف الكويت سلبيا لان الاتحاد مع العراق والاردن يعني انهيارا فوريا للعلاقات مع مصر وسوريا .

ثم ان الاتحاد يعني خسارة مالية جسيمة بالنسبة الى الكويت . على أي حال فقد تأجلت المحادثات البريطانية العراقية حتى ٢٠ يوليو حين كان من المفروض أن يعقد مؤتمر انكلو عراقي لبحث أمور هامة من بينها مشكلة الكويت . غير أن الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ انتهت الاتحاد بين العراق والاردن وقضت على النظام الملكي ، وكان نوري السعيد أول ضحية من ضحايا الثورة .

عودة الكويت الى لعبة توازن القوى

كان من شأن استقلال ١٩٦١ والمطالبة العراقية بالكويت أن تركز الانتباه حول مشكلة الكويت . ويمكن أن نرى كيف أن التاريخ يعيد نفسه دوليا واقليميا فيما يتعلق بقصة بقاء الكويت ككيان مستقل .

على الصعيد الدولي : مناقشة مجلس الامن :

بناء على طلب بريطانيا العظمى بالنيابة عن الكويت جرى اجتماع خاص لمجلس الامن يوم الاحد الواقع في ٢ يولييه ١٩٦١

« (١٨) . فقدمت العراق شكواها ضد بريطانيا فورا . ونتيجة لذلك أدرجت مسألتان في جدول الاعمال : المسألة الاولى « شكوى الكويت بخصوص الوضع الناجم عن تهديد العراق لاستقلال الكويت الذي يحتمل ان يهدد الامن والسلام العالمي » (١٩) ، اما المسألة الثانية فكانت « الشكوى المقدمة من الجمهورية العراقية بخصوص الوضع الناجم عن التهديد المسلح الصادر عن المملكة المتحدة لاستقلال العراق وأمنه ، الامر الذي يحتمل ان يهدد الامن والسلام العالمي » (٢٠) .

كان موقف المملكة المتحدة من بين الدول العظمى موقف تأييد كامل لموقف الكويت (٢١) . لقد كانت مصالح المملكة المتحدة في الكويت بالغة الاهمية :

« ان الكويت تساوى حوالي بليار دولار في السنة وهي اليوم أكثر ما تكون أهمية للبريطانيين ٠٠٠٠ ان احتياطي الكويت من الجنيهات الاسترلينية في بنك انجلترا ، حسب ما أوردته مجلة الايكونومست البريطانية ، يعادل حوالي ثلث مجموع احتياطي بريطانيا من الجنيهات الاسترلينية . وتزود الكويت بريطانيا بحوالي ٣٨ بالمائة من حاجاتها النفطية ، وتقدر الاموال الكويتية الموظفة في بريطانيا بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة ، واذا كان دخل شيخ الكويت من ارباح النفط كبيرا فان العائدات البريطانية عائدات ضخمة أيضا . » (٢٢)

أيدت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الموقف البريطاني وحقوق حكومة الكويت وشعبها في السيادة والاستقلال . وقد عرض فرانسيست ب بلميثون وجهة نظر الولايات المتحدة وأيد الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة ورغبتها في أن تبقى كاملة الاستقلال والحرية ، أما فيما يتعلق بوجود القوات البريطانية والسعودية فقال : « ان الولايات المتحدة تعتقد أن العربية السعودية وبريطانيا فعلنا ما هو

مناسب وأن ما قامنا به سيكون من شأنه تأمين المحافظة على سلم المنطقة • وعبر عن أمله في أن تحترم العراق ميثاق الامم المتحدة » (٢٣) •

بعد مناقشة دامت خمسة أيام استعمل الاتحاد السوفيتي حق الفيتو لنقض مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة للاعتراف باستقلال الكويت (٢٤) • لذا فقد علق مجلس الامن مناقشته دون الوصول الى حل •

على الصعيد الاقليمي :

جاءت مطالبة العراق بالكويت في وقت كان فيه التنافس على أشده بين القاهرة وبغداد • ومن المؤكد أن القاهرة لم تكن ترغب في أن تضاف ثروة الكويت الى ثروة العراق اذ أن ذلك سيضعف مركز الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون العربية • لذلك وبعد فترة تردد قصيرة عبرت القاهرة عن تأييدها للكويت • أما موقف بقية العالم العربي فكان لينا في أول الامر ثم اتجه لتأييد الكويت • وكانت العربية السعودية البلد العربي الوحيد الذي رمى بثقله مع الجانب الكويتي منذ البداية ، فكان موقف السعوديين واضحا وقويا • بالطبع لم تكن العربية السعودية لترغب بوجود حكومة ثورية عراقية جارة مباشرة لمنطقتها الشرقية • فقد كانت تدرك أن سيطرة العراق على الكويت أو سيطرتها هي على الكويت يعني التحكم بالخليج العربي • وجرى بحث المسألة الكويتية مع قضية طلبها للانضمام للجامعة العربية ، وفي ٢٠ يولييه ١٩٦١ جرى قبول الكويت عضوا في الجامعة العربية رغم معارضة العراق التي خرج وفده من الاجتماع للتعبير عن احتجاج حكاهم ببغداد (٢٥) • ثم قررت الجامعة العربية ارسال قوات عربية لدعم السيادة الكويتية بدلا من القوات البريطانية •

وفي شهر سبتمبر وصل الى الكويت ٣٣٠٠ جندي من:

العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة والاردن والسودان وتونس (٢٦) • وفي أكتوبر كانت جميع القوات البريطانية قد سحبت من الكويت واستبدلت بقوات عربية •

انضمام الكويت الى عضوية الامم المتحدة :

قدمت الكويت في نوفمبر ١٩٦١ طلبها الثاني للانضمام الى عضوية الامم المتحدة ومرة أخرى وقف الاتحاد السوفيتي في وجه الكويت باستعمال حق الفيتو (٢٧) • وكان الاتحاد السوفيتي يبني حجته على أسس شبيهة بتلك التي استند عليها العراق • وكان يرى أن اتفاقية ١٩٦١ الموقعة مع بريطانيا أخضعت الكويت لنفوذ سياسي أجنبي وبذلك فهي غير مؤهلة لان تكون دولة مستقلة (٢٨) •

ولقد تغير موقف العراق تجاه المطالبة بالكويت نتيجة لتغير الاوضاع السياسية في العراق • فقد قتل قاسم نتيجة انقلاب عسكري جرى في ٨ فبراير ١٩٦٣ وأعلنت الحكومة الجديدة اعترافها باستقلال الكويت • ثم ان الحكومة الجديدة « أكدت تقييد العراق بوضع الحدود العراقية الكويتية كما هو مبين في الرسائل المتبادلة بتاريخ ٢١ يولييه و ١٠ أغسطس ١٩٣٢ بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت » (٢٩) •

بقيت الكويت محرومة من عضوية الامم المتحدة حتى ١٩٦٣ الى أن وافق مجلس الامن في ٧ مايو على انضمام الكويت لعضويتها حيث أصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنظمة الدولية •

التطور الاداري

لم تعرف الكويت منذ تأسيسها في القرن الثامن عشر

١٤٥ الكويت دراسة سياسية ١٠

نظاما اداريا منظما . وكان حكام الكويت ، شأنهم في ذلك شأن مشيخات الخليج العربي ، يديرون شؤون البلاد من قصورهم أو في ساحة البلدة . وكان حكم الفرد الواحد والمركزية سمتين رئيسيتين للنظام الكويتي : « اعتاد شيوخ الكويت دائما أن يحكموا لوحدهم ويتجنبوا تفويض أحد غيرهم بالسلطة » (٣١) لذا فان هذا النظام يعتبر نظاما قبيليا وذا طبيعة بدائية .

واستمر هذا الخط البدائي والقبلي للحكومة الى أن تولى الشيخ احمد الجابر الصباح الحكم بعد وفاة الشيخ سالم . في ذلك الوقت كان انتخاب الحاكم الجديد ، حسب ما أورده ديكسون ، يتوقف على شرط واحد وضعه شعب الكويت :

« لدى وفاة الشيخ سالم ٠٠٠٠ صمم أهل البلدة بعد أن تعبوا من الحروب التي لا لزوم لها والتي زجوا بها رغم ارادتهم أنه يجب أن يكون لهم رأي في المستقبل فيما يتعلق من أمور الدولة . فأعلموا أفراد عائلة الصباح أنهم لا يقبلون حاكما لهم الا من يوافق على وجود مجلس شوري » (٣٢) .

وهكذا عين مجلس مكون من اثني عشر عضوا برئاسة احد التجار البارزين واسمه حمد بن عبدالله الصقر (٣٣) ، ولكن هذا المجلس لم يدم طويلا : « كان نادرا ما يجتمع ٠٠٠ وكان الشيخ أحمد يتبع عمليا النظام القديم ٠٠٠ وكان يحكم بنفس الطريقة السابقة » (٣٤) ان أهمية المجلس التشريعي الذي لم يدم طويلا تكمن في انه كان أول محاولة للحكم الديمقراطي في الكويت أو بالأحرى في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية .

جرت محاولة ثانية في ١٩٣٧ - ١٩٣٨ حين انتخب مجلس تشريعي مؤلف من أربعة عشر عضوا (٣٥) : « وقد وضع المجلس التشريعي مشروع دستور مقترح كان من شأنه أن يضعف الروابط بين الكويت وبريطانيا العظمى وكان من شأنه

ايضا أن يوجه قسما كبيرا من عائدات البلاد من الشيخ للصالح العام » (٣٦) .

حصلت أول مواجهة سياسية بين المجلس الجديد والحاكم انتهت بحله وسجن أعضائه ، ونتج عن ذلك مضاعفات سياسية خطيرة في مدينة الكويت : « فقد ثار الشعب وكان لا بد لجنود الشيخ من قمعه وذهب نتيجة ذلك عدد من الضحايا في الارواح ، فقد رفض الشيخ مشروع الدستور الذي اقترحه المجلس التشريعي ووضع دستورا جديدا ثبت الروابط بين الكويت وبريطانيا العظمى . نص هذا الدستور الجديد على مجلس تشريعي محدود ، ولكن نص أيضا على أن قراراته لا تنفذ الا بعد موافقة الشيخ وكان من المفروض أن يتألف هذا المجلس من عشرين عضوا ينتخبهم الشعب ولكن كان للشيخ السلطة في ملء نصف شواغر العضوية » (٣٧) .

هنالك الكثير من النقص في السجلات التفصيلية لما جرى في الكويت في ١٩٣٩ وأقل ما يقال في المعلومات المتبشرة هنا وهناك أنها غامضة ، ولكن رغم ذلك يمكن أن يقال بأن أعمال الشعب هذه كانت أول محاولة للتعبير عن احتجاج الشعب ضد الحكومة في تاريخ الكويت السياسي ، وكانت دلالة على فشل أول محاولة ديمقراطية في الكويت .

كانت أهمية المجلس التشريعي الوحيدة والبعيدة المدى أنها أوجدت بعض دوائر حكومية يمكن اعتبارها نواة التركيب الإداري الحديث في الكويت ، وقد بقيت هذه الدوائر مع بعض الاضافات (أنظر المخطط) حتى عام ١٩٦٢ حيث أوجدت حكومة دستورية .

يبين المخطط أن الحكومة كانت تنقسم من ١٩٥٤ حتى

١٩٦٢ الى عشرين دائرة وكان يرأس اهم عشرة دوائر منها شخص من عائلة الصباح . وكان رؤساء الدوائر هؤلاء يكونون المجلس الاعلى الذي كان يجتمع مع الحاكم بصورة منتظمة ، وكان لكل دائرة مدير عام ووكيل هما أعلى سلطة بعد الرئيس الذي كان ينتقيهم على أساس العلاقات الشخصية البحتة . وكان الحاكم هو الرئيس الاعلى للبناء الحكومي كله وكان يجمع السلطين التشريعية والتنفيذية .

لعل أفضل وصف لنظام الكويت الاداري جاء على لسان السير روبرت هاى اذ قال :

« ان النظام الحكومي . . . أسروى وفيه يشغل أعضاء الاسرة الحاكمة مراكز الدولة العالية وكان كل عضو يدير شؤون الدائرة الموكلة اليه بحد أدنى من الرقابة المالية أو أية رقابة أخرى من قبل أية سلطة مركزية . وفي الواقع كان كل من هؤلاء الشيوخ كيانا قائما بحد ذاته وكانت كثير من الامور الادارية تتوقف على علاقات الشيوخ مع بعضهم وعلى وجودهم أو غيابهم عن الدولة أو على رغبة الحاكم في مراقبة نشاطاتهم » (٣٨) .

وهكذا فلم يكن في الكويت ، كما هو الحال في الخليج العربي ، أي فرق بين الحاكم والدولة : « في الكويت الحاكم هو الدولة وله وحده الحق في تخصيص العائدات وفق ما يراه مناسباً » (٣٩) .

تجربة في الديمقراطية

بدأت أول خطوة في الكويت باتجاه الحكم الديمقراطي عام ١٩٦٢ بوضع الدستور ، وكانت هذه الخطوة نحو الحكومة الدستورية ناتجة بصورة جزئية عن تهديد العراق الموجه الى

الطيران المرفق
سكربتات الحكومة
الدعاية والتلفزيون
الجوازات والهجرة
امدك الحكومة
الولاية
الماء والكهرباء
الشؤون الادارية والسكنية
شؤون الموظفين
مجلس الاعضاء
الميناء
المطابخات والنشر
التسجيل العقاري
الصحة
الشؤون الاجتماعية
الجمارك
البريد والهجرة والسفر
المؤدقات العامة
الدفعات العامة
المعارف
الشرطة والامن
الحاكم
الدينام
البلدية

مخطط
بناء حكومة الكويت بعد إعادة تشكيلها
اصدار عام ١٩٥٢
الحاكم : رجب معاً الساطين التشريعية والتنفيذية
المجلس الاعلى
يقوم عشرة رؤساء دوائر كل منهم اجازة بارك الصباح

الكويت . كان المرحوم الامير عبدالله السالم الصباح يحاول اجراء مصالحة وطنية ، لذا فقد جاء بعشرة من التجار لينضموا الى المجلس الاعلى (٤٠) . وأمر في ديسمبر بانتخاب مجلس تأسيسى لوضع دستور للبلاد مؤلف من عشرين عضوا (٤١) قاموا بعد أحد عشر شهرا بنشر دستور نص على ايجاد مجلس امة مؤلف من خمسين عضوا ومجلس للوزراء . وكان مجلس الوزراء يمثل خطوة الى الامام نحو التنسيق الاداري .

ينصف الدستور الجديد ، كما جاء في رسالة وجهها رئيس المجلس التأسيسي الى الحاكم بصفتين رئيسيتين : « (أ) لقد وضع بشكل يتناسب مع واقع الكويت : (ب) وتبنى شكلا ديمقراطيا للحكم » (٤٢)

نصت المادة (٤) من الدستور على ان الكويت امانة وراثية تحكمها سلالة مبارك الصباح ، وللأمير السلطة في أن يعين خليفته ثم يصادق مجلس الامة على تسمية ولي العهد بأغلبية الاصوات المطلقة .

يقسم الدستور الى ما يلي : « خصص الباب الرابع لمختلف السلطات في الدولة ، ويلي الاحكام العامة المحددة في الفصل الاول (المواد ٥٠ - ٥٢) معالجة السلطة التشريعية في الفصل الثالث (المواد ٧٩ - ١١٢) ، ويحدد الفصل الرابع مهمات فرع الحكومة التنفيذي وأخيرا يعالج الفصل الخامس السلطة القضائية » (٤٣) .

لقد نحي دستور الكويت منحه الدستور الاميركي من حيث تبنيه لمبدأ فصل السلطات الذي يعود الى نظرية مونتسكيو وتعكس المواد التالية فصل السلطات هذا :

« يبنى نظام الحكومة على مبدأ فصل السلطات التي تعمل بالتعاون مع بعضها بناء على أحكام الدستور . ولا تتخلى أي سلطة عن الصلاحيات (كلها أو بعضها) المحددة في هذا الدستور » ٤٤ .

تمتاز السلطة القضائية باستقلالها ، اذ تنص المادة ١٦٣ على أنه : « لا يخضع القضاة لاية سلطة في ممارستهم للقضاء ، ولا يسمح بأي تدخل في سير أعمال القضاء ، ويكفل القانون استقلال السلطة القضائية ويحدد الضمانات والنصوص المتعلقة بالقضاة وشروط حصانتهم من العزل » (٤٥) .

ويبحث الفصل الثالث من الباب الرابع في السلطة التشريعية المنوطة بمجلس الامة الذي يتألف من خمسين عضوا ينتخبون لمدة اربع سنوات . وتقسم البلاد على عشر مناطق انتخابية لكل منها خمسة مقاعد في المجلس .

ويبحث الفصل الرابع من الباب الرابع السلطة التنفيذية ويقسم الى ثلاثة أقسام : (أ) مجلس الوزراء ، (ب) الامور المالية ، (ج) الامور العسكرية . السلطة التنفيذية منوطة بالامير وهو رئيس الدولة والحكومة . وتحدد المادة ١٠١ المسؤولية الوزارية فتتص على أن كل وزير مسؤول أمام مجلس الامة عن أعمال وزارته . غير أن رئيس الوزراء لا يخضع لاجراء حجب الثقة وفي حالة عدم التعاون بينه وبين مجلس الامة يواجه الحاكم أحد احتمالين : اما أن يعين رئيس وزارة جديدة ، ووزارة جديدة ، واما أن يحل المجلس (٤٦) .

الديمقراطية في التطبيق : تقييم

كان الثالث والعشرون من شهر يناير ١٩٦٣ وهو اليوم الذي جرت فيه أول انتخابات في الكويت ، بداية فترة سياسية جديدة ، فقد تنافس ٢١٠ من المرشحين على مقاعد المجلس الخمسين ، ولكن بسبب عدم وجود أحزاب سياسية لم يكن للمرشحين برامج انتخابية واضحة كما هو الحال في كثير من

البلاد الديمقراطية . ومع ذلك فلم تكن أيديولوجيات المرشحين غامضة كل الغموض : « فقد كانوا ينادون بأفكار تتراوح بين الدعوة للوحدة العربية وبين المطالبة باصلاحات داخلية سريعة لمجتمع الكويت » (٤٧) . تتضخم الانقسامات الطبقية عادة عندما يتجه مجتمع تقليدي نحو التعبئة السياسية ويفتح الباب للاسهام السياسي . ولم تشذ الكويت عن هذه القاعدة . فقد برز التمايز الطبقي في صراع السلطة الذي يتعلق بتشكيل وزارة جديدة في عام ١٩٦٤ وكانت هذه أول ازمة دستورية يواجهها المجلس . فقد قامت كتلة القوميين العرب في المجلس « بمعارضة تشكيل الوزارة في ديسمبر ١٩٦٤ بسبب الاحتفاظ بعدد كبير من التجار ٠٠٠ وكان رد فعل الامير لهذه المعارضة في المجلس في يناير ١٩٦٥ أن استغنى عن معظم التجار في الوزارة وعين مكانهم لاول مرة ممثلين للطبقة الوسطى » (٤٨) .

واجه مجلس الامة الجديد أولى أزماته السياسية حين شكل ١٢ عضوا من أعضائه الشباب كتلتهم الخاصة بهم عام ١٩٦٥ وهي كتلة القوميين العرب . وقد لعبت هذه الكتلة دورا رئيسيا في معارضة اتفاقية عائدات النفط التي كانت الحكومة تباركها (٤٩) .

ان الوضع الذي تواجهه الطبقة الحاكمة في الكويت يشبه وضع كل ملكية تقليدية في مجتمع متحرك . وقد اتضح هذا الامر بصورة خاصة ازاء قضية عائدات النفط . ولقد أوضح ذلك صاموئيل ب . هانتنجتون بصورة جلية اذ قال :

« ان هذه الانظمة السياسية تواجه معضلة رئيسية . فمن جهة كانت مركزية السلطة وحصرها بيد الملكية أمرا ضروريا من أجل السير بأعمال الاصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي . ولكن هذه المركزية من جهة أخرى جعلت توسع سلطة السياسة التقليدية وتلاحمها مع الفئات الجديدة الناشئة

عن الحياة العصرية أمرا صعبا أو مستحيلا . ويبدو أن اسهام هذه الفئات في السياسة لا يتحقق الا على حساب الملكية . وهذه مسألة تثير قلق الملك الى حد ما : فهل يصبح ضحية انجازاته ؟ وهل يستطيع أن يتخلص من معضلة النجاح أو البقاء؟ وبصورة أعم هل هنالك من وسيلة تؤدي الى مرحلة انتقال أقل عنفا من مرحلة السلطة المركزية الضرورية للتجديد في السياسة الى السلطة المتوسعة الضرورية لاستيعاب الجماعات ؟ » (٥٠) .

من نتائج انتخابات ١٩٦٧ كما سنرى يمكننا ان نستنتج مع هانتنجتون ان الاسرة الحاكمة في الكويت قررت بأن لا تكون « ضحية منجزاتها » .

فقد قام الامير بحل مجلس الامة بتاريخ ٣ يناير ١٩٦٧ ودعى الى انتخابات عامة ، وذهب الناس ليقترعوا بتاريخ ٢٥ يناير وكان من نتائج الانتخابات أن تكبدت المعارضة خسائر فادحة ولم تفز الا بأربعة مقاعد من أصل مجموع المقاعد البالغ خمسين . وتعرضت الحكومة لنقد حاد لقيامها باجراء انتخابات اعتقد البعض بأنها غير نزيهة :

« طعن ٣٨ مرشحا ، بما في ذلك ستة من الذين فازوا بنزاهة الانتخابات وانضمت اليهم رابطة محامي الكويت ورابطة صحافة الكويت ، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت ورابطة الخريجين الكويتيين ورابطة الخريجات الكويتيات والمجلس التنفيذي لاتحاد العمال والمستخدمين الحكوميين . ولكن هذا الطعن لم يجد » (٥١) .

وهكذا تمكنت الحكومة بتاريخ ٢ أيار ١٩٦٧ وفي غياب المعارضة أن تجعل المجلس الجديد يصادق على اتفاقية العائدات .

يمكن أن نستنتج مما تقدم أن الوقت لا زال مبكرا لتقييم

تجربة الديمقراطية في الكويت ، ولكن يجب أن لا يغرب عن
البال أن تبني دستور حديث لا يحقق وحده نظاما سياسيا
عصريا تاما :

« لنفترض أن النظام السياسي يتضمن ثلاثة أشياء :
أولا : يتضمن تبريرا عقليا للسلطة ، ثم استبدال عدد كبير
من السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية
بسلطة سياسية مدنية واحدة ٠٠٠٠ ثم ان النظام العصري
يتضمن ثانيا تمييز المهام السياسية الجديدة وتطوير عدد من
الانظمة المتخصصة لتقوم بهذه المهام ٠٠٠ وتصبح القطاعات -
القانونية والعسكرية والادارية والعلمية - ذات الخبرة الخاصة
مفصولة من المجال السياسي وتنشأ هيئات مستقلة ومتخصصة
وان كانت خاضعة لغيرها لتنفيذ هذه المهام ويزداد البنين
الاداري توسعا وتعقيدا ونظاما ، وهكذا فان المركز والسلطة
يوزعان على اساس الانجازات لا على أساس النسب . ثالثا :
ان ادخال النظام العصري يتضمن الاسهام المتزايد في السياسة
من قبل فئات اجتماعية من قطاعات المجتمع وتطوير مؤسسات
جديدة مثل الاحزاب السياسية والاتحادات المصلحية . (٥٢)
لم تحقق الكويت حتى الان نظاما سياسيا عصريا تاما لان
تجربتها في الحكم الدستوري لا تزيد عن عشر سنوات او يزيد
قليلا . وليس من المعقول أن نحول مجتمعا تقليديا لآخر
عصري في مثل هذه الفترة القصيرة .

الفصل السابع

الكويت والمستقبل

لقد بحثنا في نشوء الكويت ككيان سياسي واقليمي في
شبه الجزيرة العربية ودرسنا تاريخها الحديث من حيث التطور
السياسي والاقتصادي ، فمن المناسب الان أن نتطلع الى
المستقبل . لذا ففي هذا الفصل سنحاول أن نبين بعض الاخطار
الرئيسية الخارجية والداخلية التي تهدد دولة الكويت الناشئة .
يشكل الخطر الخارجي أحد النواحي الرئيسية التي
تهدد الكويت . فالدول الصغيرة في جميع انحاء العالم يتعرض
وجودها دائما للمخاطر . ولعل ثروة الكويت تجعل وجودها
محفوفا بالمخاطر اكثر من غيرها .

تنشأ الاخطار الخارجية التي تهدد الكويت من ثلاثة
مصادر ، الامر الذي يقودنا مرة ثانية الى مسألة توازن القوى
الذي بحثناه سابقا . ان الدولتين المجاورتين للكويت : العراق
والعربية السعودية تشكلان أحد هذه الاخطار . والخطر الثاني
ذو طابع اقليمي وخصوصا خطر اليمن الجنوبي الذي يهدد
أنظمة الحكم التقليدية في المنطقة ، ويتصل بهذا الخطر خطر
روسيا والصين الذي يزداد مع ازدياد تغلغلها في المنطقة نتيجة
لضعف النفوذ البريطاني وانسحاب بريطانيا الذي تم في ١٩٧١ :
ويظهر نفوذ الصين جليا في جمهورية جنوب اليمن ، هذا النفوذ
ومثيله الروسي لا بد أن يزداد على أثر انسحاب بريطانيا .

ان دولتي العربية السعودية والعراق جارتان قويتان ،

ومن سوء حظ الكويت انها محصورة بينهما . وليست التهديدات العراقية (انظر الفصل السادس) ببعيدة عن الازدهان، ومن غير المستبعد أن تعود العراق الى مطالبتها بالكويت . وبالنظر لعدم الاستقرار السياسي في العراق فان الكويت تبقى في خوف دائم من جارة لا يمكن التنبؤ بما يصدر عنها (١) .

اما الخطر السعودي فهو أبعد من الخطر العراقي . ولكن موقف الحكومة السعودية من قضايا الحدود يذكر الكويت دائماً بنواياها (٢) ، على أن التنافس المستمر بين العربية السعودية والعراق قد برهن على فائدته للكويت .

اما الخطر المحدق بالكويت فقد ينشأ عن الوضع العام في الخليج العربي ذلك الموقف الناجم عن انسحاب بريطانيا في ١٩٧١ .

لقد كانت بريطانيا القوة المسيطرة في الخليج العربي لمدة تزيد عن المائة عام . ولكن بريطانيا بدأت في الستينات عملية تقلص الية لها من المنطقة .

لقد كان انسحاب بريطانيا من الخليج العربي موضوع جدل هناك بين مؤيد ومعارض . فالمؤيدون يرون ان الاسباب التي تدعو بريطانيا الى الانسحاب كانت مبنية على الافتراض بأن روابط بريطانيا القديمة بمشيخات الخليج العربي تستند الى اتفاقيات امبريالية تضر بمصالح بريطانيا في البلاد العربية الاخرى ، وهكذا نجد أن المصالح البريطانية قد تعرضت للتهديد الناجم عن تصاعد الشعور القومي بين السكان المحليين الذين كانوا بدون شك يلقون تشجيعاً رسمياً من اذاعتي القاهرة وبغداد (٣) .

لقد كان الدافع للتصريح البريطاني الصادر في ١٩٦٨ بخصوص الانسحاب من الخليج العربي في ١٩٧١ دافعا سياسيا . لان الوجود العسكري قد بدأ يتقلص تدريجياً منذ

عام ١٩٦٨ وبعد استقلال اليمن الجنوبي في ١٩٦٧ لم يكن لدى بريطانيا في كل الخليج أكثر من ٦٠٠٠ رجل عسكري يكلفون بريطانيا ما يقرب من ١٢ مليون دولار في السنة . ان هذا المبلغ أقل بكثير من المبالغ التي تجنيها بريطانيا من نفط الخليج ويبلغ تقديرها حوالي ٥٠٠ مليون دولار في السنة . لذا لا يمكن اعتبار الدوافع الاقتصادية هي التي تكمن خلف الانسحاب .

ان الانسحاب البريطاني يؤثر على الكويت بمعنى أن هذا الانسحاب غير جذريا توازن القوى في منطقة الخليج وفي العالم العربي بصورة عامة ، ذلك التوازن الذي كان حتى الان لصالح الكويت .

هناك من يقول بأن انهيار التوازن القائم سيخلق فراغا في النفوذ في المنطقة . وفي الواقع هنالك عدة مسائل تنشأ حول مستقبل منطقة الخليج وهنالك احتمال قوي بأن يصبح الخليج منطقة صراع بين القوتين الرئيسيتين في العالم كنتيجة مباشرة للفوضى السياسية بين مشيخات الخليج ، تلك الفوضى التي يحتمل أن تتبع الانسحاب البريطاني ، فهناك خلافات ومنازعات بين مختلف دول المنطقة كانت راقدة بسبب الوجود البريطاني . من ذلك مثلا ادعاءات ايران في مناطق معينة من الخليج وجزره ، تلك الادعاءات السياسية التي تساندها فيها الولايات المتحدة الاميركية التي تعتمد ايران كواجهة لمطامعها كدولة عظمى .

لقد كانت السياسة الرسمية لحكومة الكويت هي الاصرار على الانسحاب الكامل لبريطانيا في ١٩٧١ ورفض نظرية الفراغ ، ولقد أعلن وزير خارجية الكويت مؤخراً أنه « يجب أن يذهب البريطانيون في ١٩٧١ وسيملأ الفراغ الناجم عن رحيلهم من قبل دول المنطقة » (٤) وأضاف قائلاً : « ان الكويت لا تؤمن بفكرة ما يسمى بالفراغ على أثر الانسحاب البريطاني . » (٥)

على أن الواقع هو أن الفراغ لا بد واقع ويبقى السؤال : هل تستطيع دول المنطقة أن تملأه أم لا ؟ هنالك ثلاثة أخطار تواجه منطقة الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة، حسب ما جاء في تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (٦) :

أ - اضطرابات داخل الدول نفسها .

ب - النزاع بين هذه الدول .

ج - اتساع نفوذ قوى أخرى في الخليج .

ان أفضل اقتراح عملي صدر حتى الان لسد الفراغ هو الاقتراح الذي تقدمت به بريطانيا لاجراء اتحاد بين مشيخات الخليج وهي : البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشارجة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة . ولقد وقعت هذه المشيخات بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨ اتفاقية اتحاد الامارات العربية . على انه تم الان اتحاد يضم هذه الامارات ما عدا البحرين وقطر . ان هدف الاتحاد الرئيسي هو تأسيس كيان قوي ضمن منطقة الخليج يقوم على الاقل في مواجهة أية أخطار داخلية في المستقبل .

أيدت الكويت الاتحاد بقوة ولا تزال تؤيده ، ولقد جرى استقبال عدد من حكام الاتحاد المقترح تشكيله استقبالا رسميا خلال العامين الماضيين وكذلك فان المملكة العربية السعودية تؤيد هذا الاتحاد . أما العراق والجمهورية العربية المتحدة فقد وافقتا على الاتحاد على مضض . وأما سوريا فكانت البلد العربي الوحيد الذي ندد بهذا الاتحاد المقترح بشدة ولكن موقفها تغير بعد عام ١٩٧٠ .

وعلى الصعيد الدولي يلقي الاتحاد تأييدا من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن الاتحاد السوفيتي « انتقد المشروع على اساس أنه يمثل مظهرا من بقايا الوجود الامبريالي

البريطاني وان لم يعترض عليه كاتحاد كما أنه لا يبدو أن الاتحاد السوفيتي سيحاول نفس حل يستمد قوته من نفسه . » (٧)

بقيت مسقط وعمان غير مهتمتين بالاتحاد الى ان أطيح بالسلطان سعيد بن تيمور في ٢٣ يولية ١٩٧٠ من قبل ابنه السلطان قابوس الذي صرح فورا في مؤتمر صحفي أنه « حريص على اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية وأنه يأمل بأن تتاح له الفرصة عما قريب لبحث امكانية دخول مسقط وعمان في الاتحاد المقترح تشكيله بين الامارات العربية في منطقة الخليج . » (٨)

ان مفهوم الفراغ يتضمن فيما يتضمن التهديدات الروسية والصينية للخليج ، ويرى البعض أن هذه التهديدات فرضية ومبالغ فيها على الاقل ، ولقد قال البرت حوراني بهذا الخصوص : « ان الخطر الذي يهدد المصالح الاستراتيجية للعالم غير الشيوعي مبالغ به وان عبارة « خطر بالغ » أقوى من الواقع . ان مصالح أوروبا والولايات المتحدة الرئيسية لا يمكن أن تتعرض « لخطر بالغ » الا اذا اغلقت جميع مصادر النفط في الخليج في وقت واحد ولكن كما تقول الدراسة (الخليج : ما يترتب على انسحاب بريطانيا) أن هذا الاحتمال يعتبر بعيدا » (٩) .

ان الاستقرار في الخليج العربي أمر ضروري جدا لسلامة الكويت . وما وجود مجموعة من المشيخات الصغيرة المنقسمة على نفسها الا ليشجع على الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي غير أنه لا يمكن التأكيد بأن مثل هذا الاتحاد سيحل المشكلة . والحاجة ماسة الى اصلاح تام للنظم السياسية البالية السائدة في مختلف الامارات .

أما من الناحية الداخلية فان الاخطار التي تهدد الكويت

هي أقل احتمالا على الأقل في القريب العاجل • على انه لا يجب أن يغرب عن البال أن الكويت عبارة عن دولة صغيرة تتبع طريقة الحكم التقليدي وتواجه جميع المشاكل التي تقف في طريق السير نحو حياة عصرية ونحو التطور ، ولقد عبر «هانتجتون» خير تعبير عن المشاكل التي تواجه العائلة الحاكمة في الكويت وتواجه الملكيات التقليدية الاخرى حين قال : « في مراكش وايران ، في اثيوبيا وليبيا (قبل انقلاب ١٩٦٩) ، في أفغانستان والعربية السعودية ، في كمبوديا ونيبال ، في الكويت وتايلاند ، تجد الملكيات التقليدية نفسها (في صراع) مع ادخال الحياة العصرية في النصف الثاني من القرن العشرين • هذه الانظمة السياسية ٠٠٠ واقعة في مشكلة اساسية ، فمن جهة اولى نجد أن مركزية السلطة وحصرها في الملكية ضرورية للقيام بالاصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ، ومن جهة أخرى أن هذه المركزية تجعل من الصعب او المستحيل توسع سلطة السياسات التقليدية وامتصاصها للفئات الجديدة التي تنتج عن الحياة العصرية ، ويبدو أن اسهام هذه الفئات بالسياسة لا يمكن ٠٠٠ أن يأتي الا على حساب الملكية » (١٠) • يقول هانتجتون ان الملك في مثل هذه الدول تواجهه ثلاث استراتيجيات : « فهو يستطيع أن يحاول تقليل أو إنهاء دور السلطة الملكية وان يشجع الحركة نحو ملكية عصرية دستورية تكون السلطة فيها منوطة بالشعب والاحزاب والبرلمان • أو قد يقوم بجهد واع لجمع السلطة الملكية والشعبية في نفس النظام السياسي ، أو يمكن للملكية أن تبقى المصدر الرئيسي للسلطة في النظام السياسي وتبذل الجهود لتخفيف الاثار السلبية عليها الناجمة عن توسيع اليقظة السياسية • » (١١)

ان ادخال الاسرة الحاكمة الكويتية لدستور عصري وفتحها الباب للاسهام الشعبي في سياسة البلاد يدل على تبنيها الاستراتيجية الثانية التي تهدف الى خلق نظام سياسي تكون

السلطة فيه موزعة بين الملكية والشعب • واننا نأمل أن يبرهن هذا الباب على سعته بحيث تستطيع جميع فئات الشعب بغض النظر عن نظرتها السياسية الدخول الى هذا النظام • ان الزمن وحده هو الكفيل بأن يكشف ما اذا كانت الحكومة والشعب يستطيعان ادارة مثل هذا النظام وفي هذه الاثناء ان وضع الكويت الدقيق يبرزه ج • سوكنغ اذ يقول : « ان سلامة الوضع السياسي لامة في مثل صغر الكويت وغنائها وبكياها غير الديمقراطي في أساسه في وسط الكثير من البؤس والفقر مسألة فيها نظر • » (١٢) بيد ان تاريخ الكويت كما استعرضناه في الفصول السالفة قمين بالبرهنة على قدرة الكويتيين على التكيف والتلاؤم مع الجديد ، كل جديد •

هوامش الكتاب

هوامش

الفصل الاول

1. Rupert Emerson, From Empire to Nation, (Boston : Beacon Press 1960, 3rd reprint 1964), p. vii.
2. K. W. Deutsch, et. al., Political Community and the North Atlantic Area, (Princeton University Press, 1957), p. 11.
3. ذات المرجع ص ١٠ - ١١
4. Gunnar Myrdal, Asian Drama : An Inquiry into the Poverty of Nations, 3 vols. (New York : Bantleon Book, 1968) I. p. 16.
5. ذات المرجع ص ١٦
6. ذات المرجع ص ١٦

انظر مثلاً

7. Lloyd and Susanne H. Rudolph, « Survey's in India, Field Experience in Madras », in Public Opinion Quarterly, Vol. 22 No. 3 (Fall, 1958), pp. 235-44.
8. « التحديث » هو احد التعابير التي تستعمل للدلالة

on imports of capital goods and consumer products ». **Economic Development and Regional Cooperation** : Kuwait, (Chicago; University of Chicago Press, 1968), p. 1.

13. Edward H. Buehrig, « The International Pattern of Authority, » in **World Politics**, Vol. XVIII, No. 3, (April 1965), pp. 369.85.

The impact of Western civilization upon non-Western societies is illustrated by A. J. Toynbee, who states that « Future historians will say, I think, that the greatest event of the twentieth century was the impact of the Western Civilization upon all the other living societies of that day. They will say of this impact that it was so powerful and so pervasive that it turned the lives of all its victims upside down and inside out — affecting the behavior, outlook, feelings, and beliefs of individual men, women, and children in an intimate way, touching chords in human souls that are not touched by mere external material forces — however ponderous and terrifying, » « Encounter Between Civilizations, » **Harper's Magazine**, Vol. 194, no. 1163 (April 1947), p. 290.

14. According to D'Entreves the concept of sovereignty was first coined by Jean Bodin, a Frenchman who was both « politician and a lawyer ». Sovereignty according to Bodin's definition of the State is what « distinguishes the State from any other kind of human association ». Bodin defines sovereignty as : « Majesty or sovereignty is the most high, absolute, and

على اجراءات التطور في البلاد النامية ، يعج ميدان علم السياسة بتعابير مثل « التحديث » Modernization و « التغريب » اي انتهاج السلوكية الغربية في التطور westernization و « التبدل الحضاري » والتطور السياسي و التآكل السياسي ... الخ .

9. Samuel P. Huntington, **Political Order In Changing Societies**, (New Haven, Yale University Press, 1968), p. 4.

ميردال : ذات المرجع ج ١ ص ٨

- 10.
11. Peider Konz, « Legal Development in Developing Countries » in **The Proceedings of the American Society of International Law at its Sixty-third meeting held at Washington, D.C., April 24-26, 1969**, p. 92.
12. Professor R. El-Mallakh points out that, « The economy of Kuwait defies classification in the traditional academic categorizations of either « developed » or « underdeveloped ». The rapidity of change has contributed to the blurring of the distinction; the Kuwaiti economy combines extreme features of both classifications. The highest per capita income... a strong annual growth rate, and a consistently favorable balance of payments situation are all indications of a developed economic status. Yet, on the debit side of the underdeveloped ledger there are equally striking examples of underdevelopment, such as the near-total reliance of the economy on single product, an inadequate indigenous supply of technical skills and labor, and overdependence

19. ذات المرجع ص ١٧٠
20. ذات المرجع ص ١٧٠
21. Otto Hintze, « The State in Historical Perspective », in **State & Society**, ed. Reinhard Bendix (Boston : Little, Brown & Co., 1968) p. 154.
22. Laski, **The State** p. 8.
23. W. W. Kulski, **International Politics in a Revolutionary Age**, (New York : J. B. Lippincott Co., 1964) p. 1.
24. Wm. Paul, **The State : Its Origin and Function**, (Glasgow : Socialist Labour Press, n. d.) also see Franz Oppenheimer, **The State : Its History and Development viewed Sociologically**, trans. John M. Gitterman, (Indianapolis : The Bobbs-Merrill Co., 1914).
25. Karl Marx and Friedrich Engels, **The Communist Manifesto**, (New York; International Publishers, 1948).
26. Easton, p. 129.

The author does not make the claim that the concept of the state should be taken out of the vocabulary of political science, but asserts that political science is interested in the state with some qualification, ie. the state should be treated « as one type of political institution » p. 113.

For details to the background of the modern notion of the state in contrast to the old notion of Thrasymachus and Machiavelli, see A. F. Bently, **The Process of Government : A Study of Social**

perpetual power over the citizens and subjects in a Commonwealth ».

For more details, see Alexander P. D'Entrevies, **The Notion of the State**, (Oxford the Clarendon Press, 1967) pp. 96-103, and W.W. Willoughby, **An Examination of the Nature of the State**, (New York : The Macmillan Co., 1846) pp. 181-231, also see Harold J. Laski, **The State : In Theory and Practice**, (New York : The Viking Press 1935). The coercive authority or power over any individual and group in the society, according to Laski, is called sovereignty, « and it is by the possession of sovereignty that the state is distinguished from all other forms of human association », p. 9. For details see chapter I, and Harold J. Laski, **Foundation of Sovereignty and Other Essays**, (New York : Harcourt, Brace and Co., 1921).

15. Carl J. Friedrich, **The Age of the Baroque : 1610-1660**, (New York : Harper 1952) pp. 215-216.

16. ذات المرجع ص ٢١٦

انظر مثلا :

17. E. Buehring, 369-85 and David Easton, **The Political System : An Inquiry into the State of Political Science**, 7th repr. (New York : Alfred A. Knopf, 1967), Ch. 4.
18. Samuel P. Huntington, « Political Modernization : America vs. Europe » in Reinhard Bendix, ed., **State and Society**, (Boston : Little Brown & Co., 1968) pp. 170-200.

are powerful themselves or, in the case of smaller states, because an attack on them would involve their attacker in conflicts with other powers, with undesirable or unpredictable consequences. Governments which are not so defended, directly or indirectly, may have sovereignty as a matter of legal form, but not of political substance, » **Nationalism and Social Communication**, (New York : John Wiley & Sons, Inc., 1953), p. 53.

Pressures, (Bloomington, Ind., Principia Press, 1949, 1st publ. 1908).

27. Easton, p. 134.
28. Hintze, p. 155.
29. Hans Kohn, **The Idea of Nationalism**, 3rd repr., (New York; Macmillan Co., 1960) p. 329.
30. Joseph R. Strayer, « The Historical Experience of national Building in Europe », **Nation-Building** ed. Karl W. Deutsch & W. J. Foltz (New York : Atherton Press 1966) pp. 17-26.
31. Charles Issawi, « The Basis of Arab Unity », in **International Affairs**, vol. XXX, no. 1, (January 1954), pp. 44-45.
32. Emerson, p. 105.
33. J. H. Stocqueler, **Fifteen Months Pilgrimage Through introdden tracts of Khuzistan and Persia in a Journey from India to England through parts of Turkish Arabia, Armenia, Russia and Germany. Performed in the Year 1831, and 1832, 2 Vols. (London 1832), vol. 1, p. 8.**
34. ذات المرجع ص ٨
35. In regard to sovereignty, K. Deutsch tells us that : « It is this same unevenness of the underlying social structure which makes these government sovereign, in the sense that they are not subject, in the ordinary run of affairs, to effective coercion by another power. They can not be coerced by force or threats, either because they

T. Ashkenezi, « The Anaza Tribes » in South-western Journal of Anthropology, (New Mexico, 1948), pp. 222-39.

A. H. Abu Hakima, History of Eastern Arabia (Beirut; Khayat, 1965).

والرشيد : تاريخ الكويت (بيروت دار مكتبات الحياة)
ص ٣١

H. R. P. Dickson, Kuwait and Her Neighbours (London : Allen & Unwin, 1956), p. 26.

8. يوسف بن عيسى القناعي : صفحات من تاريخ الكويت (دمشق ١٩٥٤) ص ٥ يذكر المؤلف ان الكويت اسست بادىء ذي بدء من قبل امير من بني خالد . انظر كذلك الرشيد ص ٣٠ - ٣١ .
9. الرشيد : ص ٨٧ . من المهم ان نلاحظ ان الانتخاب كان يتم على يد كبار القوم في البلدة . وبعد ذلك صار الامير يختار من قبل الاسرة الحاكمة ذاتها وهو اسلوب متبع حتى اليوم .
10. يوافق معظم المؤرخين على ان العتوب هاجروا الى الكويت قبل او مع بداية القرن الثامن عشر لذا فمن الممكن القول ان سلطتهم بدأت تتدعم فيها اعتبارا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر .
11. Arnold T. Wilson, **The Persian Gulf** (Oxford : The Clanendon Press, 1928), p. 249.
12. Carsten Niebuhr, **Travel Through Arabia and Other Countries in the East**, translated by Robert Heron, vol. 2, (Edinburgh and London, 1792), p. 127.

هوامش

الفصل الثاني

1. هناك مجموعة من علماء الآثار الدانمركيين برئاسة الدكتور ب. ف. غلوب تعمل في الكويت منذ اواخر الخمسينات . وقد نشرت نتائج اعمالها في الجريدة الرسمية الكويتية عدد آذار (مارس) ١٩٥٩ . وانظر كذلك نشرة وزارة التربية الكويتية : التحريات الاثرية من جزيرة فيلكا . (١٩٥٨ - ١٩٦٤) الصادرة في الكويت ١٩٦٤ .
2. Laurance Lockhart, « Outline of the History of Kuwait » in the Journal of The Royal Central Asian Society, 34 (July - October 1947), p. 262.
3. ذات المرجع
4. ذات المرجع ٢٦٣
5. ذات المرجع
6. يعقوب الغنيم : كاظمة في الادب والتاريخ (الكويت ١٩٥٨) .
7. العتوب فخذ من قبيلة العنزة المستقر في أواسط شبه الجزيرة العربية نحو الشمال واسرتا الصباح والخليفة في البحرين تنتمي الى العتوب ، كذلك فالسعوديون ينتمون الى قبيلة العنزة : لتفاصيل ذلك راجع :

مركب لصيد اللؤلؤ .
نيبور ص ١٢٧

19. J. G. Lorimer tells us a very interesting story of one Dr. Ives and his fellow travelers with the Sheikh of Kuwait (at that time of Shaikh Sabah I). « In 1758, when Dr. Ives and his party passed through Kharag on their way from India to Europe, friendly relations prevailed between Kniphausen, the head of the Dutch settlement on Kharag, and the Shaikh of Kuwait, 'a man greatly obliged to him, and in some measure under his influence'; and it occurred to the British travellers to accompany a caravan proceeding from Kuwait by the desert to Aleppo — a route which, though more arduous, was shorter in time than that by Basrah and Baghdad, A boat was accordingly sent, on the 31st of March to fetch the Shaikh from Kuwait to Kharag; but he did not make his appearance until the 14th of April; and his demands, when he came, were so extortionate and so firmly maintained as to make the Baron seriously doubtful of the expediency of the plans which he had himself proposed. The British party, on becoming aware of this, relieved him from his embarrassment by suggesting that, for various reasons, they should continue their journey by the Basrah-Baghdad route, » **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia**, vol. 1, p. 1001.

The significance of this story according to Abu Hakmah lies in the fact that it was the first time when Kuwait is mentioned in the report of a

13. الجهراء ، كما هو معروف ، قرية وواحة تقع على مشارف جون الكويت حوالى عشرين ميلا غربي الطريق المؤدية الى مدينة الكويت .

14. ابو حاكمه ذات المرجع ص ٧٧ - ٧٨

15. Father Anistas Al-Karmali, commenting on the denomination of Kuwait, says that « Al-Kuwait is the diminutive of Kut. The word 'Kut' in the language of Southern Iraq and its neighbouring countries in Arabia and parts of Persia is the house that is built in the shape of a fortress or like it. So as to be easily defended when attacked. This house is usually surrounded by other houses. The name 'Kut' is given to such a house only when it lies near water, whether it is a river, sea, a lake or even swamp. Then it was applied to the village built on such a site. » He gives the examples of Kut al-Ifranji, Kut al'Zayn, Kut al-Amara and Kut Banda. See the Article « Fi Tasmia Madinat al-Kuwait » Al-Mashriq, X, (Bayrout, 1904) pp. 449-58, quoted by Abu Hakima, p. 47. Also see al-Rahid, I, 30.

16. William G. Palgrave, **A Personal Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia, 1862-1863**, (London : Macmillan & Co., 1865), vol. 2, p. 386.

لم يزر بالغريف الكويت شخصيا . يقول : « غالبا ما سمعتها توصف من قبل الذين زاروها »

17. ذات المرجع ص ٣٨٦

18. يخبرنا نيبور ان الكويت استخدمت اكثر من ثمانمائة

27. جمال القاسم : الخليج العربي (القاهرة ، ١٩٦٦) ص ١٩

28. ابو حاكمه ص ٩٦

29. انظر كوبر الذي يخبرنا ان شيخ الكويت اصبح اكثر صلة بالانكليز ص ١٠٣ وكان هذا الشعور طبيعيا باعتبار ان الشيخ استفاد اقتصاديا من شركة الهند الشرقية .

30. لتفاصيل الحادث راجع كوبر ص ٩٩ - ١٠٤

31. For details about Dakheil or protection, see J.W. Burckhardt, Notes on the Bedouins and Wahabys, Vol. 1 (London 1831, First reprinting, 1967), p. 329.

32. في عام ١٨٢١ تم تحويل دار المقيم البريطاني الى الكويت بسبب التهديدات التركية .

33. امين الريحاني : تاريخ نجد وملحقاتها الحديث (بيروت ١٩٢٧) ص ٣١ .

34. احمد بن عبد الحليم بن تيمية : مجموعة الرسائل الكبرى (القاهرة - بدون تاريخ)

35. ذات المرجع

36. الزبارة مدينة عتوبية اخرى تقع في شرق شبه الجزيرة العربية وكانت تحكم من قبل آل الخليفة . وهم أبناء عمومة ال الصباح في الكويت . ال الخليفة هم ، كما نعلم ، حكام البحرين الحاليون .

37. لتفاصيل الغزوات الاولى (اي ما تم منها في مطلع القرن الثامن عشر) انظر ابن غنام : تاريخ نجد (القاهرة ١٩٦١) ص ١٨٨ و ٢٠٥ . ولتفاصيل الغزوات الثانية (اي التي

١٧٧ الكويت دراسة سياسية ١٢

European Traveler, p. 54.

20. S. H. Longrigg tells us that the plague which struck Basrah early in 1773 left that city « a reduced garrison, neglected buildings, increasing crimes, cessation of trade, few and feeble surviving citizens; » **Four Centuries of Modern Iraq** (London : Oxford University Press, 1925), p. 24.

21. J. Marlowe, **The Persian Gulf in the Twentieth Century** (London : The Cresset Press 1962), p. 24.

22. Percy Sykes, **History of Persia**, 2 vols. (New York : Barnes & Noble, Inc., 1969), Vol. 2, p. 281. Also see S. B. Miles, **Countries and Tribes of the Persian Gulf**, 2nd ed. (London : Frank Case & Co., Ltd., 1966), p. 271.

Karim Khan was Persia's strong man and undisputed leader. He was installed as the Regeant during the reign of the Puppet Safawi 'Ismail; who was made titular Shah. See Longrigg, p. 178.

23. James Copper, **Observation on the Passage to India, Through Egypt and Across the Great Desert** (London : 1783), p. 83.

24. See Longrigg, p. 194.

25. Lorimer, I, i. 1002.

26. كوبر الذي وصل الى الزبير بعد فترة وجيزة من تهديمها على يد الفرس ، يسجل الملاحظات التالية لما حدث « زحف على محمد (الحاكم الفارسي للبصرة) من البصرة مع جماعة من جنده واحرقوا الزبير واعدوا كل من حاول الفرار من لهيب النيران » ص ٨٣

١٧٦

تمت في مطلع القرن العشرين انظر :

Glubb, War in the Desert, New York : W. W. Norton & Co. : Inc. 1961).

38. لو كهارت : ذات المرجع ص ٢٦٦

39. استمرت البصرة تتمتع بدرجة من الاستقرار المشوب ببعض المشاكل والصراعات القبلية حتى عام ١٨٦٩ عندما عين المصلح منحت باشا واليا على بغداد . انظر لونريغ ص ٢٧٧ - ٣٢٤ .

40. See Wilson, pp. 199-200. The author stated that « the term Qawasim has come to be used, in a wide sense, to designate all the tribes of the inner Gulf-Coast of Oman — formerly known as the Priates' Coast, but now as Trucial Oman — who were engaged in Piracy. More precisely the term Qawasim refers to the subject and followers of the Qasimi Shaikh of the district of Sharja... whose headquarters at this time was the Coastal Settlement of Ras Al Khaima. »

41. For details see Wilson, pp. 202-03.

42. See S. B. Miles, **The Countries and Tribes of the Persian Gulf** (London : Frank Cass & Co., Ltd., 1966), pp. 223-266 ff.

43. Wilson, p. 207.

44. For complete texts of the treaties see C. Aitchison, **A. Collection of Treaties Engagement and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries**, (Delhi, 1933 5th ed.) vol. 11, Persian Gulf, No. XXIV.

من المهم ان نلاحظ ، انه في حين حالت هذه المعاهدة دون الهجوم على السفن البريطانية والهندية فان معاهدة عام ١٨٢٠ فعلت القليل فحسب لمنع القرصنة بين قبائل الخليج . وكان موسم صيد اللؤلؤ الصيفي وقت احداث القرصنة لذا كان ذلك كارثة اقتصادية لأولئك الذين اعتمدوا على صيد اللؤلؤ لاقامة حياتهم . ولم تكن الكويت مستثناءة من ذلك .

45. Phillip W. Irelan, **Iraq : A Study in Political Development** (New York : The Macmillan Co., 1938), p. 33.

46. J. H. Stockqueler, **Fifteen Months Pilgrimage Through introdden tracts of Khuzistan and Persia in a Journey from India to England through parts of Turkish Arabia, Armenia, Russia and Germany performed in the Year 1831 and 1832**, 2 vols. (London, 1832).

يذكر المؤلف معلومات هامة عن البلدة اذ يقول ان « الكويت او القرين كما تدعى في الخارطة هي حوالي ميل طولا وربع ميل عرضا ويمكن أن تحوي حوالي ٤٠٠٠ ساكن » ج ١ ص ١٨ .

لعل هذا الانخفاض الكبير في السكان نجم عن انحسار في الحياة التجارية للسكان لان عددهم كان قد قدر سابقا وعدة مرات من قبل زوار الكويت بين ١٠٠٠٠ او ١٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٠٠ . انظر

H.J. Whigham, **The Persian Problem**, (New York : Charles Scribner & Sons, 1903), p. 93.

اكثر من هذا ، يذكر الكولونيل بييلي الذي زار الكويت في عامي ١٨٧٣ و ١٨٦٥ ان سكانها بلغوا ٢٠٠٠٠ نسمة

هوامش

الفصل الثالث

1. Marry Cubberly Van Pelt, « The Sheikhdome of Kuwait, » in *The Middle East Journal*, IV, (1950), p. 20.
2. القائم مقام مصطلح اداري تركي يعنى نائب الحاكم . المعنى الحرفي لقائم مقام هو الواقف في محطة راجع :
H. A. R. Gibb and H. Bowen, *Islamic Society and the West*, vol. I (London : Oxford University Press, 1960), p. 114.
3. H. R. P. Dickson, *Kuwait and Her Neighbours* (London : Allen & Unwin Ltd., 1956). Dickson tells us that « Muhammad... was just unwilling to oppose the Turks and, being weak and inefficient virtually handed over control of his Kingdom to a clever, unscrupulous Iraqi named Yusuf Ibn Abdulla Al Ibrahim, who came from Daurah, a short distance below Abadan on the right bank of the Shatt al Arab. Yusuf, a man of wealth in his native land, was pro-Turk and undoubtedly in their pay, hoping to see them one day depose the Al Sabah and place himself and his family in their place. Muhammad Al Sabah's full brother, Jarrah, was if anything a more helpless and slothful character than Muhammad himself, but

وهذا الرقم يعني خمسة اضعاف رقم ستوكلر . ولعل هذه الزيارة تشير الى عودة النشاطات التجارية الى سابق عهدها في النصف الثاني من القرن العشرين . مذكورة في ويغهام ص ٩٤ .

47. Quoted by H. J. Whigham, p. 95.
48. C. A. P. Southwell, « Kuwait » in the *Journal of The Royal Society of Arts*, C 11 24-41 (December 11, 1953), p. 29.
49. See C. Black, et. al., *Neutralization and World Politics* (Princeton : University Press, 1968), p. XI.

انه طلب الحماية الفارسية لتبين ردة الفعل البريطانية ،
يقول لوريمر :

« In the following month, October 1899, it was ascertained that Shaikh Mubarak had undoubtedly applied through the Shaikh of Muhammarah to be taken under the protection of Persia; but this move, which the Shaikh took no pains to conceal, was perhaps contrived by him merely to test the degree of interest taken by the British Government in Kuwait. His advances were rejected by the Shah. » See J. G. Lorimer, **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia** (Calcutta : Superintendent Government Printing 1908-15) Vol. I, Part I, p. 1025.

11. Arnold T. Wilson, **The Persian Gulf : An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century**, (Oxford : The Clarendon Press, 1928), pp. 252-53.

12. الرشيد ص ١٢١ - ١٢٢

13. Prof. Earle stated that the Baghdad Railroad became an « Imperial Interest, » because it was a powerful factor in reviving the military and economic power of Ottoman Turkey. « Through control of the economic resources of the Ottoman Empire, » he writes, « German diplomacy sought to arrive at an entente cordial or a formal military alliance with the Sultan. » E. M. Earle, **Turkey, The Great Powers and the Bagdad Railway** (New York : The Macmillan Co., 1923), p. 127.

their half-brother, young Mubarak, was a can of action, with a fanatical love for his country, which he saw being hastened to its ruin, » p. 136.

لعل في تحليل المؤلف لمحمد وجراح ومبارك بعض الصحة اما كلامه عن اطماع يوسف بن ابراهيم في الكويت او كونه عميلا مأجورا للاتراك فهو موضع شك كبير . فابن ابراهيم كان من الغنى بحيث يمكن القول انه هو الذي دفع للمسؤولين الاتراك لاثارة الاضطرابات على مبارك

انظر الرشيد : تاريخ الكويت ص ١١٤

4. An important but neglected cause behind the Muhammad and Jarrah murders has been revealed by Philip Graves, who states that, « In 1897 Mubarak killed his brothers, who certainly hated him and may have been plotting to take his life... » **The Life of Sir Percy Cox** (London : Hutchinson & Co., Ltd., n.d.), p. 100.
5. Graves, p. 100.
6. H. St. John B. Philby, **Arabian Jubilee** (London: Robert Hale Ltd., 1952), p. 6.
7. Dickson, p. 153.
8. Philby, p. 26.
9. من اجل المزيد من التفاصيل لخلفية المعاهدة البريطانية - التركية انظر ص ٦٤ - ٧٥ من هذا الفصل
10. يلاحظ ان الاتفاقية الانكليزية الكويتية لعام ١٨٩٩ لم تضع الكويت رسميا تحت الحماية البريطانية وقد كان مبارك واعيا لهذا الشموض في مركز الكويت وحاول بكل وسيلة ممكنة أن يمتحن موقف الحكومة البريطانية حتى

20. منح امتياز ١٥ شباط ١٨٩٣ شركة خط حديد اناضوليا
الحق في بناء وتشغيل فرعين باتجاه الخط الاساسي .
احدهما من انغورا الى القيصرية والاخر من ازكيشهر الى
قونية . اما امتياز ١٦ يناير ١٩٠٢ فلقد اعطى ذات الشركة
الحق في مد خط من قونية الى الخليج العربي .

21. Wolf, op. cit., p. 29.

Ambassador O'Connor « Favored the German project, and urged his Government to give British capital a right to cooperate on fair terms in the prolongation of the existing railways to Bagdad and Basra. » See M. K. Chapman, **Great Britain and the Bagdad Railway 1888-1914** (Menasha, Wisconsin : George Banta Publishing Co., 1948), p. 35.

22. Wolf, p. 64.

Phillip Ireland clearly stated the British government's initial policy. « The possibility of curbing German political expansion in Turkish Arabia by means of British participation in the Baghdad Railway had, at first, seemed likely, but the suggestion of the Prime Minister, Mr. Arthur Balfour, April 7th and 8th 1903, that H.M. Government should approve of the investment of British capital in the railway at the invitation of the German financiers, providing such participation were on the basis of equality with any other Power, raised a storm of disapproval in the House and the Press. » Two weeks later Balfour retracted his position. « Mr. Balfour was forced to declare to the House of Commons, April 23rd,

14. E. M. Earle made a detailed and precise study of the trade statistics of the Ottoman empire, covering the first ten years of the twentieth century, and reached the conclusion, that the powers of the Triple Alliance were capturing the markets of Turkey. German, Italian, and Austrian trade gains in Turkish markets advanced in a large degree at the expense of French trade and to a lesser degree at the expense of British trade. « It appeared that a solid foundation was being laid for the eventual affiliation of Turkey with the Triple Alliance, » pp. 104-07.

15. هذا الامتياز منح بتاريخ ٤ اكتوبر ١٨٨٨ للمصرف الالماني
وقد فوض بموجبه بشراء خط حديد حيدر باشا الى اسميد
ولبناء وتشغيل خط الحديد الممتد من اسميد الى انغورا .

16. بصورة اكثر دقة ، اختيرت كاظمة الواقعة على بعد اميال
قليله من مدينة الكويت لهذا الغرض . كانت كاظمة موقعا
مثاليا لانها قريبة جدا من دلتا شط العرب . انظر الرشيد
١٦٩ .

17. Evans Lewin, **The German Road To The East** (London : William Heinemann, 1916), p. 87.

18. في رسالة مؤرخة في ٢٥ يناير ١٩١٦ كتبها « ميد » نفسه
الى مجلة بول مول . امر ميد ان يحتفظ بطابع السرية
الممكنة حول مهمته التي اخفاها برحلة صيد قام بها للجزيرة
المجاورة ومن هناك عبر الى الكويت خلال الليل .

19. John B. Wolf, « The Diplomatic History of the Bagdad Railroad, » in **The University of Missouri Studies**, Vol. XI, No. 2 (April 1, 1936), pp. 12-105, p. 34.

31. Lord Curzon, **Persia and the Persian Question**, (London : Longmans, Green & Co., 1892), Vol. II, 465.
32. See Stephen Gwynn, ed., **The Letters and Friendships of Sir Cecil Spring Rice. A Record**, (Boston & New York, 1929) two Vols. This argument was best illustrated by Spring Rice « Besides, a (Russian) port on the Gulf would be a convenient object for us to attack if necessary, » vol. I, p. 318.
33. Curzon, II, 629.
34. Admiral A. T. Mahan, **Retrospect and Prospect : Studies in International Relations**, (Boston : Little, Brown & Co.,) pp. 234-35.
35. B. D., IV, No. 321 (a), p. 369.
36. B.D., IV, No. 321 (a), p. 371.
37. Earl of Ronaldshay, **On the Outskirts of Empire in Asia**, (London; Blackwood 1904), pp. 320-21.
38. انتشار العملاء والرحالة الروس المذكور في لوريمر ج ١ ص ٣١٠ و ٣٣٠ و ٣٣٢ . اما مناقشة جهود الروس التفصيلية فتراجع في محمود علي داود « محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية » ١٨٩٠ - ١٩١٤ (القاهرة ١٩٦٠) .
39. A detailed discussion of that incident is given by B. C. Bush, **Britain and the Persian Gulf**, 1894-1914) (Berkeley and Los Angeles : University of California Press, 1967) pp. 128-31.
40. كانت الكويت بين الاماكن العديدة في الخليج التي زارها كيرزون . بين الرشيد ص ١٦٥ تفاصيل الاستقبال الذي

- 1903, that H. M. Government would give no support to British financial participation in the Project. » Phillip W. Ireland, **Iraq : A Study in Political Development** (New York : The Macmillan Co., 1938), pp. 51-52.
23. Wolf p. 20.
يقترح وولف في ص ٢٩ ان بريطانيا لم تساهم في المشروع البريطاني بسبب النفقات الباهظة لحرب البوير .
24. G. P. Gooch, and Harold Temperley, ed., **British Documents on the Origin of the War, 1898-1914** Vol. VI (London : H.M.S.O., 1926-38). Ch. XLVI **Passim**. For brevity this work will henceforth be referred to as B.D.
25. Earle, p. 153.
26. Wolf, p. 64.
27. Earle, pp. 152-53.
28. Cited by Wolf, p. 102.
Recent writers on the subject hold different views, for example, M.S. Anderson argues that, « The Baghdad railway, therefore, though it gave rise to many excited speeches and inflammatory articles, was never a threat to European peace or even a source of really serious international tension. » M. S. Anderson, **The Eastern Question** (London : Macmillan & Co., 1965), p. 267.
29. Marlow, **The Persian Gulf in the Twentieth Century**, pp. 18-19.
30. B. D. IV, No. 319, p. 358 : No. 320, p. 365.

and all three show a distinct acknowledgement of Turkish supremacy, though I can not find any proof of tribute paid by Koweit to Turkey. » H. J. Whigham, **The Persian Problem**, (New York : Scriber's, 1903) p. 101.

47. يراجع المزيد من التفاصيل عن التعاون بين الاتراك وابن الابراهيم والمحاولات المتعددة لقلب مبارك في كتاب الرشيد ص ١٢٣ - ١٢٤
48. Bush, p. 98.
49. كان واسطة مبارك مع الانكليز قنصلهم في البصرة السيد whyte (هو النقيب ج/ف وايت الذي كان متمركزا في مسقط عام ١٨٩٥ ثم في البصرة من ١٨٩٥ - ١٨٩٧) .
50. Loch to FSI, 22 December 1897, FES May 1898, 73-103, cited by B.C. Bush, p. 103.
51. ذات المرجع ص ١٠٥
52. ذات المرجع ص ١٠٥
53. Curzon Memorandum (B120), 19 November 1898 Home 2430/98. Cited by Busch, pp. 106-07.
54. Aitchison, I, No. 100.
55. Meade to FSI, 30 January 1899, FI 319/99, cited Busch, p. 110.
56. See Earle, pp. 197-98.
57. In support of this view, see Ravinder Kumar, **India and the Persian Gulf Region, 1858-1907**, (India : Asia Publishing House 1965), Chapter

احاط به مبارك كيرزون ومنه يبين بجلاء مدى اهمية الصداقة البريطانية بالنسبة لمبارك وبالتالي الخطر الكبير الذي استشعر به مبارك من الموقف غير الودي للاتراك تجاهه .

41. كان قد تم تعيين ممثل سياسي في البحرين في عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٠٤ كلف هذا بالكويت وفي عام ١٩٠٨ كلف بالشارقة وفي عام ١٩١٠ بالحمرة .
42. C. Sykes, **Wassmus : The German Lawrence** (London : Longmans, Green & Co., 1936), p. 28. For a detailed and highly penetrating study of the 1907 Anglo-Russian Convention, see Rogers Platt Churchill, **Anglo-Russian Convention of 1907** (Cedar Rapids, Iowa : The Torch Press, 1939).
43. Co. Sir T. Hungerford Holdich, **The Indian Borderland 1880-1900** (London : Methuen, 1901, pp. 223-24).
44. The texts of the various agreements concluded with Muscat, Kuwait, and Bahrain appear in C. M. Aitchison, comp., **A. Collection of Treaties, Engagements, and Sanads relating to India and Neighbouring Countries**. Vol. XI, 3rd edition (Calcutta, 1892).
45. Dickson, p. 136.
46. H. J. Whigham stated that : « In the records of the Bombay Government, where the history of the Gulf during the first half of the last century lies encasted, there are at least three references to the position of Turkey with regard to Koweit,

September 1899, F.D.S.P. No. 140, November 1899, cited by Kumar, *India*, p. 148.

61. من اجل تفاصيل المباحثات بين وزارة الهند ووزارة الخارجية راجع كومار الهند ص ١٤٦ هامش
62. Quoted by Busch, p. 210.
63. See for detail about Turkish harassment to Mubarak, B.C. Busch, pp. 211-20.
64. ذات المرجع ص ٣٠٤
65. ذات المرجع ص ٢٣٤
66. ذات المرجع ص ٣٠٤
67. ايرل ذات المرجع ص ٢٥٥
68. بوش ذات المرجع ص ٣٣٦
69. J. C. Hurewitz, *Documents of Near East Diplomatic History* (Near and Middle East Studies, School of International Affairs, Columbia University New York, 1951) Vol. I, No. 91. A similar undertaking was followed on May 14, 1914 from the Shaikh of Bahrain.
70. Dickson, p. 152, explained the reason for the feud between Salim and Ibn Saud. He wrote that : « There followed in November a rebellion of the Ajman in Hasa. In attempting to put it down Ibn Saud suffered a reverse and found himself beleaguered in the town of Hufuf. Shaikh Mubarak showed his loyal and deep interest in the affairs of his young and vigorous neighbor by sending an army to assist him. The

(V). Kumar saw the Kapnist's proejct as representing the Russian danger. He states that « Ardagh's critique of the Kapnist project, which draws the conclusion that the realization of the Scheme would transform Turkish Arabia into a Russian province, converted Salisbury to the view that it was essential to acquire a controlling hand over Kuwait, » p. 144.

Also Wolf, p. 37, who indicates that the agreement between Britain and Kuwait was concluded in 1899, but : « It was not until after 1903 that the British used Koweit as a lever in the Baghdad Railroad question. » Also see R.V. Pillai & M. Kumar, « The Political and Legal Status of Kuwait, » in *International and Comparative Quarterly*, II (January 1962) pp. 108-30.

58. Kumar, p. 146.

انزعج مبارك من تعيين حمدي باشا ومرة اخرى اثبت انه استاذ في فن السياسة لانه بالتعاون مع نقيب البصرة تمكن من عزل حمدي باشا وتعيين محسن باشا في مكانه وذلك في خريف عام ١٨٩٩ . كان محسن باشا على علاقات اطيب مع الكويت . من اجل تفاصيل ذلك راجع لوزيمر ص ١٠٢٥ - ١٠٢٦

59. Rudolf Wagner, « Deutschland und England am persischen Golf, » in *Deutsche Kolonialzeitung*, 18, No. 44, October 31, 1901, cited by Bradford G. Martin, *German-Persian Diplomatic Relations, 1873-1912* (Mouton and Co., Gravenhage Netherlands, 1959), p. 82.

60. Tel. Secretary of State for India to Viceroy, 9

H. R. P. Dickson's book, **Kuwait and Her Neighbours**

وهو كتاب اكثر توازنا • كلا المؤلفين كان في المؤتمر

75. Dickson, p. 272.

76. ذات المرجع ص ٢٧٢

77. ذات المرجع ص ٢٧٤

78. ذات المرجع ص ٢٧٤

مناقشة السير بيرس كوكس حول قوة الصحراء لابن صباح
(وهو لقب الصحراء لشيخ الكويت) فيها بعض الصحة •
لانه خلال حكم مبارك كان هنالك عدد من القبائل انتمت الى
الكويت كنتيجة لكرم الشيخ مبارك الذي اعتاد ان يجذبها
بما يقدمه لها من هدايا وهبات لكي يستخدمها في
حماية مدينته • لكن الشيخ احمد خفض هذه الهبات
وبالتالي فان عددا من هذه القبائل انصرف عن الكويت
واتجه الى ابن سعود • انظر :

Glubb, **War in the Desert**, (New York : W. W. Norton & Co., Inc., 1961) p. 183.

79. Dickson, p. 276.

80. ذات المرجع ص ٢٧٦

81. ذات المرجع ص ٢٧٥

82. ذات المرجع ص ٢٧٦

83. ذات المرجع ص ٢٧٩

١٩٣ الكويت دراسة سياسية ١٣

Kuwait force, which included two future rulers of Kuwait, Shaikh Salim, Mubarak's second son, and Shaikh Ahmad, Mubarak's grandson, was entirely successful in its object. After raising the siege, it co-operated with Ibn Saud's forces and beat the Ajman concentration at the battle of Ridha, near qatif... Then, having agreed to give asylum to the beaten Ajman — a gesture highly distasteful to the ambitious and warlike Ibn Saud, and the beginning of the long feud that later existed between that ruler and Shaikh Salim of Kuwait. »

بحث الرشيد في نزاع ابن سعود وسالم بالتفصيل في تاريخه للكويت وبين عددا من الاسباب لهذا النزاع منها ان ابن سعود اراد دوما ضم الكويت لانه اعتقد باستمرار ان الكويت هي امتداد طبيعي لامارة نجد • الرشيد ص ٢٠٨ - ٢١٥ •

71. من اجل تفاصيل الصراع المستمر بين الشيخ سالم وابن سعود راجع ديكسون ص ٥٠ - ٢٥٧ والرشيد ص ٢٠٨ - ٢١١ •

72. المحمرة ، بلدة تقع في عربستان على بعد حوالي ٣٠ ميلا الى الشرق والجنوب الشرقي من البصرة •

73. Dickson, p. 257.

74. هنالك مرجعان منشوران عن مؤتمر العقير : كتاب الريحاني :

Ibn Saud of Arabia (London : Constable, 1928).

وهو كتاب موالى للسعوديين بسبب اعجاب مؤلفه بابن سعود

الفصل الرابع

1. يعود اول امتياز ايراني الى ٢٨ ايار ١٩٠١ ويعرف بامتياز د. آرسي . الامتياز العراقي الاصلي كان قد منح لسلف ال IPC ونعني شركة البترول التركية وكان ذلك في ٢٤ آذار ١٩٢٥ . اما اول امتياز سعودي فقد منح لشركة ستاندرد اويل في كاليفورنيا بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٣٣ . اما امتياز الكويت فقد منح لشركة الكويت للبترول في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ (للنصوص الاساسية لهذه الامتيازات الاربع انظر الملاحق ١ و ٢ و ٣ و ٤ في الفصل الرابع)
2. Stephen H. Longrigg, **Oil in the Middle East : Its Discovery and Development** (London and New York, Oxford University Press, 1954), p. 17.
3. هذا الامتياز يغطي كل ايران ما عدا الجزء الشمالي والذي يتكون من المقاطعات الاتية : مقاطعة مازاندايران ومقاطعة خوراسان ومقاطعة استرabad وتقع كل هذه المقاطعات تحت النفوذ الروسي في ذلك الوقت .
4. Benjamin Shwadran, **The Middle East Oil and the Great Powers** (New York : Fredrick A. Praeger, 1955), p. 19.
يشار الى هذه الشركة في هذا الفصل وكل الكتاب على انها شركة الزيت الانكلو ايرانية
5. ذات المرجع ص ٢١

6. Shawdran, p. 21.

For details about Wilson's mission, see W. Mi-neau, **The Go Devils**, (London : Cassell, 1958). Ch. I.

7. الطريقة التي استولت بها الحكومة البريطانية على امتياز د. آرسي (D'Arcy) غامضة جدا وهناك عدة تفسيرات لذلك كلها طريقة وتقييم الدليل على ان امتياز د. آرسي قد سرق منه على يد المخابرات البريطانية « بتفويض من الحكومة البريطانية من غير شك » . لتفاصيل ذلك انظر : Nasrollah S. Fatemi, **Oil Diplomacy : Powderkeg in Iran**, (New York : Whittier Books, Inc., 1954), pp. 10-19.
8. لتفاصيل النزاع الانجلو - الايراني حول الزيت انظر : L. P. Elwell-Sutton, **Persian Oil : A Study in Power Politics** (London : 1955), Passim, and N. S. Fatemi.
كلا المؤلفين ، وأولهما لكاتب غير ايراني وثانيهما لكاتب ايراني ، يدينان شركة الزيت . من اجل وجهة نظر مؤيدة للشركة راجع :
S. Longrigg, Chapter X.
9. Shwardan, p. 177.
يعتبر هذا الكاتب سقوط مصدق وانتصار زاهدي كنصر للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتين استعملتا ضغوطا اقتصادية مختلفة لتحقيق ذلك النصر .
10. ذات المرجع : ص ١٨٨
11. ورث الكونسورتيوم عمليا ذات المنطقة التي كانت لشركة ال AIOC المنحلة .

18. Article 10 of the agreement reads : « All the Parties hereto agree that the Turkish Company or a nominee of the Turkish Company shall, except as hereinafter mentioned, have the sole right to seek or obtain oil concession within the defined area, and each of the Groups hereby covenants and agrees with the Turkish Company and with other Groups that excepting only as herein provided or authorized such Groups will not nor will any of its Associated Companies either personally or through the intermediary of any person, firm, company, or corporation seek for or obtain or be interested, directly or indirectly, in the production of oil within the defined area or in the purchase of any such oil otherwise than through the Turkish Company or an Operating Company under the Turkish Company. » **The International Petroleum Cartel**, Staff Report to the Federal Trade Commission Submitted to the Subcommittee on Small Business, United States Senate, 82nd Congress, 2nd Session, August 22, 1952. p. 66.
19. Shwadran, p. 256.
20. ذات المرجع ص ٢٤٨
21. See, A. Al-Rihani, **Makers of Modern Arabia**, (New York : Houghton Mifflin Co., 1928), pp. 79-88 and H. St. J.B. Philby, **Arabian Jubilee**, (London : Robert Hale Limited, 1952), pp. 68-69.
22. Philby, p. 69.
23. ذات المرجع ص ١٧٨

12. E. L. Woodward and R. Butler, eds., **Documents on British Foreign Policy, 1919-1939**, 1st. Ser., vol. 4, (London : Her Majesty's Stationery Office, 1952), pp. 241 ff.
- ادخلت ولاية الموصل التي كانت معروفة بغناها في النفط ضمن المنطقة الفرنسية على ان الفرنسيين وافقوا على التنازل عن الموصل للانكليز في مقابل تأييد هؤلاء لهم في بعض المسائل شريطة ان يسمح الانكليز للفرنسيين بنسبة معينة من زيت تلك المنطقة .
13. Great Britain, **Parliamentary Papers**, (London 1920), cmd. 675, misc. no. 11.
14. Ralph H. Magnus, ed., **Documents on the Middle East** (Washington, D.C. : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1969), no. 6.
15. United States, Department of State, **Papers Relating to Foreign Relations of the United States**, 1920, II, pp. 658-59.
16. Rear Admiral Chester was the representative of New York Chamber of Commerce and the Board of Trade. For a brief, but lucid, summary of Chester's concession, see Henry Woodhouse, « American Oil Claims in Turkey, » **In Current History**, vol. XV, (1922).
17. كانت وزارة الخارجية الامريكية متعاطفة مع مطالب الاميرال تشستر ، لكنها لم تؤيده . ابطال امتياز الاميرال تشستر من قبل الحكومة التركية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

وتمكن هولمز من تفجير الماء الفرات وفي العام التالي نجح
في الحصول على امتياز للزيت •

33. Mineau, p. 185.
34. **International Petroleum Cartel**, Federal Trade Commission Submitted to the Subcommittee on Small Business, United States Senate, 82nd Congress, 2nd Session, August 22nd, 1952.
35. Shwadran 385.
بند الجنسية هذا كان يعبر عن سياسة الحكومة
البريطانية بالاصرار على افضلية الرعايا البريطانيين في
الاراضي والمحميات •
36. Charles W. Hamilton, **Americans and Oil in the Middle East** (Houston : Gulf Publishing Company, 1962), pp. 190-91.
37. Longrigg, p. 26.
38. J. C. Hurewitz, **Documents of Near East Diplomatic History**, (New York : Columbia University Press, 1951), pp. 264-65.
39. Edward H. Brown, **The Saudi Arabia-Kuwait Neutral Zone** (Beirut : The Middle East Research and Publishing Center, 1963), p. 92.
40. اندرو ميلن (Mellon) سفير الولايات المتحدة في لندن
كان له دون شك نفوذ كبير على قرار وزارة الخارجية
الامريكية بالتدخل باسم شركة الخليج : « كون سفير
الولايات المتحدة لدى بلاط سانت جيمس في عام ١٩٣١
كونه اندرو ميلن المالك الرئيسي لشركة الخليج اضاف
حماسا الى مطالبة وزارة الخارجية » : راجع :

24. لدراسة مفصلة عن مبدأ المناصفة انظر :
L. Fanning, **Foreign Oil and The Free World**
(New York : McGraw-Hill Book Co., Inc., 1954),
part 2, Chapters 7, 8, 9, 10.
25. Henry Cattan, **The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa**, (New York: Oceana Publications, Inc., 1967), p. 10.
26. C. M. Aitchison, ed., **A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries**, XI, (Delhi, 1933), pp. 264-65, and Hurewitz, J. C. **Documents of Near East Diplomatic History** (New York : Columbia University Press, 1951) Vol. I, no. 91.
27. Shwadran, p. 385.
28. انظر فصل ٣ وجدول ٢ لذات الفصل
29. Mineau, p. 177.
30. ذات المرجع ص ١٧٩
31. انظر ما سبق
32. يذكر مينو Mineau صفحة ١٨٣ انه عندما وصل
هولمز الى البحرين في عام ١٩٢٤ وتقرب من الحاكم من اجل
امتياز للنفط وجده مشغولا بمعالجة موضوع الجفاف الذي
حصل في البحرين تلك السنة وانتهز هولمز الفرصة
فعرض حفر بئرين ارتوازيين قال « اذا وجدت ماء فراتا
تدفع الى ٤٠٠٠ بكل بئر واذا فشلت فلا تدفع شيئا » •
وعندما وافق الشيخ تقدم هولمز بطلب واحد • اذا نجح
يعد الشيخ بأن يتباحث معه مجددا عن امتياز للزيت ،

- of *International Law*, vol. 52, no. 2 (April 1958), p. 260.
49. D. P. O'Connell, *The Law of State Succession*, (Cambridge : The University Press, 1956), p. 106.
 50. *Encyclopaedia Britannica*, 1946 edition, vol. VI, pp. 200-201.
 51. Mikdashi, p. 82.
 52. Section 8 of Gulf-APOC joint ownership agreement of 14 December 1933. *International Petroleum Cartel*, p. 133.
 53. Mikdashi, p. 82.
 54. The starting point of the Iranian campaign took place in 1969 when, « In an endeavor to mobilize Western sentiment in support of Iran's demand for an increase in oil output sufficient to close the gap, the Shah sponsored a brochure written by David Missen and Published in Britain in the spring of 1969 under the title *Iran : Oil in the Service of a Nation*. » G. W. Stocking, *Middle East Oil*, (Kingsport : Vanderbilt University Press, 1970) p. 449.
 55. Mikdashi, pp. 82-83.
 56. Richard H. Sanger, *The Arabian Peninsula*, (Ithaca New York : Cornell University Press, 1954), p. 166.
 57. Philby, p. 176.

Harvey O'Connor, *The Empire of Oil*, (New York : Monthly Review Press, 1955), p. 285.

كان عام ١٩٣١ عاما صعبا بالنسبة لشركة الخليج لانه لأول مرة في تاريخ الشركة عملت بخسارة . ولعل هذا يبين الحاجة الماسة الى الزيت الخام لسد حاجة برنامج الشركة المتوسع . استثمارات ميلن وأولاده كان لها السيطرة على ٣٣٢٢٥٧٣ من اسهم شركة الخليج البالغة ٢١١٨٢٢٥٢٧ سهما .

راجع :

Gulf Oil Corporation, *Proxy Statement*, Annual Meeting of Shareholders April 22, 1969.

41. *International Petroleum Cartel*. p. 131.
42. للمقارنة راجع حالة العربية السعودية التي وجهت حكومتها بمتنافسين الـ IPC وشركة ستاندرد اويل في كاليفورنيا ، اللتين مثلتا جهودا مستقلة عن بعضهما وكانت النتيجة ان عرض الـ IPC سقط امام عرض ستاندرد
43. Mikdashi, Z. p. 266.
44. ذات المرجع : ص ٨٢
45. ذات المرجع ص ٨٢
46. O'Connor, p. 285.
47. Lord McNair, « The General Principles of Law Recognized by Civilized Nations » in *The British Year Book of International Law*, 1 (1957), p. 1.
48. Kenneth S. Carlston, « Concession Agreements and Nationalization » in *The American Journal*

61. في كتابه المعبر مؤيدا لشركات النفط في الشرق الاوسط يعتبر لونجرج (Longrigg) ان ما سبق مبدأ المناصفة يعتبر تافها بالمقارنة الى ما كان يجري في العراق .

62. Lenczowski, pp. 85-86.

63. Longrigg, p. 214.

64. Aminoil is owned by :

Phillips Petroleum Co.,	37.34%
Signal Oil and Gas Co.,	33.58%
Ashland Oil and Refining Co.,	14.13%
J.S. Abercrombie Mineral Co.,	7.07%
Globe Oil and Refining	3.53%
Sunray DX Oil Co.,	2.94%
Pauley Petroleum Inc.,	1.41%

65. تبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٥٧٦ ميلا مربعا . وقد تم تركها من قبل شركة نفط الكويت بسبب القانون رقم ٨٠ الصادر في العراق عام ١٩٦١ الذي قرر بصورة منفردة ترك ٩٩٪ من منطقة امتياز شركة نفط العراق . كان القانون المذكور الصادر في ديسمبر ١٩٦١ في عهد حكومة اللواء قاسم كان في الحقيقة يستهدف حرمان شركات النفط من كل مناطق امتيازها عدا آبار النفط التي كان ينتج منها النفط فعلا .

66. Texts and provisions of various concessions discussed here may be found in the following sources : S.H. Longrigg, **Oil In the Middle East**, (Oxford University Press, 1954); Z. Mikdashy, **A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions : 1901-65**, (F. A. Praeger, 1955); J. C. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record : 1535-1914**, vols.

58. G. Lenczowski, **Oil and State in the Middle East**, (Ithaca, New York : Cornell University Press, 1960), pp. 94-104.

هنالك احتمالات بأنه في نهاية هذا العقد ستلجأ البلاد المصدرة للنفط في الشرق الاوسط لابطال كل امتيازات النفط البالية . لتفاصيل ذلك انظر الايكونومست « حرب النفط القادمة بدأت » لندن ٣١ تموز ١٩٧١ ص ٥١-٥٢ .

59. Mikdashy, p. 260.

يبين الكاتب الخطوط العريضة لخطة مساومة بين شركات النفط والبلاد المصدرة . انظر ملحق واحد ص ٢٦٣ - ٢٧١ . وفي محاولتي لتطبيق نظرية الكاتب وجدت ان مركز الكويت في المساومة عبر المفاوضات التي سبقت امتياز ١٩٣٤ كان ضعيفا بالمقارنة مع المركز القوي نسبيا لاصحاب الامتياز . اكثر من هذا وجدت ان حكومة الكويت ستبقى في مركز ضعيف نسبيا في مساومتها مع شركة نفط الكويت الى اجل غير مسمى . على افتراض استمرار الوضع الراهن في العالم العربي عموما وفي الكويت على وجه الخصوص .

60. According to H. Cattani the 50-50 principle is applied in two forms; « either in the form of a 50% income tax on profits (calculated before deduction of the royalty) against which the royalty was creditable, so that the income tax was the difference between 50% of this profit and the royalty, or by a straight division of profits between the oil concessionaire and the producing country. » **The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa**, (New York : Oceana Publications, Inc. 1967), p. 10.

هوامش

الفصل الخامس

1. مثلاً التقلص الكبير في تجارة اللؤلؤ في الثلاثينات كنتيجة للركود الاقتصادي العالمي ولتطوير اللؤلؤ الصناعي الياباني أما فيما يتعلق بتدهور التجارة فينظر الى أثر الحصار السعودي للكويت في عام ١٩١٩ والذي استمر حوالي عشرين عاماً .
- (الفصل ٣ صفحة ٩٨ من هذا الكتاب)
2. Fakhri Shehab, « Kuwait : A Super-Affluent Society, » in **Foreign Affairs**, vol. 42 (April, 1964), p. 463.
3. J. G. Lorimer, **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia** (Calcutta : Superintendent Government Printing 1908-15) vol. 1, 165-66.
4. ذات المرجع ص ١٠٠٦ .
5. Lorimer, I, 1006. By 1939 Kuwait could boast of about 316 vessels ranging from large to small dhows and various kinds of pearlers. See Alan Villiers, « Some Aspect of the Arab Dhow Trade, » in **The Middle East Journal**, vol. 2, no. 4 (October 1948), p. 399.
6. لوريمر ذات المرجع ج ١ ص ١٠٥٦ .

I, II, (Princeton : Princeton University Press, 1956).

67. Cattan, p. 6.
 68. Paul A. Baran stated that the reason for the companies change of policies is due, «... partly to the vast expansion of demand for oil during and after the war and the resulting intensification of the rivalry among the oil companies — particularly between those domiciled in the U.S. and Britain respectively — partly due to the mounting popular pressures in the underdeveloped countries threatening the political stability of the local administrations and thus limiting the extent of their possible subservience to foreign interests. »
- Paul A. Baran, **The Political Economy of Growth**, (New York : Modern Reader Paperbacks, 1968), p. 206.

الجزيرة العربية» ج ٦ تاريخ البحرين» - (الطبعة الثانية -
القاهرة ١٩٣٤)

14. Shehab, p. 463.
15. See Lorimer, I, 164.
16. Sanger, p. 146.
17. Sanger, p. 143.
18. For total volume of Kuwait trade in the 1930's see Great Britain, Dept. of Overseas Trade. **Report on Economic and Commercial Conditions in the Persian Gulf** No. 601 and No. 665 (1934, 1936).
19. Shehab, p. 463.
20. انظر ما سبق
21. Mahmoud Adasani, **The Greater Burgan Field**, (General Oil Affairs Dept. Ministry of Finance and Industry, Kuwait) p. 7.
يذكر الكاتب ان اكثر من ٨٠٪ من انتاج الزيت يأتي من ذلك الحقل الذي انتج حتى الان ٦٧ مليار برميل في السنوات الثمانية عشرة الماضية ص ٢٥
22. See Arabian American Oil Co., **Oil and the Middle East** (Dhahran, Saudi Arabia, 1968), p. 99.
23. Barrows, p. 235.
24. W. A. Leeman **The Price of the Middle East Oil** (Ithaca, New York; Cornell University Press, 1962).
يقول المؤلف ان النفط الكويتي هو مربح جدا بالقياس

7. لوريمر ذات المرجع ج ٢ ص ١٣٥٦
8. « الدو » مركب يستعمل بصورة خاصة من قبل العرب في الخليج . كانت الكويت مركزا اساسيا لبناء مراكب الدو . ويرى الاستاذ حوراني ان كلمة دو « مشتقة من داو » وهي كلمة سواحيلية لم يستعملها العرب ، لكنها شاعت في كتابات الانكليز على نحو غير صحيح هو « الدهو » انظر :

G. Hourani, **Arab Seafaring** (Princeton : Princeton University Press, 1951), p. 89.

تستخدم « الدو » الآن كسمة مميزة لشعار دولة الكويت .

9. تتجلى اهمية « التمر » كمادة رئيسية للتجارة بأنها كانت تستخدم كمعيار لقياس حجم « الدو » . وسيطيا تحمل « الدو » العادية حوالي ٢٠٠٠ كيس من التمر .
10. معظم المعلومات المتعلقة بالطرق التجارية الكويتية والنشاطات التجارية الكويتية مبنية على المؤلفين الاتيين :
Alan Villiers, **Sons of Sinbad** (New York : Charles Scribner's Sons, 1940), passim; and, « Arab Dhow Trade, » pp. 200-34.
11. Richard H. Sanger, **The Arabian Peninsula** (Ithaca, New York : Cornell University Press, 1954), p. 157.
12. Sanger, p. 163.
13. من افضل ما كتب عن صيد اللؤلؤ هو مؤلف ، محمد بن خليفه النبهاني المعروف بـ « التحفة النبهانية في تاريخ

other ministries, there are no adequate controls to assure that expenditures are made in accordance with appropriations, » pp. 45-46.

28. Sir Rupert Hay, « The Impact of the Oil Industry on the Persian Gulf Shaykhdoms, » in *The Middle East Journal*, vol. 9, no. 4, (Autumn, 1955), p. 366.
29. Elizabeth Monroe, «The Shaykhdom of Kuwait,» in *International Affairs*, vol. XXX, no. 3 (July 1954), p. 276.
30. See the *Economist*, « Worries for Kuwait, » (May 1, 1954), pp. 383-84.
31. للتفاصيل يراجع : مونرو ص ٢٧٧ رغم تحيز المؤلفه للشركات البريطانية فانها مع ذلك تذكر السيئات الاساسية في هذا النظام مشيرة على وجه الخصوص الى النفقة البالغة الارتفاع .
32. Shehab, p. 464.
33. IBRD, op. cit., p. 89.
34. Shehab, p. 469.
35. R. El Mallakh, *Economic Development and Regional Cooperation : Kuwait*, (Chicago : University of Chicago Press, 1968), p. 81.
36. Najjar, p. 63.
37. الزيادة في عدد الطلاب لا ينبغي أن تعتبر معيارا دقيقا للتعليم باعتبار ان هناك نسبة معينة من الطلاب غير الكويتيين الذين يتلقون التعليم مجانا . يمثل الكويتي اقلية في بلده تقدر بـ ٤٦ ٪ من مجموع السكان .

على الزيت السعودي وذلك بسبب السهولة التي يمكن بها استخراجه ونقله من على بعد ما لا يزيد عن عشرين ميلا .
ص ٧٤ و ٧٦

25. C. Issawi and M. Yeganeh, *The Economics of Middle Eastern Oil* (New York : Fredrick A. Praeger, 1962), p. 89.
26. See, The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations, *Kuwait, A monthly Bulletin*, vol. VI, no. 8 (March, 1970).

بالمقارنة فان كلفة البرميل الواحد للنفط الخام في فنزويلا تبلغ حوالي ٨٠ سنتا وفي الولايات المتحدة حوالي ١٧٥ دولارا . أما تكلفة انتاج ونقل الزيت الخام السوفياتي المصدر من موانيء البحر الاسود فتقدر بـ ٨٠ سنتا للبرميل .
راجع :

Issawi and Yeganeh, pp. 89-91.

27. The International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Kuwait*, (Baltimore, Maryland : The Johns Hopkins Press, 1965), p. 45.
- The IBRD mission reported that in spite of drawing up a budget, old practices remained the order of the day. The mission stated that « the implementation of such an important and far-reaching measure was only partial. Beyond the formal drawing up of the budget, methods and procedures for handling government finance during the fiscal year are still based on old practice, and except in Public Works and one or two

45. دخل صادرات البترول - يمثل حوالي ٨٤ ٪ من عائدات الميزانية الحكومية ويشكل أكثر بكثير من نصف الدخل القومي .
46. Nabil T. Khoury concludes that the adoption of the electric car would reduce in some measure the share of oil in the overall energy market in the United States. For more details see **The Impact of the Electric Automobile on Crude Oil Production in the United States**, Ph.D. dissertation, Indiana University, 1967.
47. A. K. Barakeh, **An Analysis of the Impact of African Oil Development on Middle East Petroleum Exports to Western Europe**, Ph.D. Dissertation, Indiana University, 1968.
48. For details about the five-year plan, see the Planning Board, **The First Five-Year Development Plan 1967/68-1971/72** (December 1968).
49. IBRD, p. 24
50. خلال حكم الشيخ مبارك قرر بعض أغنياء تجار اللؤلؤ مغادرة الكويت الى البحرين احتجاجا على الضرائب العالية وأدرك مبارك بسرعة النتائج الاقتصادية لهذا القرار فأرسل على الفور وفدا برئاسة ابنه سالم الى البحرين ليعتذر للتجار ويقنعهم بالعودة الى الكويت . لتفاصيل هذا الحدث راجع :
- الرشيد : تاريخ الكويت - بيروت ، دار مكتبة الحياة ص ١٦٣ - ١٦٩ أيضا : القناعي ، صفحات من تاريخ الكويت - دمشق ١٩٥٤ ٠٠ الذي يصف فيه اعتماد الاسرة الحاكمة على التجار ، ص ٢٩ .

38. For details concerning the development of the American hospital see E. T. Calverley, **My Arabian Days and Nights**, (New York : Thomas Y. Crowell Co., 1958) *passim*.
- الكاتبة واحدا من أوائل الاطباء في الكويت فقد جاءها في عام ١٩١٢ ليعمل في المستشفى الذي بني على أرض أوقفها الشيخ مبارك .
39. كانت الحكومة العراقية أول حكومة استفادت من القروض الكويتية ، فالقرض الممنوح لها والذي بلغ ٣٠ مليون دينار كويتي تم بدون فائدة . على أن يسترد نظريا في ١٩ دفعة خلال ٢٥ سنة . فمن توقيت منح القرض للعراق كان واضحا انه كان مجاملة سياسية اشترت بها الكويت اعتراف العراق بها . فلقد تم التوقيع على الاتفاقية المالية الكويتية - العراقية في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٦٣ وذلك بعد ٨ أيام فقط من اعتراف العراق بالكويت انظر :
- The Middle East Economic Survey**, No. 49, October 18, 1963.
40. El Mallakh, **Economic Development**, p. 183.
41. For details of the GUPAC educational and health aid programs in the Arabian Gulf, see R. El Mallakh, « Kuwait Aids Its Arab Gulf Neighbors, » **In Emergent Nations**, Vol. I, no. I (Autumn 1965), pp. 54-55 and El Mallakh, **Economic Development**, pp. 208-10.
42. Kuwait Ministry of Foreign Affairs, **General Board for the South and Arabian Gulf**, (n. d.).
43. Kuwait Ministry of Foreign Affairs, p. 1.
44. Kuwait Ministry of Foreign Affairs, p. 3.

XLVIII (1961), p. 309.

8. « Arab Reaction to Kuwait, » **The World Today**, vol. 17, no. 8, (August 1961).

9. **The Times**, June 27, 1961.

10. The following note was sent by Shaikh Abdulla to the British Consul General in Kuwait : «In view of the military movements which have been undertaken by the Iraqi Government on the borders of Kuwait and which are such as to threaten the security of Kuwait, I have decided to submit a request for military assistance to Her Majesty's Government in accordance with the notes which I exchanged with Sir William Luce (British Political Resident in the Persian Gulf) on June 19, 1961.

I beg you to inform your Government of this immediately. I have full confidence that Her Majesty's Government will adopt all measures and will muster their whole potential to ward off the aggressors. » Benjamin Schwardan, « The Kuwait-Incident » Part I, in the **Middle East Affairs**, vol. 13 (1962), p. 10.

11. According to **The Economist**, July 1, 1961, «Iraq's claim to Kuwait is not in itself dumbfounding; but the brutal manner which it was announced... has left the Arab world agape. General Qasim's reference to the ruler, Abdullah Salim Sabah as « this Sheikh » and his announcement that he would be confirmed in his position as the Qaim-magan of Kuwait (a sort of district Commission-

هوامش

الفصل السادس

1. انظر الملحق الاول للفصل الثاني
2. United Kingdom Treaty Series, No. I (1961), Command Papers, 1409.
3. Elizabeth Monroe, « Kuwait and Aden : A contrast in British Politics, » in **The Middle East Journal** (Winter, 1964), p. 64.
4. المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء قاسم في وزارة الدفاع ببغداد استغرق ثلاث ساعات . تراجع خلاصة عن بيانه في: Watt, **Documents on International Affairs** (London : Oxford University Press, 1965), pp. 781-85.
5. **The Times**, June 23, 26, 1961.
6. The above paragraph is translated by H. M. Al-Baharna, **The Legal Status of the Arabian Gulf States**, (New York : Oceana Publications, 1968), p. 250.
جمهورية العراق ، وزارة الخارجية : حقيقة الكويت ، رقم ١ (تموز ١٩٦١) ص ٢٤ الفقرة الواردة اعلاه مترجم في كتاب
7. S. Longrigg, « Iraq's Claim to Kuwait, » in the **Journal of the Royal Central Asian Society**, vol.

19. Schwardan, p. 43.

20. انظر ما سبق

21. تولى الاستاذ عبد العزيز حسين الدفاع عن قضية الكويت فأذكر ان تكون الكويت أبدا جزءا من الامبراطورية العثمانية وقدم الدليل التالي لحجته حول استقلال الكويت : منذ الرابع والعشرين من تموز ١٩٥٩ قبلت الكويت على التوالي من المنظمات الدولية التالية :
اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية (ITM)
اتحاد البريد العالمي (UPM)
المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)
منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO)
منظمة العمل الدولية (ILO)
بالتأكيد ان العضوية في هذه المنظمات تشكل اعترافا دوليا باستقلال الكويت .

انظر محضر الاجتماع ١٥٨ لمجلس الامن الدولي ٥ تموز
الوثيقة : UN Doc. S/PV., 958 p. 56. New York.

22. A. G. Mezerik, **Kuwait-Iraq Dispute**, vol. VII, no. 66 (Washington, D.C. International Review Service), p. 14.

23. B. Schwardan, p. 45.

Also see Mr. Plimpton, United States, Verbatim Record of the Nine Hundred and Fifty-Ninth Meeting of the Security Council, 5 July 1961, UN Document S/PV. 959, p. 11, New York.

For the position of France, see Mr. Berard, France, Verbatim Record of the Nine Hundred and Fifty-Ninth Meeting of the Security Coun-

er) under the Authority of Basra province, were both calculated insults. The bland announcement that the Iraqi Prime Minister had in mind a programme for Kuwaiti development including the provision of schools and hospitals 'which are cruelly lacking' might be funny if it were less foolish, » p. 45.

12. **Middle East Journal** (Spring, 1958), p. 166. For Grobba's dispatch see pp. 196-203.

13. **The Economist**, July 15, 1961, stated that « In Iraqi foreign policy the claim to Kuwait has been a recurrent theme ever since 1936, when King Ghazi advanced it publicly. His action caused a stir in Baghdad, where, in contrast to today's apparent apathy, there were spirited demonstrations, » p. 222. Also see Elizabeth Monroe, **Britain's Moment in the Middle East 1914-1956** (Baltimore, Maryland : The Johns Hopkins Press, 1963), p. 122.

14. B. S. Longrigg, p. 309.

15. Dr. M. F. Jamali, « Iraq Under General Nuri, » in **A Middle East Reader**, edited by Irene L. Gendzier (New York : Pegasus, 1969), p. 186.

16. انظر ما سبق

17. Michael Ionides, **Divide and Lose : The Arab Revolt of 1955-58** (London : Geoffrey Bles, 1960), p. 235.

18. Schwardan, « The Kuwait Incident, » Part II, p. 43.

33. ذات المرجع ص ٢٥٨
34. انظر ما سبق
35. ليس معروفا ما اذا كان المجلس التأسيسي قد انتخب
انتخابا او عين تعيينا . فذكسون يرى ان المجلس « اختير
اصولا » ص ٢٥٨ وراشد الفرخان في خلاصة تاريخ
الكويت ، يشير الى أن المجلس عين تعيينا ص ٩٣ .
36. R. Sanger, **The Arabian Peninsula** (Ithaca, New
York : Cornell University Press, 1954), p. 168.
37. ذات المرجع ص ١٦٩
38. Sir Rupert Hay, **The Persian Gulf States** (Balti-
more, Maryland : The Lord Baltimore Press,
1959), p. 101.
39. ذات المرجع ص ١٠٢
40. يتألف المجلس الاعلى من عشرة أعضاء كلهم من أسرة
الصباح (انظر الجدول الذي يبين التنظيم الحكومي في
هذا الفصل)
41. انظر القانون رقم ٦١/٢٥ الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٦١ ،
المعدل في ٧ اكتوبر سنة ١٩٦١ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١
بشأن انتخاب أعضاء مجلس الامة .
42. Cited by Sabah Habachy, « A Study in Compara-
tive Constitutional Law : Constitutional Govern-
ment in Kuwait, » in **The Columbia Journal of**
Transnational Law, vol. 3, No. 2 (1965), p. 117.
43. Habachy, p. 122.
44. المادة ٥٠ من الدستور

- cil, 5 July 1961, UN Document S/PV. 959, p. 11,
New York.
24. United Kingdom's resolution S/4855 (See Appen-
dix I, for Chapter 6.)
25. ان مناقشة الموضوعات في اللجنة السياسية للجامعة
العربية يفترض ان تبقى سرية وغير قابلة للنشر . . . على
أن حكومة العراق نشرت محضر النقاش ردا على محضر
نشرته جريدة الاهرام المصرية الشبه رسمية ادعت
الحكومة العراقية ان ما نشرته الاهرام كان مشوها . .
انظر : جمهورية العراق - وزارة الخارجية
حقيقة الكويت ، الجزء الثاني ، ص ٣ .
26. يعتبر تدخل الجامعة العربية في الكويت عام ١٩٦١ واحدا
من أكثر الامثلة أهمية على نظام الامن الجماعي الاقليمي
العربي انظر :

Robert W. Macdonald, **The League of Arab
States**, (Princeton : Princeton University Press,
1965) pp. 234-37.
27. **Yearbook of the United Nations** (1961), pp. 168-
169; **Middle East Journal**, 16 (1962), pp. 70-71.
28. **Yearbook of the United Nations** (1961), pp. 168-
169.
29. H. M. Al-Baharna, p. 252.
30. **Yearbook of the United Nations** (1963), pp. 91-92.
31. H. R. P. Dickson, **Kuwait and Her Neighbours**,
(London : George Allen & Unwin Ltd., 1956), p.
257.
32. Dickson, p. 258.

ing Societies, (New Haven : Yale University Press, 1968), p. 177.

51. G. W. Stocking, pp. 372-73.
52. S. Huntington, « Political Modernization, America vs. Europe, » in **State and Society**, edited by Reinhard Bendix (Boston : Little, Brown, 1968), p. 170.

45.

المادة ١٦٣

46. منذ ان دخل دستور الكويت حيز التنفيذ لم تشر هذه المشكلة على انه اذا ثارت فسوف تؤول الى أزمة سياسية حادة . فباعتبار ان رئيس الوزراء هو ولي العهد فان التصويت بعدم التعاون معه يعني الى حد ما فقدان اغلبية مجلس الامة اللازمة بموجب الدستور للموافقة على تعيينه وليا للعهد . لانه اذا قرر الامير حل مجلس الامة والدعوة الى انتخاب جديد واذا صوت المجلس الجديد بعدم التعاون مع رئيس الوزراء للمرة الثانية فان هذا الاخير يعتبر قد استقال مما يدعو الى تشكيل وزارة جديدة .
47. Majid Khadduri, « Constitution and System of Government, » In **Emergent Nations** (Autumn, 1965), p. 14.
48. J. C. Hurewitz, **Middle East Politics : The Military Dimension** (New York : F. A. Praeger, 1969), p. 352.
49. For details about the vigorous opposition to the agreement, see George W. Stocking, **Middle East Oil : A Study in Political and Economic Controversy** (Kingsport, Tennessee : Vanderbilt University Press, 1970), pp. 369-73. For details about the royalty question which became a major issue of negotiation between OPEC and the oil companies, see H. Cattani, **The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa** (New York : Oceana Publications, Inc. 1967), pp. 33-41.
50. Samuel P. Huntington, **Political Order in Chang-**

7. Robert E. Hunter, **The Soviet Dilemma in the Middle East. Part II : Oil and the Persian Gulf.** Adelphi Papers no. 60, (London : The Institute for Strategic Studies, 1969) pp. 13-14.
8. **Middle East Economic Digest**, August 7th, 1970, vol. XIV, no. 32.
9. **The Gulf**, p. 16.
10. S. Huntington, **Political Order in Changing Societies**, (New Haven : Yale University Press 1968), p. 177.
11. ذات المرجع ص ١٧٧
12. G. Stocking, **Middle East Oil : A Study in Political and Economic Controversy**, (Kingsport : Vanderbilt University Press, 1970), p. 453.

هوامش

الفصل السابع

انظر مثلاً

1. **The New York Times**, Sunday, July 12, 1970, p. 12.

2. انظر مثلاً النزاع القائم على جزر غارو وام المرادم الواقعة قرب شواطئ المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية .

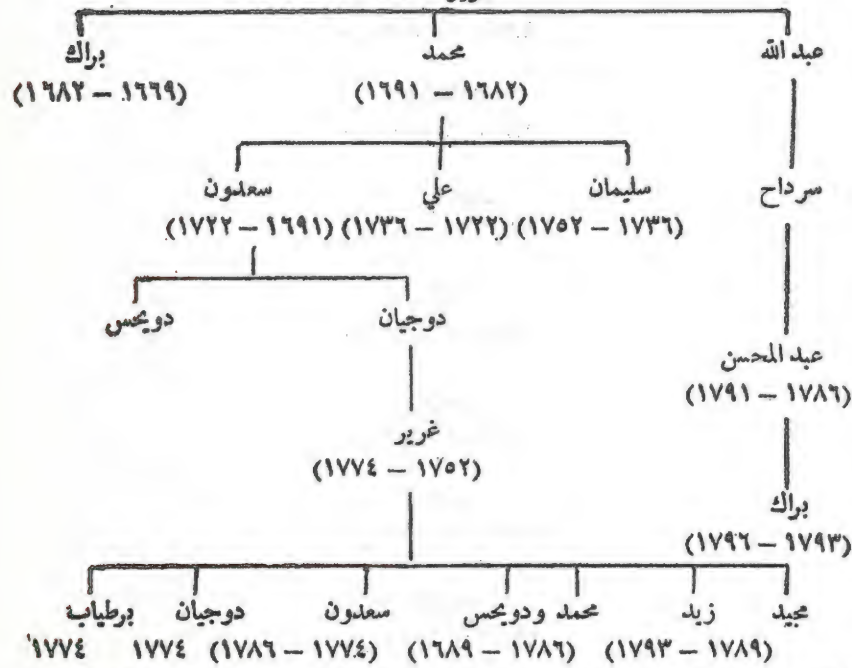
انظر مثلاً

3. D. C. Watt, « Britain and the Future of the Persian Gulf States, » in **The World Today**, vol. 20 (November 1964), pp. 488-89 and Special Report Series, no. 8 **The Gulf : Implications of British Withdrawal**. The Center for Strategic and International Studies, Georgetown University (Washington, D. C. : Georgetown University). Also see Elizabeth Monroe, « Kuwait and Aden : A Contrast in British Policies, » in **The Middle East Journal** (Winter 1964).
4. Permanent Mission of the State of Kuwait to the U.N. **Kuwait**, a monthly Bulletin, vol. VII, no. 2 (September, 1970) p. 3.
5. ذات المرجع
6. **The Gulf**, pp. 7-8

الملاحق

الفصل الثاني
ملحق رقم (١)

سلالة شيوخ بني خالد من القرنين السابع عشر والثامن عشر
غريز الحمد



المصدر : A.H. Abu Hakima, History of Eastern Arabia (Beirut :Khayat, 1965), p. 199.

الفصل الثالث
ملحق رقم (١)
سلالة شيوخ الكويت
صباح الاول
من ١٧٥٦ الى ١٧٦٢

عبد الله
من ١٧٦٢ الى ١٨١٢

جابر
من ١٨١٢ الى ١٨٥٩

صباح الثاني
من ١٨٥٩ الى ١٨٦٦

عبد الله
من ١٨٦٦ الى ١٨٩٢

محمد
من ١٨٩٢ الى ١٨٩٦

مبارك
من ١٨٩٦ الى ١٩١٥

جابر
من ١٩١٥ الى ١٩١٧

سالم
من ١٩١٧ الى ١٩٢١

احمد
من ١٩٢١ الى ١٩٥٠

عبد الله
من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥

صباح
منذ ١٩٦٥

المصدر :

H.R.P. Dickson, Kuwait and Her Neighbours, (G. Allen and Unwin, Ltd., 1956).

الفصل الثالث

ملحق رقم ٢

اتفاق شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية في ٢٣ يناير
١٨٩٩

ان موضوع تدوين هذا الارتباط الشرعي الشريف هو
انه قد أصبح بموجبه موثقا ومتفقا عليه بين المقدم مالكولم جون
ميد نيابة عن الحكومة البريطانية من جانب والشيخ مبارك
بن الشيخ صباح شيخ الكويت من جانب اخر .

ان الشيخ مبارك بن الشيخ صباح المذكور يتعهد بموجب
هذا وبأرادته الحرة ورغبته ، ويلزم نفسه ، وورثته وخلفاءه ،
بان لا يستقبل وكلاء او ممثلا لاي دولة او حكومة في الكويت ،
او في أي مكان اخر داخل حدود اراضيه . بدون الاذن السابق
من الحكومة البريطانية .

كما يلزم نفسه . وورثته وخلفاءه . بان لا يتنازل ولا
يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يعطي للتملك او لاي غرض اخر ،
أي جزء من اراضيه الى حكومة او رعايا اي دولة اخرى بدون
الموافقة السابقة لحكومة صاحبة الجلالة على هذه الاغراض .

وينسحب هذا الارتباط ايضا على أي جزء من اراضي
الشيخ مبارك المذكور . والذي قد يكون الان في حيازة اي من
رعايا أي حكومة اخرى . . .

المصدر : سعيد نوفل : ص ٣٦٢

الحدائق التي في حوزتكم الان وهي الممتدة بين الغاو والقرنة
سوف تظل في حيازتكم وحيازة ذريتكم دون الخضوع لدفع
اتاة او ضرائب .

ثانيا انه اذا هاجمتم صفوان وام القصر وبوبيان واحتلتموها
فان الحكومة البريطانية سوف تحميكم من أي اثار قد تترتب
على ذلك العمل .

ثالثا : ان الحكومة البريطانية تعترف وتؤكد ان مشيخة
الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية .

المصدر : د . سيد نوفل : الخليج العربي (دار الطليعة
بيروت ١٩٦٩) ص ٣٦٧

الفصل الثالث

ملحق ٣

اعتراف حكومة المملكة المتحدة بالكويت كدولة مستقلة
تحت الحماية البريطانية في ٣ نوفمبر ١٩١٤

متابعة للخطاب السابق الذي انبأكم بنشوب الحرب
بين الحكومة البريطانية وتركيا ، قد امرتني الحكومة البريطانية
ان ابلغ سعادتكم الشكر لولائكم وعرضكم المساعدة ، واطلب
منكم ان تهاجموا ام العقر وصفوان وبوبيان وان تحتلوها
وعليكم أن تحاولوا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ السير خرعل
خان . والامير عبد العزيز بن سعود، وغيرهما من المشايخ الممكن
الاعتماد عليهم لتحرروا البصرة من السيطرة التركية . واذا
ما كان ذلك عسيرا على جهدكم فعليكم اتخاذ الترتيبات الممكنة
لمنع الامدادات التركية من الوصول الى البصرة او حتى الى
القرنة وذلك لحين وصول القوات البريطانية التي سوف
نرسلها باذن الله باسرع وقت ممكن . . .

وفي مقابل هذه المساعدة القيمة في هذا الشأن الهام فقد
أمرت من الحكومة البريطانية انه اذا ما تم لنا النجاح . . .
فاننا لن نعيد البصرة الى الحكومة التركية ولن نسلّمها لهم
ابدا .

بالاضافة الى ذلك فاني اقدم لكم بالنيابة عن الحكومة
البريطانية وعودا خاصة لسيادتكم شخصا وهي : اولاً ، ان

الامتيازات

٥ - التزامات العمل والامتيازات :

(أ) الالتزام بإنشاء أول شركة استثمار خلال سنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية والا يصبح الامتياز باطل المفعول .

(ب) امتياز الحق الحضري بتمديد الانابيب في المساحة المنصوص عنها في الامتياز .

(ج) منح الاراضي الحكومية غير الزراعية والتي يحتاج اليها صاحب الامتياز .

٦ - املاك الشركة لدى انتهاء مدة الامتياز :
تسليم الاملاك غير المنقولة الى الحكومة دون مقابل .

٧ - مقتطفات من اتفاقية باحتياري غير المنشورة والمؤرخة في ١٩٠٥ :

المادة ٢ - « اذا ما وجد البترول الذي ينقب عنه شركاء الشركة في أرض باحتياري واذا ما رغبوا في تكرير البترول وبيعه يقبل الطرفان ويوافقان على تنفيذ الشروط المنصوص عنها في المادة ١ (المتعلقة باستخدام الارض والحماية) حتى انتهاء مدة امتياز الشركة ، وفي هذه الحالة يوافق شركاء الشركة على انه بعد ان يتم تمديد انابيب البترول ويجري فيها البترول يقومون بدفع ٦٠٠ جنيه استرليني كل سنة زيادة على المبلغ المذكور أعلاه بحيث يصبح المجموع ٣٠٠٠ جنيه استرليني تدفع مقدما على اربعة اقساط من أجل حماية الطرقات وخطوط الانابيب والانابيب والبترول الجاري في الانابيب والبيوت والاشخاص والموظفين في أرض باحتياري وممتلكات «الخانات» وبعد تشكيل شركة البترول في أرض باحتياري وبعد ان يجري البترول في الانابيب يعطي خانات باحتياري ثلاثة أسهم من كل

الفصل الرابع

الملحق ١

البند الرئيسة لامتياز دارسي المؤرخ في ٢٨ مايو ١٩٠١

ايران

١ - صاحب الامتياز : ويليام دارسي (المملكة المتحدة)

٢ - المساحة : ٥٠٠ ٠٠٠ ميلا مربعا

٣ - مدة الامتياز : ٦٠ سنة

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة :

(أ) دفعة نقدية لدى التوقيع وقدرها ٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني .

(ب) - مبلغ ٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني على شكل اسهم مسددة القيمة ويدفع بعد شهر من تاريخ تأسيس أول شركة استثمار .

(ج) - ١٦٪ من الارباح الصافية العائدة لاية شركة أو شركات التي يمكن ان تؤسس لتنفيذ الامتياز .

(د) - ٢٠٠٠ « تومان » (٣٥٠ جنيه استرليني) في السنة لاجل ثلاثة ابار كان يستعملها المنتجون المحليون .

(هـ) - ١٠٠٠ جنيه استرليني في السنة راتب المفوض

مائة سهم عادي (قطاع عام) لكل شركة أو شركات تقام في أرض باحتياري ولا تطالب الشركات الخانات بكلفة هذه الاسهم الثلاثة ولا يحق للشركات المطالبة بقيمة الاسهم الثلاثة » .

المادة ٣ - « يوافق شركاء الشركة على أنه في حالة اصابة ابار البترول التي اقامها ويقوم باستعمالها خانات باحتياري بعطب شامل أو اذا تعذر الاستفادة منها او اذا نجمت أية خسارة لخانات باحتياري نتيجة لاعمال شركاء الشركة ، فانهم يعوضون الخانات عن مثل هذه الخسارة ، واذا ما نشأ بين الفريقين أي خلاف فيجب ان يحال الى القنصل العام البريطاني في اصفهان ليقوم بالتحكيم في ازالة الخلاف » .

المادة ٥ - « ان المبالغ التي يدفعها شركاء الشركة الى خانات باحتياري بموجب هذا العقد هي مقابل العمل المنصوص عنه في هذا العقد . لذلك فاذا حدث ان تأخر الخانات او مستخدموهم في تنفيذ المهمات المنصوص عنها اعلاه وفي الحماية المذكورة اعلاه فيحق لشركاء الشركة أن يطالبوا الخانات بتعويض عن خسائرتهم وذلك بمعرفة القنصل العام البريطاني في اصفهان ولكن لا يترتب على ذلك الغاء العقد ، غير أن الخانات هم كفلاء ومسؤولون عن أي شخص يطعن بنصوص هذا العقد او يتدخل بها » .

المادة ٦ - « بعد انتهاء مدة امتياز الشركة من الحكومة تعود ملكية أية ابنية تخص الشركة في ارض باحتياري الى الخانات » .

ملاحظة : اتفاقية ذات ست مواد وقعها في ١٥ نوفمبر ١٩٥٠ كل من :

سمسان السلطنة - سردار أسد علي خولي - علي خولي باحتياري - شهاب السلطنة - صارم الملك - ناصر باحتياري ومحمد تقي أمين الشريعة .

Z. Mikdashi, A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions : 1901-1965, app. 3.

And, Long Rigg, Oil In The Middle East, p. 17.

النص الكامل للامتياز موجود في المجلة الرسمية لعصبة الأمم السنة الثالثة عشرة ١٩٣٢ ، ٢٣٠٥ - ٢٣٠٨

الفصل الرابع

الملحق ٢

اتفاق ١٤ مارس ١٩٢٥ كما هو معدل
بالاتفاقية الرئيسية المؤرخة في ٢٤ مارس ١٩٣١
مع شركة البترول العراقية المحدودة

- العراق -

١ - صاحب الامتياز : IPC شركة بترول العراق

APOC (الآن) BP ٢٣٣٧٥٪

شل ٢٣٣٧٥٪

CFP ٢٣٣٧٥٪

جرسي ستاندرد ١١٨٧٥٪

سوكوني ١١٨٧٥٪

كلبنكيان ٥٪

٢ - المساحة : ٣٥١٢٦ ميلا مربعا

٣ - مدة الامتياز : ٧٥ سنة الاعفاءات

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة:

(أ) حتى مدة ٢٠ سنة تلي الانتهاء من تمديد خط انابيب

يصل الى مرفأ للتصدير تكون العائدات بمعدل ٤

شلنات ذهب للطن الواحد .

(ب) وتزداد العائدات عن كل فترة عشر سنوات تلي
التاريخ المذكور من ٤ شلنات (ذهب) أو تنقص
بنسبة مئوية تتناسب مع الربح أو الخسارة
الناجمين خلال الخمس سنوات التي تسبق تلك
المدة مباشرة وذلك خلال الخمس عشرة سنة الاولى
من أصل العشرين سنة المنوه عنها اعلاه ، على أن
تكون أعلى نسبة وأخفضها ٦ شلنات و ٢ شلن
(ذهب) .

(ج) تعويض ضريبة : ٩٠٠٠٠ جنيه استرليني (ذهب)
في السنة قبل بداية التصدير المنتظم . و ٦٠٠٠٠
جنيه استرليني (ذهب) عن الاربعة ملايين برميل
الاولى وبالتناسب و ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني
(ذهب) عن كل مليون طن يلي ذلك وبالتناسب
وذلك بالاستناد الى صادرات البترول السنوية .

(د) بنسان عن كل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز الطبيعي
المباع .

(هـ) ١٤٠٠ جنيه استرليني في السنة لقاء نفقات عمليات
التفتيش التي تقوم بها الحكومة .

(و) الارض غير الصالحة للزراعة التي تستأجر من
الحكومة بسعر ٢ آنة لكل هكتار في السنة - والارض
القابلة للزراعة التي تستأجر بأجرة مناسبة .

(ز) عائدات سنوية حدها الأدنى ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه
استرليني (ذهب)

٥ - التزامات العمل :

(٢) يتوجب على الشركة أن تباشر خلال ٨ أشهر من

تاريخ التوقيع باعداد دراسة جيولوجية مفصلة في
ثلاث مناطق مختلفة على الاقل والا يصبح العقد
باطلا .

(ب) تعهدت الشركة بتمديد شبكة أنابيب لا تقل
استطاعتها عن ٣ ملايين طن في السنة .

٦ - املاك الشركة عند انتهاء مدة الاتفاقية :
تسلم للحكومة الممتلكات غير المنقولة بدون مقابل .

امتياز ٢٠ ابريل ١٩٣٢ مع

مجموعة استثمار البترول البريطانية المتحدة

١ - صاحب الامتياز : شركة بترول الموصل المحدودة MPC
التابعة لشركة البترول العراقية IPC منذ ١٩٣٦

٢ - المساحة : ٤١٣٠٢ ميلا مربعا .

٣ - المدة : ٧٥ سنة .

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة :

(آ) ٤ شلنات (ذهب) للطن كما هو الحال مع شركة
البترول العراقية وعائدات سنوية بحد أوفى قدره
٢٠٠ ٠٠٠ جنيه (ذهب) .

(ب) أجرة سنوية قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه (ذهب) ابتداء
من عام ١٩٣٣ بزيادة سنوية قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه
(ذهب) تصل الى ٢٠٠ ٠٠٠ (ذهب) وحتى مرحلة
الانتاج بكميات تجارية .

(ج) تعويض ضريبة سنوية قدره ١٠٠٠ جنيه (ذهب)
حتى مرحلة الانتاج التجاري وبعد ذلك تطبق النسب

التي تدفعها شركة النفط العراقية عن الانتاج .
(د) ٢٠ ٪ من انتاج البترول تعطى للحكومة العراقية
بدون مقابل .

(هـ) بنسبان عن كل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز كما هي
الحال مع شركة البترول العراقية .

٥ - التزامات العمل :

(آ) كان من المفروض ان تباشر الشركة خلال ٨ أشهر
من توقيع العقد مسحاً جيولوجياً كاملاً وأن تباشر
بإقامة ٣ أبراج للحفر وتزداد الى ٩ أبراج لدى
اكتشاف البترول وحتى بداية التصدير المنتظم .
وفي حالة تنفيذ هذه الامور يعتبر الامتياز باطلا .

(ب) تعهدت الشركة بتصدير البترول خلال ٧ سنوات
ونصف من تاريخ توقيع العقد بمعدل مليون طن في
السنة .

٦ - ممتلكات الشركة لدى انتهاء مدة الامتياز :
نفس شروط شركة البترول العراقية .

امتياز ٢٩ يونيو ١٩٣٨ المنوح

لشركة بترول البصرة المتحدة

١١ - صاحب الامتياز : الشركات التابعة لشركة البترول
العراقية .

٢ - المساحة : ٨٧٢٣٦ ميلا مربعا .

٣ - المدة : ٧٥ سنة .

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الإعفاءات المالية الكاملة:
نفس شروط شركة استثمار البترول البريطانية باستثناء

(آ) ان شركة استثمار بترول البصرة وافقت على دفع
اجرة سنوية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه (ذهب) حتى
تاريخ الانتاج بكميات تجارية و (ب) كان الحد الأدنى
للعائدات السنوية قد حدد بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه
(ذهب) على أن يضاعف المبلغ في حالة اكتشاف بترول
مثل بترول كركوك .

٥ - التزامات العمل :

حفر ١٢٠٠٠ قدما في السنة حتى اكتشاف البترول

وبعد ذلك حفر ٢٠ ٠٠٠ قدما في السنة .

٦ - املاك الشركة لدى انتهاء الامتياز

نفس شروط شركة بترول العراق

اتفاقية ٣ فبراير ١٩٥٢

مع شركة IPC و MPC و BPC

شركة بترول العراق - شركة بترول الموصل -

شركة بترول البصرة

٤ - التغيرات التي طرأت على المبالغ المدفوعة للحكومة :

لقد خصصت اتفاقية ١٩٥٢ ذات المفعول الرجعي
الذي يعود الى ١ يناير ١٩٥١ للحكومة العراقية ٥٠ بالمائة
من ربح الشركات في العراق . ان الازياح الصافية الناجمة

عن عمليات الشركات في العراق تساوي « الفرق بين سعر
الطن داخل الحدود العراقية والكلفة الفعلية أو الكلفة
المحدودة للطن ٠٠٠٠٠ مضروبا بعدد اطنان البترول
المصدر » .

ان عبارة « الاسعار في حدود العراق » تعني
« الاسعار (معبرا عنها بالشلنات للطن الواحد) للنفط
الخام العراقي في نقاط التصدير من العراق مع مراعاة
الوضع الجغرافي لنقاط التصدير هذه والاسعار السائدة
المطبقة وكذلك معدل التحققات من الشحنات والمبيعات
الجارية بموجب مقاولات طويلة الاجل » .

اما مفهوم « الاسعار السائدة » بموجب الاتفاقية
فهو الاسعار (فوب) في مرفأ التصدير « لبترول العراق
الخام من الصنف والثقيل النوعي المختص على ظهر
السفينة في نقطة انتهاء بحرية التي يتوصل اليها بالرجوع
الى اسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية الفردية
بشحنات كاملة ووفق الشروط التي يتفق عليها بين
الحكومة والشركات او اذا لم تكن هناك سوق حرة
للمبيعات التجارية بشحنات كاملة من النفط الخام
العراقي فعندئذ يقصد بالاسعار السائدة الاسعار المعتدلة
التي تعين بالاتفاق بين الحكومة والشركات . وفي حالة
عدم الاتفاق فالتحكيم على أن تؤخذ بنظر الاعتبار
الاسعار السائدة للنفط الخام من صنف وثقل نوعي
مماثلين في اسواق حرة مع اجراء التعديلات اللازمة على
اجور الشحن والتأمين » .

في يناير ١٩٥٢ كانت الاسعار السائدة للبترول
الخام ٩٣٦ العائد الى IPC ١٣٠ شلنا و ٦ بنسات للطن
في مرفأ تصدير شرقي البحر الابيض المتوسط و ٩٤

شلنا و ٩ بنسات للطن في الفاو على الخليج العربي . وفي ٢٤ مارس ١٩٥٥ كانت هذه الاسعار قد تغيرت الى ١٢٩ شلنا و ٥ بنسات و ١٠٤ شلنات للطن على التوالي . وكانت أسعار الحدود المتفق عليها في اتفاقية ١٩٥٢/٩٤ر شلنا للطن في الحدود العراقية السورية و ٨١ شلنا و ٩ بنسات للطن في الفاو . وبعد التعديلات التي طرأت على الاسعار السائدة في عام ١٩٥٥ أصبحت اسعار الحدود ٩٢ شلنا و ١١ بنسا و ٩١ شلنا على التوالي .

تضمنت اسعار الحدود في ١٩٥٢ حسميات قدرها ١٧ شلنا و ٦ بنسات للطن على الحدود العراقية السورية و ١٣ شلنا للطن في الفاو . والغاية من هذه الحسميات ، حسب رأي مجموعة الـ API ، هي تسهيل بيع كميات كبيرة من البترول العراقي .

اما اسعار الكلفة فهي قسمان : اسعار الكلفة الحقيقية والكلفة المحددة :

مفهوم « الكلفة الحقيقية » هو « مجموع التكاليف المعنية بالطرق الحسابية الصحيحة الشاقة على اساس عادل وصحيح المنسوبة الى عمليات الشركات في العراق بشأن :

١ - نفقات التشغيل والادارة

٢ - اندثار جميع الموجودات المادية في العراق ١٠٪ سنويا واطفاء جميع المصروفات الرأسمالية الاخرى في العراق بنسبة ٥٪ سنويا الى ان يتم شطب جميع هذه الموجودات والمصروفات »

من أجل حساب الارباح الناجمة عن صادرات البترول الخام العراقي ومن أجل التسهيلات الادارية فقد اتفق أن تعتبر اسعار كلفة الشركات كما يلي : لعام

١٩٥١-٢٣ شلنا بالطن ولعام ١٩٥٢-١٧ شلنا ونصف وبعد ذلك ١٣ شلنا . وهذه تسمى اسعار « الكلفة المحددة » . واذا حدث أن اختلفت أسعار الكلفة الفعلية في أي سنة عن اسعار الكلفة المحددة بما يزيد عن ١٠٪ عند ذلك يعمل باسعار الكلفة الفعلية . ان هبوط « اسعار الكلفة المحددة » يعكس توزيع نقصان قيمة الممتلكات واستهلاكها على انتاج متوقع اكبر . والارقام تنطبق على الانتاج الاجمالي للشركات الشقيقة المرتبطة ببعضها وهي : BPC, MPC, IPC

وقد حصلت حكومة العراق على ضمانات تتعلق بالحد الأدنى من المدفوعات وصادرات البترول . فقد تعهدت الشركات أن لا تقل حصة الحكومة في أية سنة عن مبلغ يعادل قيمة الاسعار السائدة العائدة الى ٢٥ بالمائة من الكميات الصافية للبترول التي يمكن أن تصدرها آل BPC و آل MPC و ٣٣٪ من صادرات IPC ويجب أن لا تقل عائدات الحكومة عن ٢٠ مليون في السنة في عام ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ولا تقل عن ٢٥ مليون في عام ١٩٥٥ وما يليه وذلك مشروط بانعدام وجود الظروف القاهرة .

ابتداء من ١٩٥٤ حدد الحد الأدنى من الانتاج السنوي لكل من آل IPC و آل MPC بـ ٢٠ مليون طن و ٣٪ المليون ومليون وربع المليون على التوالي . وكان من المقرر أن يصل انتاج آل إلى ٨ ملايين طن سنويا ابتداء من عام ١٩٥٦ ولا يدخل ضمن هذه الارقام البترول المستهلك محليا . واذا حالت الظروف (باستثناء الاسباب التجارية) دون الوصول الى هذا الحد الأدنى من الارقام في أي سنة عند ذلك تخفض الحدود الدنيا من المدفوعات بصورة تناسبية شريطة أن يبقى هذا التخفيض على الحد الأدنى المطلق الواجب دفعه للحكومة والبالغ

٥ ملايين جنيه استرليني سنويا . وتعطى الحماية للشركات بحيث أن تراكم الفرق الصافي بين المدفوعات عن الانتاج الفعلي والحد الأدنى المطلق للمدفوعات السنوية (أي ٥ ملايين) لا يزيد عن ١٠ ملايين .

يحق للحكومة ان تختار المدفوعات العينية بحدود ١٢ ¼ بالمائة من الانتاج الصافي لكل من الشركات الثلاث تسليم FOB في مرفأ التصدير . وتحسم قيمة هذه الكميات من البترول التي تحسب بالاستناد الى الاسعار المنشورة من المدفوعات المستحقة للحكومة والتي يتوجب على الشركات دفعها بناء على النصوص المذكورة أعلاه .

وتخول اتفاقية ١٩٥٢ الحكومة العراقية الحصول من ال IPC على أية كمية تحتاجها من البترول الخام للاستهلاك المحلي . ويسلم البترول قرب بغداد بسعر الكلفة (التي حددت في ذلك الحين بسعر ٥ شلنات و ٦ بنسات للطن) .

ثم ان الحكومة العراقية استطاعت الحصول على موافقة مجموعة ال IPC أن « تبحث وتناقش » موضوع اعادة النظر في الشروط المالية في حالة حصول البلدان المجاورة (ايران ، الكويت ، العربية السعودية) على دخل اكثر للطن الواحد .

المصادر :

Z. Mikdashi, Financial Analysis of Middle Eastern : Oil Concession : 1901-65, (New York : F.A. Praeger, 1966), Appendix III, B. Shwadrان, The Middle East Oil and the Great Powers, (New York : .A. Praeger 1955) pp. 235-62.

الفصل الرابع

الملحق ٣

اتفاقية امتياز ٢٩ مايو ١٩٣٣ المبرمة مع شركة ستاندرد اويل - كاليفورنيا كما هي متممة باتفاقية ٣١ مايو ١٩٣٩

العربية السعودية

١ - صاحب الامتياز : ١٩٣٣ ستاندرد في كاليفورنيا ١٩٣٦ ستاندرد في كاليفورنيا وتكساكو اللتان شكلتا بالتساوي شركة الارامكو

١٩٤٧ شركة جورسي وشركة سوكوني ولكل منهما ٣٠٪ و ١٠٪ من الاسهم على التوالي .

٢ - المساحة : ٣٢٠٠٠٠ ميلا مربعا « اضيف » اليها ١٢٠٠٠٠ ميلا مربعا بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣١ مع « حق الافضلية » الذي يشمل ١٧٧٤٠٠ ميلا مربعا .

٣ - المدة : ٦٠ سنة .

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة:

(أ) ٤ شلنات (ذهب) للطن الواحد من البترول و ١/٨ عائدات مبيعات الغاز .

٦ - املاك الشركة عند انتهاء الامتياز :

تسلم الاملاك غير المنقولة الى الحكومة بدون مقابل .
ويمكن شراء الاملاك المنقولة بسعر التبدل ناقص
الاستهلاك .

اتفاقية ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠

المبرمة مع شركة ارامكو

المادة ٤ - التعديلات الطارئة على المدفوعات للحكومة :

(أ) عائدات قدرها ٢١ سنتا عن كل برميل من الحقول
الداخلية و ٢٦ سنتا عن كل برميل من الحقول
البعيدة عن الشاطئ .

(ب) منتجات بدون مقابل سنويا ٢,٦٥٠,٠٠٠ جالون
امريكي من الجازولين و ٢٠٠,٠٠٠ جالون امريكي
من الكيروسين و ٧٥٠٠ طن من الاسفلت .

(ج) دفعة اضافية بموجب قانون أو ضريبة الدخل
السعودي (المرسومين الملكيين رقم ٢٨/٢/١٧
٣٣٢١/ ورقم ٧٦٣٤/٢٨/٢/١٧) بحيث يصبح
اجمالي المدفوعات يساوي ٥٠٪ من الدخل القائم
بشركة ارامكو بعد ان يكون خفض من هذا الدخل
كلفة شركة ارامكو في ادارة عملياتها بما في ذلك
الخسائر والاستهلاك وضرائب الدخل المدفوعة الى
أي بلد اجنبي في حالة وجودها .

المصادر : ذات المراجع

(ب) قرض مبدئي في سنة ١٩٣٣ بقيمة ٣٠ ٠٠٠ جنيه
(ذهب) . وتحسم القروض من نصف عائدات
المستقبل .

(ج) قرض اخر في سنة ١٩٣٥ بقيمة ٢٠ ٠٠٠ جنيه
(ذهب) .

(د) اجرة سنوية قدرها ٥٠٠٠ جنيه (ذهب) ابتداء من
١٩٣٣ وحتى اكتشاف البترول بكميات تجارية .

(هـ) دفعتان مقدما كل منهما بقيمة ٥٠ ٠٠٠ جنيه
(ذهب) تدفع خلال سنة واحدة من اكتشاف البترول

(و) منحة تدفع عام ١٩٣٩ وقيمتها ١٤٠٠٠٠ جنيه
(ذهب) .

(ز) اجرة سنوية قيمتها ٢٠ ٠٠٠ جنيه (ذهب) ابتداء
من ١٩٣٩ وحتى اكتشاف البترول بكميات تجارية
في المساحة الاضافية او ترك الشركة لهذه المساحة .

(ح) منحة قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه (ذهب) لدى اكتشاف
البترول بكميات تجارية ضمن المساحة الاضافية .

(ط) منتجات بدون قيمة : لغاية ٢٣٠٠ ٠٠٠ جالون
امريكي من الكازولين و ١٠٠ ٠٠٠ جالون امريكي من
الكيروسين سنويا لدى اكتشاف البترول بكميات
تجارية ضمن المساحة الاضافية .

٥ - التزامات العمل :

يجب المباشرة بعمليات الحفر في سبتمبر ١٩٣٦
وان يستمر النشاط حتى اكتشاف البترول ويكون ذلك
باستعمال برجين على الاقل .

٥ - التزامات العمل :

يجب ان يصل الحفر الى الاعماق التالية :

(أ) ٤٠٠٠ قدم خلال اربع سنوات

(ب) ١٢٠٠٠ قدم خلال عشر سنوات

(ج) ٣٠ ٠٠٠ قدم خلال ٣٠ سنة

٦ - املاك الشركة عند انتهاء مدة الالتزام :

تسلم املاك الشركة المنقولة وغير المنقولة الى الحكومة بدون مقابل

اتفاقية ٣٠ ديسمبر ١٩٥١

مع شركة بترول الكويت KOC

٣ - المدة : مددت ١٧ سنة

٤ - التعديلات الطارئة على المدفوعات للحكومة

دفعات ضريبة دخل اضافة الى الدفعات المنصوص عنها في اتفاقية ١٩٣٤ . وتعديل الضريبة بحيث انها تشكل بالاضافة الى الدفعات الاخرى دخلا يساوي ٥٠٪ من الارباح المتحققة لصاحب الامتياز من صادرات البترول . وتشمل الحسميات كلفة الانتاج والتنقيب والحفر وكلفة التطوير واستهلاك الآليات ، واستهلاك رأس المال

المصادر : ذات المراجع

الفصل الرابع

الملحق ٤

امتياز ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ المبرم مع

شركة بترول الكويت المحدودة

كويت

١ - صاحب الامتياز : APOC (الآن BP) ٥٠٪
شركة بترول الخليج ٥٠٪

٢ - المساحة : ٦٠٠٠ ميلا مربعا

٣ - المدة : ٧٥ سنة

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة:

(أ) منحة قدرها ٤٧٥ ٠٠٠ روبية هندية (٣٥٦٢٥ ربية استرليني)

(ب) اجرة سنوية قدرها ٩٥ ٠٠٠ روبية (٧١٢٥ ربية استرليني)

(ج) عائدات قدرها ٣ روبيات (٤ شلنات و ٦ بنسات) عن الطن الواحد على ان لا يقل الحد الادنى في العائدات عن ٢٥٠ ٠٠٠ روبية سنويا

(د) تعويض ضريبة قدرها ٢٥٠ روبية (٤ بنسات ونصف) عن الطن الواحد

الفصل الرابع

الملحق ٥

امتياز ٢٨ يونيه ١٩٤٨

المنطقة المحايدة

- ١ - صاحب الامتياز : شركة البترول الامريكية المستقلة
- ٢ - المساحة : ٥٠٪ من حصة الكويت في المنطقة المحايدة .
- ٣ - المدة : ٦٠ سنة .
- ٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة :
توافق الشركة ان تدفع :
(أ) حدا سنويا ادنى قدره ٦٢٥ ٠٠٠ دولار منذ تاريخ توقيع اتفاقيات الامتياز .
(ب) منحة قدرها ٧٢٥ مليون دولار خلال ٣٠ يوما من التوقيع .
(ج) عائدات بمعدل ٢٥٠ دولار عن كل طن بترول .
(د) ٨/١ من عائدات مبيعات الغاز ويحسم منها كلفة التعبئة والنقل للمستهلكين .
(هـ) ١٥٪ من اسهم شركة عاملة تشكل فيما بعد .
(و) سبعة سنتات ونصف للطن بدلا من الضرائب في

الوقت الحاضر والمستقبل .

٥ - التزامات العمل :

يجب ان يصل الحفر الى الاعماق التالية :

(أ) ٤٠٠٠ قدم خلال اربع سنوات .

(ب) ٥٦٠٠٠ قدم خلال ٢٠ سنة .

٦ - املاك الشركة عند انتهاء مدة الامتياز :

تسلم الاملاك المنقولة وغير المنقولة الى الحكومة بدون مقابل .

المصادر : ذات المراجع

الفصل الرابع

الملحق ٦

امتياز ١٥ يناير ١٩٦٦ المبرم مع شركة

شل لاستثمار البترول المحدودة

١ - صاحب الامتياز : مجموعة شل الهولندية الملكية ..

٢ - المدة ٤٥ سنة .

٣ - المساحة ١٥٠٠ ميلا مربعا من أراضي يغطيها البحر من شواطئ الكويت (ناقص ٦ أميال فما فوق من هذه المساحة) .

٤ - المبالغ التي تدفع للحكومة مقابل الاعفاءات المالية الكاملة:

(أ) منحة قدرها ٧ ملايين جنيه عند التوقيع .

(ب) منح مؤجلة مجموعها ٢٣ مليون جنيه .

(ج) اجرة سنوية قيمتها مليون جنيه .

(د) حصة قدرها ٥٠ ٪ من الأرباح الصافية ..

٥ - الخيار في المشاركة .

يحق للحكومة بعد اكتشاف البترول أن تمارس حقها في أن تشتري بسعر الكلفة ، ٢٠ ٪ من اسهم الشركة . ويحق لها أن تطالب : ٢٠ ٪ من منتوج البترول ..

٦ - التزامات العمل .

(أ) حفر بئر تجريبي خلال ٣٠ شهرا .

(ب) حفر ٢٠.٠٠٠ قدم بعد ذلك الا اذا اكتشف البترول بكميات تجارية قبل الوصول الى الاعماق المنصوص عنها .

٧ - املاك الشركة عند انتهاء مدة الالتزام :
تسلم الاموال المنقولة والغير المنقولة الى الحكومة بدون مقابل .

المصادر : ذات المراجع

الفصل السادس

الملحق رقم (١)

القرار س/٤٨٥٥ الذي رفضه مجلس الامن بتاريخ
٧ يوليو ١٩٦١ والذي قدمته المملكة المتحدة

ان مجلس الامن ، بعد أن درس مسألة الكويت ،

وبعد أن درس تصريحات ممثلي الفرقاء المعنيين
وبعد أن لاحظ أنه استجابة لطلب حاكم الكويت فقد
وضعت القوات العربية السعودية والبريطانية تحت تصرف
الحاكم ،

وبعد أن لاحظ تصريح مندوب العراق بأن حكومة العراق
تتعهد باستخدام السلمية فقط في متابعة سياستها ، وبعد أن
لاحظ تصريح مندوب المملكة المتحدة من أن القوات البريطانية
ستسحب من الكويت حالما يرى الحاكم بأن التهديد الموجه الى
الكويت قد زال ، واذا نعترف بأهمية إعادة الاوضاع السلمية
الى المنطقة ، واذا يرحب باي خطوة بناءة يمكن أن تتخذها
الجامعة العربية بما يتماشى مع هذا القرار .

١ - يدعو جميع الدول أن تحترم استقلال الكويت وسلامة
ارضها . . .

ثبتُ المظان

المطان العربية

- احمد ابو حاكمه : تاريخ الكويت - الجزء الاول - مطبعة الكويت - الكويت - سنة ١٩٦٧ .
- محمد بن خليفه النبهاني : التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية - الجزء السادس - تاريخ البحرين - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٢٤ .
- يوسف بن عيسى القناعي : صفحات من تاريخ الكويت - الطبعة الثانية - دمشق سنة ١٩٥٤ .
- عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت - نشر دار مكتبة الحياة - بيروت .
- محمد علي داود : محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية - ١٨٩٠ - ١٩١٤ - القاهرة سنة ١٩٦٠ .
- حسين ابن غنام : تاريخ نجد - القاهرة سنة ١٩٦١ .
- احمد بن عبد الحليم ابن تيمية : مجموعة الرسائل الكبرى - القاهرة سنة ١٩٢٣ هجرية .
- الجمهورية العراقية - وزارة الخارجية : حقيقة الكويت - سنة ١٩٦١ .
- حكومة الكويت - الكويت اليوم - الجريدة الرسمية - مارس ١٩٥٩ .
- حكومة الكويت - وزارة التجارة والصناعة : الاقتصاد الكويتي - ابريل سنة ١٩٦٧ .

المظان الاجنبية

- Abu Hakima, A. H. **History of Eastern Arabia**. Khayats — Beirut, 1965.
- Adasani, Mahmoud. **The Greater Burgan Field**. Kuwait : General Oil Affairs Dept. Ministry of Finance and Industry.
- Aitchishon, C. U. **A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries**. Delhi, 1933, 5th ed. Vol. XI, Persian Gulf No. XXIV.
- Al-Baharna, Husain M. **The Legal Status of the Arabian Gulf States**. New York : Oceana Publications, Inc., 1968.
- Anderson, M. S. **The Eastern Question**. London : Macmillan and Co., 1966.
- Anon. « The Great Oil Deals. » In **Fortune**. Vol. XXXV. (May, 1947).
- Anon. « Mid-East Concession Grievances are Serious, » **The Oil Forum**. Vol. III, (Feb. 1949).
- Arabian American Oil Company. **Oil and the Middle East**. Dhahran, Saudi Arabia, 1968.
- Al-Rashid, 'Abd al-Aziz. **Tarikh al-Kuwait**, Beirut : Dar maktabat al-Hayat, n.d.

حكومة الكويت - وزارة التربية والتعليم - التقرير السنوي
١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

حكومة الكويت - مجلس التخطيط : المجموعة الاحصائية
السنوية - سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ وسنة ١٩٧١ .

جمال زكريا قاسم : الخليج العربي - القاهرة سنة ١٩٦٦ .

يعقوب الغنيم : كاظمة في الادب والتاريخ - الكويت سنة ١٩٥٨ .

امين الريحاني : ملوك العرب - بيروت ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

امين الريحاني : تاريخ نجد الحديث - بيروت سنة ١٩٢٧ .

حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين - القاهرة سنة
١٩٣٥ .

سيد نوفل : الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي
- دار الطليعة - بيروت ١٩٦٩

Zone. Beirut : The Middle East Research and publishing Center, 1963.

Buehrig, Edward H. « The International Pattern of Authority. » In **World Politics**, vol. 17, no. 3 (April 1969).

Burckhardt, John Lewis. **Notes on the Bedouines and Wahabys.** New York : First reprinting, Johnson Reprint Corporation, 1967.

Busch, Briton Cooper. **Britain and the Persian Gulf, 1894-1914.** Berkely and Los Angeles : University of California Press, 1967.

Calverley, E. T. **My Arabian Days and Nights.** New York : Thomas Y. Crowell Co., 1958.

Carlston, Kenneth S., « Concession Agreements and Nationalization » in **The American Journal of International Law**, vol. 52, No. 2. (April 1958).

Carter, John. « The Bitter Conflict Over Turkish Oil Fields. » in **Current History**. Vol. XXIII, (Jan. 1926).

Cattan, Henry. **The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa.** New York : Oceana Publications, Inc., 1967.

The Center for Strategic and International Studies. **The Gulf : Implications of British Withdrawal.** Washington, D.C. : Georgetown University, Special Report Series. No. 8.

Chapman, Maybelle K. **Great Britain and the Bagdad Railway, 1888-1914.** Menasha, Wisconsin :

Ashkenezi, T. « The Anaza Tribes. » In **Southwestern Journal of Anthropology** (1948), pp. 222-39.

Barakeh, A. K. **An Analysis of the Impact of African Oil Development on Middle East Petroleum Exports to Western Europe.** Ph. D. dissertation, Indiana University, 1968.

Baran, A. Paul. **The Political Economy of Growth.** 2nd printing. New York : Modern Reader Paperbacks, 1968.

Barrows, Gordon H. **International Petroleum Industry**, vol. I. New York : International Petroleum Institute Inc., 1965.

Bently, A. F. **The Process of Government : A study of Social Pressure.** Bloomington, Ind. : Principia Press, 1949, 1st publ. 1908.

Berle, Adolf A., and Means, Gardiner C. **The Modern Corporation and Private Property.** New York : Harcourt, Brace and World, Inc., 1967.

Black, Cyril E.; Falk, Richard A.; Knorr, Klaus; and Young, Oran R., **Neutralization and World Politics.** Princeton : Princeton University Press, 1968.

Brooks, T. Benjamin. **Peace, Plenty and Petroleum.** Lancaster Pennsylvania : The Jaques Cattell Press, 1944.

Brown, Edward H. **The Saudi Arabia-Kuwait Neutral**

Easton, David. **The Polictal System : An Inquiry into the State of Political Science.** New York : Alfred A. Knopf, 1967.

The Economist. « Worries for Kuwait. » (May 1, 1954).

The Economist, July 1 and 15, 1961.

El Mallakh, R. « Kuwait Aids Its Arab Gulf Neighbors. » In **Emergent Nations**, vol. I, no. I (Autumn 1965).

——— **Economic Development and Regional Cooperation : Kuwait.** Chicago : University of Chicago Press, 1968.

Elwell-Sutton, L. P. **Persian Oil : A Study in Power Politics,** (London, 1955).

Emerson, Rupert. **From Empire to Nation.** Boston : Beacon Press, 1960. 3rd repr. 1964.

Encyclopaedia Britannica, 1946 edition, vol. VI.

Engler, Robert. **The Politics of Oil.** Chicago : University of Chicago Press, 1961.

Fanning, Leonard M. **Foreign Oil and the Free World.** New York : McGraw-Hill Book Company, Inc; 1954.

Fatemi, Nasrollah S. **Oil Diplomacy : Powderkeg in Iran,** New York : Whittier Books, Inc., 1954.

Finnie, David H. **Desert Enterprise — The Middle East Oil Industry.** Cambridge : Harvard University Press, 1958.

George Banta & Co., 1948.

Churchill, Rogers Platt, **Anglo-Russian convention of 1907.** Cedar Rapids, Iowa : The Torch Press, 1939.

Copper, James. **Observation on the Passage to India, through Egypt and Across the Great Desert.** London, 1783.

Curzon, George N. **Persia and the Persian Question.** 2 vols. London : Longmans, Green & Co., 1892.

D'Entreves, Alexander P. **The Notion of the States.** Oxford : The Clarendon Press, 1967.

Deutsch, Karl. **Nationalism and Social Communication.** New York : John Wiley & Sons, Inc., 1953.

Deutsch K. W.; Burrell, S.; Kann, R.; Lee, M. Jr.; Lichterman, M; Lindgren R.; Loewenheim, F.; and Van Wagemen, R., **Political Community and the North Atlantic Area.** Princeton ; Princeton University Press, 1957.

Dickson, H. R. P. **Kuwait and Her Neighbours.** London : Allen and Unwin, 1956.

Doughty, Charles Montague, **Passages from Arabia Deserta**, selected by Edward Garnett. London, 1931.

——— **Arabia Deserta.** London, 1888.

Earl, E. M. **Turkey, The Great Powers and the Bagdad Railway.** New York : The Macmillan Co., 1923.

Great Britain, Parliamentary Papers. London, 1920),
cmd. 675, misc. no. 11.

Gulf Oil Corporation. **Proxy Statement.** Annual
Meeting of Shareholders, April 22, 1969.

Gwynn, Stephen, ed. **The Letters and Friendships of
Sir Cecil Spring Rice A Record.** 2 vols. Boston
and New York : Houghton Mifflin, 1929.

Habachy, Saba. « A Study in Comparative Constitu-
tional Law : Constitutional Government in Ku-
wait. » In **The Columbia Journal of Transna-
tional Law**, vol. 3, no. 2, (1965).

Hartshorn, J. E. **Politics and Oil Economics.** New
York : F. A. Praeger, 1962.

Hay, Sir Rupert. « The Impact of the Oil Industry on
the Persian Gulf Shaykhdoms. » In **The Mid-
dle East Journal**, vol. 9, no. 4 (Autumn 1955).

——— **The Persian Gulf States.** Baltimore, Mary-
land : The Lord Baltimore Press, 1959.

Himilton, Charles W. **American and Oil in the Mid-
dle East.** Houston : Gulf Publishing Company,
1962.

Hintze, Otto. « The State in Historical Perspective. »
In **State and Society.** Edited by Reinhard Ben-
dix. Boston : Little, Brown & Co., 1968.

Hirst, David. **Oil and Public Opinion in the Middle
East.** London : Faber and Faber Ltd., 1966.

Hogarth, George David, **The Penetration of Arabia :
A Record of the Development of Western**

Foreign Relations, 1920, II, 658-659. United States
Department of State-Papers Relating to the
Foreign Relations of the United States (begin-
ning with 1932 titled Foreign Relations of the
United States Diplomatic Papers).

Frankel, Paul H. **Essentials of Petroleum : A Key to
Oil Economics.** London : Chapman and Hall,
1946.

Friedrich, Carl J. **The Age of the Baroque : 1610-1660.**
New York : Harper, 1952.

Gendzier, Irene L., ed. **A Middle East Reader.** New
York : Pegasus, 1969.

Gibb, H. A. R. and Bowen, Harold, **Islamic Society
and the West.** London : Oxford University
Press, 1960. 2 vols.

Glubb, John Bagot. **War in the Desert.** New York :
W. W. Norton & Co., Inc., 1961.

Gooch, G. P. and Temperley, Harold, ed. **British Do-
cuments on the Origin of the War, 1898-1914.**
11 vols. in 13. London : H. M. S. O., 1926-38.

Gott, R. « The Kuwait Incident. » **Survey of Interna-
tional Affairs** (1961). The Royal Institute of
International Affairs.

Graves, Philip. **The Life of Sir Percy Cox.** London
and Melbourne : Hutchinson & Co., Ltd., n.d.

Great Britain, Dept., of Overseas Trade, **Report on
Economic and Commercial Conditions in the
Persian Gulf** no. 601, 665 (1934 and 1936).

Press, 1965.

Ionindes, Michael. **Divide and Lose : The Arab Revolt of 1955-1958.** London : Geoffrey Bles, 1960.

Ireland, Phillip W. **Iraq : A Study in Political Development.** New York : The Macmillan Co., 1938.

Issawi, Charles. « The Bases of Arab Unity. » In **International Affairs.** vol. 30, no. 1, (January 1954).

——— **The Economic History of the Middle East : 1800-1914.** Chicago : University of Chicago Press, 1966.

——— and Yeganeh, M. **The Economics of Middle Eastern Oil.** New York : Frederick A. Praeger, 1962.

Jamali, Dr. M. F. « Iraq Under General Nuri » In **A Middle East Reader**, edited by Irene L. Gendzier. New York : Pegasus, 1969.

Kazemzadeh, Firuz. **Russia & Britain in Persia ; 1864-1914.** New Haven : Yale University Press, 1968.

Kelly, J. B. **The Legal and Historical Basis of the British Position in the Persian Gulf**, St. Antony's Paper No. 4, Middle Eastern Affairs no. I, New York : Frederick A. Praeger, 1958.

——— **Eastern Arabian Frontiers.** London : Faber and Faber, 1964.

——— **Britain and The Persian Gulf, 1795-1880.** Oxford : The Clarendon Press, 1968.

Knowledge Concerning the Arabian Peninsula. Beirut, Khayats, 1966.

Holdich, Col. Sir T. Hungerford. **The Indian Borderland 1880-1900.** London, 1901.

Hourani, George F. **Arab Seafaring.** Princeton : Princeton University Press, 1951.

Hunter, Robert E. **The Soviet Dilemma in the Middle East. Part II : Oil and the Persian Gulf.** Adelphi Papers. (London : The Institute for Strategic Studies, 1969) no. 60.

Huntington, Samuel P. **Political Order in Changing Societies.** New Haven : Yale University Press, 1968.

——— « Political Modernization, America vs. Europe. » **State and Society**, edited by Reinhard Bendt. Boxtton : Little, Brown, 1968.

Hurewitz, J. C. **Documents of Near East Diplomatic History.** New York : Columbia University Press, 1951.

——— **Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record : 1535-1914.** Princeton : Princeton University Press, 1956.

——— **Middle East Politics : The Military Dimension.** New York : Frederick A. Praeger, 1969.

The International Bank for Reconstruction and Development. **The Economic Development of Kuwait.** Baltimore, Maryland : The Johns Hopkins Press, 1965.

Baltimore, Maryland : The Johns Hopkins

- ment Plan 1967/68 - 1971/72. (December 1968.)
- Kuwait, **Statistics of Production and Exports of Oil During 1966.** (1967).
- Kuwait Oil Company Limited. **Annual Review of Operations.** (1965).
- Kuwait Oil Company Limited. **Annual Review of Operations.** (1968).
- Laski, Harold J. **The Foundation of Sovereignty and Other Essays.** New York : Harcourt, Brace & Co., 1921.
- **The State : In Theory and Practice.** New York : The Viking Press, 1935.
- Leeman, W. A. **The Price of Middle East Oil, An Essay in Political Economy.** Ithaca, New York : Cornell University Press, 1962.
- Lenczowski, G. **Oil and State in the Middle East.** Ithaca, New York : Cornell University Press, 1960.
- Lewin, Evans. **The German Road to the East.** London: William Heinemann, 1916.
- Locher, A. **Star and Crescent.** Philadelphia, 1890.
- Lockhart, Lawrence. « Outline of the History of Kuwait. » In **The Journal of the Royal Central Asian Society.** Vol. 34 (July-October 1947), 262.
- Louden, J. H. **The Importance of Oil to Western Europe.** London : A Shell Publication, 1958.

- Khoury, Nabil T. **The Impact of the Electric Automobile On Crude Oil Production in the United States.** Ph.D. dissertation, Indiana University, 1967.
- Kohn, Hans. **The Idea of Nationalism.** New York : The Macmillan Company, 1960.
- **Prelude to Nation-State.** Princeton : D. Van Nostrand Co., Inc., 1967.
- Konz, Peider. « Legal Development in Developing Countries. » In **The Proceeding of The American Society of International Law at its Sixty-third Annual Meeting held at Washington, D.C.** (April 24-26, 1969).
- Kulski, W. W. **International Politics in a Revolutionary Age.** New York : J. B. Lippincott Co., 1964.
- Kumar, Ravinder. **India and the Persian Gulf Region, 1858-1907.** India : Asia Publishing House, 1965.
- Kuwait Currency Board. **Sixth Annual Report.** March, 1967.
- Kuwait Fund for Arab Economic Development. **Annual Reports 1962-1967.**
- Kuwait Ministry of Foreign Affairs. **General Board for the South and Arabian Gulf.** (n.d.).
- The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations. **Kuwait, Monthly Bulletin,** vol. VI, no. 8 (March 1970), and Vol. VII, no. 2 (September 1970).
- The Planning Board, **The First Five-Year Develop-**

- Mezerik, A. G. **Kuwait — Iraq Dispute**. Washington, D. C. : International Review Service, vol. 7, no. 66.
- Middle East Economic Digest**, vol. XIV, no. 32 (August 7, 1970).
- The Middle East Journal**, (Spring, 1958), 00-00.
- Middle East Research and Publishing Centre. **Middle East Economic Survey**, A weekly Review of News and Views on Middle East Oil. Beirut.
- Mikdash, Zuhayer. **Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions : 1901-65**. New York : Frederick A. Praeger, 1966.
- Miles, S. B. **Countries and Tribes of the Persian Gulf**. 2nd ed. London : Frank Cass & Co., Ltd., 1966.
- Mineau, Wayne. **The Go Devils**. London : Cassell, 1958.
- Monroe, Elizabeth. **Britain's Moment in The Middle East 1914-1956**. Maryland : The Johns Hopkins Press, 1963.
- « The Shaikhdom of Kuwait. » In **International Affairs**, vol. XXX, no. 3 (July 1954).
- « Kuwait and Aden : A Contrast in British Politics. » **The Middle East Journal**, (Winter 1964).
- Myrdal, Gunnar. **Asian Drama : An Inquiry into the Poverty of Nations**, 3 vols. New York : Pantheon Books, 1968.
- Najar, Iskander. **The Development of A One Re-**

- Longrigg, Stephen. **Four Centuries of Modern Iraq**. London : Oxford University Press, 1925.
- **Oil in the Middle East : Its Discovery and Development**. London and New York : Oxford University Press, 1954.
- « Iraq's Claim to Kuwait. » **The Journal of the Royal Central Asian Societies**, vol. XLVIII (1961).
- Lorimer, J. G. **Gazetteer of the Persian Gulf, 'Oman and Central Arabia**, 2 vols. Calcutta : Superintendent Government Printing, 1915.
- McNair, Lord. « The General Principle of Law Recognized by Civilized Nations, » **The British Year Book of International Law**. (1957).
- Magnus, Ralph H. ed. **Documents on the Middle East**. No. 6. Washington, D. C. : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1969.
- Mahan, Admiral A. T. **Retrospect and Prospect : Studies in International Relations**. Boston : Little, Brown & Co., 1902.
- Marlowe, J. **The Persian Gulf in the Twentieth Century**. London : The Cresset Press, 1962.
- Martin, Bradford G. **German-Persian Diplomatic Relations, 1873-1912**. Gravenhage : Mouton and Co., 1959.
- Marx, Karl and Engels, Friedrich. **The Communist Manifesto**. New York : International Publishers, 1948.

Potter, F. D. « Kingdom of Oil : Kuwait. » In **World Oil**. Vol. 134. (January 1952).

Rentz, G. S., **Muhammad ibn 'Abd al-Wahhab (1703/-4-1792) and the Beginnings of Unitarian Empire in Arabia**. Ph.D. diss. Berkeley : University of California, 1948.

——— « History of Kuwait & al 'Sabah Dynasty » in **Emergent Nations**, vol. I, no. I, Autumn 1965.

——— **Ibn Saud of Arabia**. London : Constable, 1928.

——— **Makers of Modern Arabia**. New York : Houghton Mifflin Co., 1928.

Ronaldshay, Earl of. **On the Outskirts of Empire in Asia**. London, 1904.

Rudolph ,Lloyd and Susanne. « Surveys in India : Field Experience in Madras » In **Public Opinion Quarterly**, vol. 22, no. 3, Fall, 1958, pp. 235-244.

Sanger, Richard H. **The Arabian Peninsula**. Ithaca, New York : Cornell University Press, 1954.

Shwadran, Benjamin. **The Middle East Oil and the Great Powers**. New York : F. A. Praeger, 1955.

——— « The Kuwait Incident. » Part I, II, in **The Middle Eastern Affairs**, vol. 13 (1962).

Shehab, Fakhri. « Kuwait : A Super-Affluent Society. » In **Foreign Affairs**, vol. 42, (April, 1964).

Southwell, C. A. P., « Kuwait » in the **Journal of the**

source **Economy : A Case Study of Kuwait**, 1969. Ph.D. dissertation, Indiana University, 1969.

The New York Times, Sunday, July 12, 1970. p. 12.

Niebuhr, Carsten. **Travel Through Arabia and Other Countries in the East**, trans. Robert Heron, vol. II Edingburgh and London, 1792.

O'Connor, Harvey. **The Empire of Oil**. New York : Monthly Review Press, 1955.

O'Connell, D. P. **The Law of State Succession**. Cambridge : The University Press, 1956.

Oppenheimer, Franz. **The State : Its History and Development Viewed Sociologically**. Translated by John M. Gitterman. Indianapolis : The Bobb-Merrill Co., 1914.

Palgrave, William Gifford. **A Personal Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia, 1862-1863**. London : MacMillan & Co., 1865.

Paul, Wm. **The State : Its Origin and Function**. (Glasgow : Socialist Labour Press, n.d.

Philby, H. St. John. **Arabia of the Wahhabis**. London: Constable & Co., Ltd., 1928.

——— **Arabian Jubilee**. London : Robert Hale Ltd., 1952.

Pillai, R. V. and Kumar, M. « The Political and Legal Status of Kuwait. » In **International and Comparative Quarterly**. London. II. (January 1962).

- London : Eyre and Spottiswoode, 1968.
- United Kingdom Treaty Series. No. 1, (1961). United Kingdom Command Papers, 1409.
- Yearbook of the United Nations**, (1961), 168-69; (1963), 91-92.
- United States, Department of State, **Papers Relating to Foreign Relations of the United States, 1920, II** (beginning with 1932 titled Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers).
- United States Federal Trade Commission, **The International Petroleum Cartel**, Staff Report Submitted to the Subcommittee On Monopoly of the Select Committee on Small Business, Washington, 1952. 82nd Congress, 2nd Session Committee Print, No. 6.
- VanPelt, Marry Cubberly. « The Sheikhdum of Kuwait, » in **The Middle East Journal**, IV, 1950, p. 20.
- Verbatim Record of the Nine Hundred and Fifty-Eighth Meeting of the Seventy Council. 5 July 1961, United Nations Documents S/PV., 958, 959.
- Villiers, Alan. **Sons of Sinbad**. New York : Charles Scribner's Sons, 1940.
- « Some Aspect of the Arab Dhow Trade. » In **The Middle East Journal**, vol. 2, no. 4 (October 1948).
- Wahba, Hafiz Arabian Days**, London : Arthur Barker Ltd., 1964.

- Royal Society of Arts**, 11, 24-41, (December 11, 1953). pp. 24-41.
- Stocking, George W. **Middle East Oil : A Study in Political and Economic Controversy**. (Kingsport, Tennessee : Vanderbilt University Press, 1970).
- Stocqueler, J. H. **Fifteen Months Pilgrimage Through Introdden Tracts of Khuzistan and Persia in a Journey from India to England through parts of Turkish Arabia, Armenia, Russia and Germany. Performed in the Year 1831 and 1832**, 2 vols. London : 1832.
- Strayer, Joseph R. « The Historical Experience of Nation-Building in Europe. » In **Nation-Building**. Edited by Karl W. Deutsch and William J. Foltz. New York : Atherton Press, 1966.
- Sykes, Christopher. **Wassmus : The German Law-rance**. London : Longmans, Green and Co., 1936.
- Sykes, Percy, **History of Persia**, 2 vols. New York : Barnes & Nobel, Inc., 1969.
- Times**, The, (London, June 23, 26, 27, 1961).
- Toynbee, A. J. « Encounter Between Civilizations. » In **Harper's Magazine** vol. 194 no. 1163 (April 1947).
- Truman, D. B. **The Governmental Process**. New York : Alfred A. Knopf, 1951.
- Tugendhat, Christopher. **Oil the Biggest Business**.

Watt, D. C. « Britain and the Future of the Persian Gulf States. » In **The World Today**, vol. 20 (November 1964), pp. 488-96.

——— **Documents on International Affairs**. London : Oxford University Press, 1965.

Whigham, H. J. **The Persian Problem**. New York : Charles Scribner & Sons, 1903.

Willoughby, W. W. **An Examination of the Nature of the State**. New York : The Macmillan Co., 1846.

Wilson, Arnold T. **The Persian Gulf : An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century**. (Oxford : The Clarendon Press.

Wise, David and Ross, Thomas B. **The Envisible Government**. New York : Random House, 1964.

Wolf, John B. « The Diplomatic History of the Bagdad Railroad, » in **The University of Missouri Studies**, vol. II, no. 2 (April 1, 1936).

Woodhouse, Henry. «American Oil claims In Turkey,» in **Current History**, vol. XV (1922).

Woodward, E. L. and Butler, R., ed. **Documents on British Foreign Policy, 1919-1939**. 1st Ser. Vol. 4. London : Her Majesty's Stationery Office, 1952.

The World Today, « Arab Reaction to Kuwait, » vol. 17, no. 8 (August 1961).